اختياراتُ الجَوْجَرِيِّ النحويةُ في شَرْحِه لشُذورِ الذَّهَب

جمع ودراسة

إعداد

الدكتور/عبدالحي محمد عبدالحي محمود

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالزقازيق ـ جامعة الأزهر
أستاذ اللغويات المشارك في كلية الآداب والعلوم بوادي الدواسر
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

العدد العشرون
للعام ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م
الجزء الأول
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٦م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى آله المنتخَبين، وأصحابه المختارين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ،،

فقد أسهم كثير من النحاة المتأخرين في إثراء الدرس النحوي، وتطويره، والارتقاء به، بما قاموا به من دراسات، وتحليلات، ومناقشات لمذاهب النحاة المتقدمين وآرائهم، وبما سجَّلوه من اختيارات، أو اعتراضات، وبما تفرَّدوا به – أحيانا – من آراء أبرزت شخصيتهم، وكشفت عن اتجاههم النحوي.

ومن هؤلاء العلاَّمةُ محمد بن عبدالمنعم الجَوْجَريُّ(ت٨٨٩هـ) أحدُ علماءِ مصرَ المجيدين، ونُحاتِها المُبَرِّزين، وفقهائها المحقِّقين، الذين خلَّفوا للأمة عديدا من المصنفات في كثير من العلوم والفنون، وعلى رأسها علوم اللغة العربية.

ومن أهم مصنفاته النحوية: " شرح شذور الذهب " وهو شرحٌ مطوَّلٌ على " متن شذور الذهب " لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، جمٌّ الفائدةِ، عظيمُ المنفعةِ، تناولَ قواعدَ العربيةِ بأسلوب متفرد، متكامل، وعرَضَ مذاهبَ النحاةِ وآراءَهم(١)، ناسبًا إياها إلى أصحابها غالبا، مع بروز شخصية مؤلفِه، وظهور رؤيته، ووضوح موقفه من النحاة، واختياره من آرائهم ما تُقوِّيه الحجةُ، ويُرجِّحُه الدليلُ غالبا.

وقد كان للجوجري عباراته ومصطلحاته في التعبير عن اختياره، فجاءت عباراته صريحة، واضحة غالبا، نحو: " وهو الراجح "، و" وهو الصحيح "، و" على الصحيح "، و"والصحيح"، و"على الأصح"، و"على الأشهر".

(١) كان الجوجري يذكر جميع الآراء في المسألة غالبا، وأحيانا كان يذكر بعض الآراء فقط، وأحيانا كان لا يذكر الخلاف في المسألة، وإنما يكتفي بالرأي الذي أقره أو اختاره.

وأحيانا كان يقطع بالرأي الذي اختاره[١]، أو يُقدِّمُه ثم يُضَعِّفُ الرأيَ الآخرَ[٢]، أو يُبيِّنُ أنه خلاف الأولى[٣].

وأحيانا كان يكتفي بذكر الأدلةِ المرجِّحةِ للمذهب أو الرأي الذي يختاره، دون أن يصرح بذلك[٤].

والجوجري غلبت عليه النزعة البصرية في اختياراته، حيث كان في الغالب إما موافقا جمهورَ النحاةِ، أو جماعةَ البصريين، أو جمهورَهم، أو أكثرَهم، أو جماعةً منهم، أو أحدَ نحاتِهم وبخاصة سيبويه. ووافق الكوفيين أيضا في بعض المسائل.

وقد قمت بجمع هذه المسائل التي اختار فيها الجَوْجَرِيُّ مذهبا من مذاهب النحاة أو رأيا من آرائهم، وتناولتها بالبحث، والدراسة، والمناقشة، مع الاحتجاج، والتدليل، والترجيح.

وجعلت عنوان هذا البحث :(**اختيارات الجَوْجَرِيِّ النحوية في شرحه لشذور الذهب . جمع ودراسة**).

ودفعني إلى دراسة هذا الموضوع عدة أسباب، أهمها ما يلي:

(١) أن هذه الاختيارات لم تُجمع، ولم تُدرس من قبل في هذا الكتاب- فيما علمت بعد طول بحث – مع كثرتها، وأهميتها.

(٢) أن هذا الشرح له أهميته البالغة، وقيمته الكبرى؛ فهو شرحٌ مفصَّل، مطوَّل، وهو أيضًا أَقْدَمُ شرحٍ لشذور الذهب بعد شرحِ مؤلفه ابنِ هشامٍ، وهو

---

(١) من ذلك قوله في مسألة " حذف نون الرفع أو نون الوقاية من الأفعال الخمسة عند اتصالها بياء المتكلم ": " وتقرير الجواب: أن المحذوف نون الوقاية ". وقوله في مسألة " علة بناء اسم " لا " النافية للجنس ":" والتحقيق في علة بناء اسم "لا" أنه تَضَمَّنَ معنى "مِنْ"".

(٢) من ذلك قوله في مسألة " تقديم جواب الشرط على أداة الشرط: " يؤخذ أيضا من قوله: "ويُسمى أولُهما شرطا، وثانيهما جوابًا وجزاءً" أن الجزاء لا يتقدم على الشرط ولا على أداته. فإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليلٌ عليه وليس إياه. هذا هو مذهب جمهور البصريين. وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه هو الجواب نفسه. وهو ضعيف".

(٣) من ذلك قوله في مسألة: "عامل النصب في المفعول معه ": " العامل في المفعول معه ما سبقه من فعلٍ أو شبهه. وقال الجرجانيُّ: الواو. وقال الزجاج: العامل فيه محذوف، والتقدير: سرتُ ولابستُ النيلَ. فيكون حينئذ مفعولا به. وقال الكوفيون: هو منصوبٌ على الخلاف. فيكون العامل فيه معنويا. والأوْلى إحالةُ العامل على اللفظي ما لم يُضطرَّ إلى المعنوي ".

(٤) من ذلك قوله في مسألة "عامل الرفع في اسم كان وأخواتها": "ويدل للبصرية أمران:...".

المصنَّف الوحيد الذي وقفت عليه من مصنفات الجَوْجَرِيِّ، مما يجعله مرآةً تكشف عن شخصيته النحوية، واتجاهِه النحوي، وتُبرزُ مكانتَه بين النحويين.

(٣) بروز شخصية الجَوْجَرِيِّ في هذا الكتاب؛ حيث كان يعرض مذاهب النحاة وآراءهم، ثم يحلِّلُ ويدقِّقُ، ويَستدركُ ويصوِّبُ، ويؤيِّدُ ويعارِضُ، داعما كلامه بالحجج الوضحة، والأدلة المُرجِّحةِ في الغالب، مما يدل على إلمامه بقواعد هذا العلم، وفهمه لأصوله، واستيعابه لمذاهب وآراء رجاله.

وقد سبقني بالترجمة المفصلة للجَوْجَرِيِّ سعادة الدكتور/ نَوَّاف بن جزاء الحارثي، محقِّقُ هذا الكتاب، وذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني من القسم الأول (الدراسة)(ص٣٥-٧٤)، كما قام بدراسة مستفيضة لكتابه:" شرح شذور الذهب " في المبحث الثاني من الفصل الثاني من القسم الأول(الدراسة) (ص٧٥- ١١٣)؛ ولهذا فإنني ترجمت للجَوْجَرِيِّ هنا، ودرست كتابه: "شرح شذور الذهب" ترجمة ودراسة موجَزتَيْنِ؛ إتماما للفائدة، وتحاشيا عن التكرار والإطالة. وقد أفدت كثيرا من عمل سعادة الدكتور/ نوَّاف، على أنني – شهد الله – قد رجعت إلى المصادر الأصيلة التي تَرجَمَتْ للجوجري، وتناولتْ مصنفاتِه، كما أنني كان لي بعض الإضافات، والتعليقات.

وارتكز منهجي في هذه الدراسة على الخطوات التالية:

(١) رتَّبتُ المسائل وفق ترتيب ورودها في أبواب كتاب "شذور الذهب" وشروحه.

(٢) وضعتُ عنوانا مناسبا لكل مسألة.

(٣) ذكرت نَصَّ الجَوْجَرِيِّ في مقدمة كل مسألة مبدوءا بـ"قال الجَوْجَرِيُّ".

(٤) أَتْبَعْتُ نَصَّ الجَوْجَرِيِّ بدراسة المسألة مبدوءا بقولي: "الدراسة".

(٥) تناولتُ كلَّ مسألة بالدراسة والتحليل، وعرض ومناقشة مذاهب وآراء وأقوال النحاة المتقدمين والمتأخرين فيها، مراعيا الترتيب الزمني، وناسبا الآراء، وموثِّقًا الأقوال، كلما أمكن ذلك، مع توضيح اختيار الجَوْجَري من هذه المذاهب والآراء.

(٦) ختمت كل مسألة بإبداء رأيي فيها، وبيان ما أرجحه وأطمئن إليه من آراء النحاة.

(٧) اكتفيت بتوثيق مصادر البحث ومراجعه في نهاية البحث، ولم أوثقها في الحاشية عند أول ورود؛ تجنبًا للإطالة، مع الالتزام بطبعة واحدة، وتحقيق واحد.

(٨) اعتمدت في هذه الدراسة على الطبعة الأولى من كتاب: شرح شذور الذهب للجوجري، التي قامت بها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

وبنيت هذا البحث على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

المقدمة : وتشتمل على أهمية البحث، وأسباب اختياره، والمنهج الذي سار عليه، والخطة التي قام عليها.

- **الفصل الأول**: الجَوجَرِيُّ وكتابُه. ويشتمل على مبحثين :
  - المبحث الأول : الجَوجَرِيُّ { نشأته وحياته } .
  - المبحث الثاني: كتاب: " شرح شذور الذهب " للجَوْجَرِيِّ .
- **الفصل الثاني**: اختيارات الجوجري النحوية. ويشتمل على تسعة مباحث:
  - المبحث الأول: الإعراب.
  - المبحث الثاني: البناء.
  - المبحث الثالث: المرفوعات.
  - المبحث الرابع: المنصوبات.
  - المبحث الخامس: المجرورات.
  - المبحث السادس: المجزومات.
  - المبحث السابع: عمل الفعل.
  - المبحث الثامن: التوابع.
  - المبحث التاسع: موانع الصرف.

- **الخاتمة** : وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

هذا،،، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، مقبــولاً عنــده، موجبًا للفوز لديه، وأن يَصِلَ أسبابَ الخيرِ بسببه، وينفعَ بــه مؤلفَــه، وكاتبَــه، والناظرَ فيه، إنه أكرم مسئول، وأعظم مأمول .

الفصل الأول
الجَـوجَـرِيُّ وكتـابُـه

ويشتمل على مبحثين :

- **المبحث الأول** : **الجَوجَرِيُّ** { **نشأته وحياته** }.
- **المبحث الثاني** : **كتاب** : " **شرح شذور الذهب** " **للجَوْجَرِيِّ** .

المبحث الأول
الجَـوجَـرِيُّ
(نشأته وحياته)

ويشتمل على ما يلي :

- اسمه ونسبه.
- كنيته.
- لقبه.
- نسبته.
- مولده.
- نشأته وحياته.
- مكانته العلمية.
- أخلاقه ومناقبه.
- مصنفاته.
- شيوخه وتلاميذه.
- مذهبه الفقهي.
- منهجه النحوي.
- وفاته.

الجَوْجَرِيُّ[١]
(نشأتُه وحياتُه)

▪ اسمه ونسبه :

(محمد بن عبد المنعم بن محمد بن محمد بن عبد المنعم بن أبي الطاهر إسماعيل، الجَوْجَرِي، ثم القاهري)[٢].

واختصره بعض أصحاب التراجم، على النحو التالي:

قيل: "محمد بن عبدالمنعم بن محمد بن محمد الجَوْجَري، ثم القاهري"[٣].

وقيل: "محمد بن عبدالمنعم بن محمد الجَوْجَري "[٤].

وقيل: "محمد بن عبدالمنعم بن إسماعيل القاهري "[٥].

وقيل: "محمد بن عبدالمنعم الجَوْجَري"[٦].

▪ كنيته :

جاء في مقدمة شرحه لشذور الذهب ما يفيد أنه يُكَنَّى بأبي عبد الله، حيث قال: " قال الشيخ الإمام، العالم، العلّامة، الحَبْرُ، الفهَّامة، فريدُ عصره، ووحيدُ دهرِه، أبوعبدالله شمسُ الدين محمد الشافعي، الجَوْجَريّ رحمه الله تعالى"[٧].

▪ لقبه:

لَقَّبَه أكثرُ من ترجم له بـ(شمس الدين)[٨]، وقال بعضهم:(الشمس)[٩].

---

(١) سبقني بالترجمة المفصلة للجَوْجَري سعادة الدكتور/ نوَّاف بن جزاء الحارثي محقق كتاب " شرح شذور الذهب " للجوجري، وذلك في الفصل الثاني من قسم الدراسة(ص٣٥ – ٧٤)، وقد أفدت منه كثيرا في هذه الترجمة الموجزة.

(٢) ينظر: الضوء اللامع(١٢٣/٨)، والبدر الطالع(٢٠٠/٢)، ومعجم المؤلفين(٤٦٧/٣).

(٣) ينظر: شذرات الذهب(٥٢٢/٨)، وهدية العارفين(٢١٢/٢).

(٤) ينظر: كشف الظنون(١٣٤٩/٢)، والأعلام(٢٥١/٦).

(٥) ينظر: بدائع الزهور(٢٢٣/٢).

(٦) ينظر: كشف الظنون(٦٩/١)، و(١١٦٧/٢، ١٠٣٠)، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون(٢٨٨/١).

(٧) شرح شذور الذهب للجوجري(١٣٧/١).

(٨) ينظر: بدائع الزهور(٢٢٣/٢)، ومفاكهة الخلان(ص٥٦)، وهدية العارفين(٢١٢/٢)، وإيضاح وإيضاح المكنون(٢٨٨/١).
– ولَقَّبَه حاجي خليفة في موضعين من كشف الظنون(١١٦٧/٢، ١٣٤٩) بـ(شمس الدين) وفي موضع(١٠٣٠/٢) بـ(كمال الدين)، ولم يُلَقِّبْه بـ(كمال الدين)غيره في هذا الموضع.

(٩) ينظر: الضوء اللامع(١٢٣/٨)، وكشف الظنون(٦٩/١)، وشذرات الذهب(٥٢٢/٨).

▪ نسبته:

اشتُهر محمد بن عبد المنعم بـ(الجَوْجَري)[1] نسبةً إلى بلدته(جَوْجَر)[بجيمين بلدته(جَوْجَر)[بجيمين مفتوحتين بينهما واو ساكنة وبعدهما راء مهملة]: بُلَيْدةٌ بمصر قريبة من دمياط، تابعةٌ لمدينة السَّمَنُّوديَّة[2].

ووقع بعضُ من ترجم له في تصحيف هذه النسبة؛ فقال صاحب البدر الطالع: الجَرْجَرِيّ[3] (بِراءَيْنِ) وقال صاحب بدائع الزهور: الجَوْهَرِيّ[4](بهاءٍ بعد الواو). وعلَّق الزركلي على ذلك فقال: "وعرَّفَه بعضهم بالجَرْجَرِيّ، والجَوْهَرِيّ، وكلاهما تصحيفٌ "[5].

▪ مولده:

وُلد شمس الدين في بلدته جَوْجَر التي اشتُهر بنسبته إليها، وذلك في إحدى الجُمادَيْنِ[6]، سنة إحدى وعشرين وثمانمائة من الهجرة المباركة(٨٢١هـ)، وقيل: سنة اثنتين وعشرين(٨٢٢هـ)[7].

▪ نشأته وحياته:

نشأ الجَوْجَريُّ في أحضان أسرته في بلدته جَوْجَر، وظل بها حتى بلغ السابعة من عمره، ثم ارتحل إلى القاهرة بصحبة جده لأبيه، وذلك بعد وفاة أبيه[8].

استقر الجَوْجَريُّ في القاهرة، وبها أكملَ حفظَ القرآنِ الكريمِ، وحَصَّل كثيرا من العلوم والفنون، وناب في القضاء ثم تعفف عنه[9]، وظل فيها يُدَرِّسُ العلمَ لطلابه حتى تُوفي بها سنة تسع وثمانين وثمانمائة من الهجرة المباركة(٨٨٩هـ).

---

(١) هذه شهرته في غير بلده، وأما في بلده فاشتُهر بابن نبيه الدين.
– ينظر: الضوء اللامع(١٢٣/٨)، ومعجم المؤلفين(٤٦٧/٣).
(٢) ينظر: معجم البلدان(١٧٨/٢).
(٣) ينظر: البدر الطالع(٢٠٠/٢).
(٤) ينظر: بدائع الزهور(٢٢٣/٢).
(٥) الأعلام(٢٥١/٦) الحاشية رقم٢.
(٦) غلّبَ السخاوي أنه وُلدَ في جُمادى الثانية، فقال: "وُلِدَ في إحدى الجُمادَيْن، والظنُّ أنه في الثانية ". – الضوء اللامع(١٢٣/٨).
(٧) ينظر: الضوء اللامع(١٢٣/٨)، والبدر الطالع(٢٠٠/٢)، ومعجم المؤلفين(٤٦٧/٣).
(٨) ينظر: الضوء اللامع(١٢٣/٨).
(٩) ينظر: المصدر السابق (١٢٤/٨).

ـ مكانته العلمية:

عُرِفَ الجَوْجَرِيُّ بذكائه الشديد، وحرصه الكبير على طلب العلم، فقد حفظ القرآن الكريم في صباه، وحفظ كثيرا من المتون والمختصرات، وأخذ الفقه وأصوله، والحديث وأصوله، والتفسير، وعلوم العربية والفرائض والرياضيات وغيرها من العلوم عن علماء عصره في صباه.

وإجمالا فإنه كان حريصا على الأخذ من كل علم بطرف؛ مما نتج عنه علم غزير، وثقافة واسعة، ومعرفة ثَارَّة، حتى قيل مبالغةً: "إنه يَعرِفُ كلَّ شيء في الدنيا"(١).

ولهذا فقد شهد له كثير من شيوخه بالفضل والعلم، وأَذِنوا له بالإقراء والإفتاء، وتصدر في حياة كثير منهم، وكان شيخه جلال الدين المحلي يرسل إليه الفضلاء للقراءة عليه في تصانيفه وغيرها، وعكف عليه الطلبة، وتنافسوا في الأخذ عنه(٢)؛ حتى صار يعرف بـ(شيخ القاهرة)(٣)، بل إنه بلغ من علو المكانة في العلم ما جعل صاحب مفاكهة الخلان يلقبه بـ(شيخ الإسلام)(٤).

قال فيه صاحب بدائع الزهور: " كان عالما فاضلا، بارعا في العلوم، عارفا بمذهب الإمام الشافعي(رضي الله عنه ورحمه)، وله عدة تصانيف، وتولى عدة تداريس..."(٥).

وقال فيه صاحب الشذرات: "الإمام العالم، سليل العلماء"(٦).

ـ أخلاقه ومناقبه:

عُرِف الجَوْجَرِيُّ(رحمه الله تعالى) بأخلاقه الفاضلة، ومناقبه الكريمة، فقد كان شيخًا، ديِّنًا، سَمْحًا، كريمًا، متواضِعًا، ممتهِنًا لنفسه، ذا نَخْوَةٍ وشجاعةٍ، ومساعدةٍ وإحسانٍ للضعفاء والغُرَباء، حَسَنَ الصحبة والعشرة، كثيرَ التودُّدِ لشيوخه وأصحابه، حَسَنَ الثناء عليهم(٧).

---

(١) الضوء اللامع (١٢٥/٨).
(٢) البدر الطالع (٢٠١/٢).
(٣) الضوء اللامع (١٢٤/٨).
(٤) مفاكهة الخلان (٥٦).
(٥) بدائع الزهور (٢٢٣/٢).
(٦) شذرات الذهب (٥٢٢/٨).
(٧) ينظر: الضوء اللامع(١٢٥/٨ ، ١٢٦).

قال فيه الشوكاني:"كان متواضعًا،ممتهنًا لنفسه،غير مُتَأَنِّقٍ[1]في شيء"[2].

▪ مصنفاته:

ترك الجَوْجَرِيُّ عديدا من المصنفات التي تشهد بنبوغه، وغزارة علمه، وسعة ثقافته في كثير من العلوم والفنون، وأهمها ما يلي:

١- ترجمة الإمام الشافعي[3].

٢- تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك[4].

٣- خير القِرى في شرح أم القرى[5].

٤- شرح الإرشاد[6].

٥- شرح شذور الذهب[7].

٦- شرح المنفرجة[8].

٧- شفاء الصدور في حَلِّ ألفاظ الشذور[9].

٨- منظومة في مبدأ نهر النيل ومنتهاه[10].

---

(١) الأَنَقُ: الإعجاب بالشيء، وتأَنَّقَ في أموره: تَجَوَّدَ وجاء فيها بالعَجَب.
– ينظر: لسان العرب(أ ن ق – ١/١٥٣).

(٢) البدر الطالع(٢/٢٠١).

(٣) الأعلام(٦/٢٥١).

(٤) شرح فيه كتاب " عمدة السالك " في الفقه لابن النقيب.
– ينظر: كشف الظنون(٢/١١٦٧)، والبدر الطالع(٢/٢٠١)، وهدية العارفين(٢/٢١٢).

(٥) شرحٌ مطوَّلٌ على همزية البوصيري المسماة " خير القِرى في مدح خير الورى "
– ينظر: كشف الظنون(٢/١٣٤٩)، وهدية العارفين(٢/٢١٢)، ومعجم المؤلفين(٣/٤٦٧).

(٦) شرحٌ كبيرٌ لكتاب " الإرشاد " في فروع الفقه الشافعي لابن المقري(ت٨٣٦).
– ينظر: كشف الظنون(١/٦٩)، وهدية العارفين(٢/٢١٢)، والأعلام(٦/ ٢٥١).

(٧) هو موضع هذه الدراسة، وهو شرحٌ مطوَّلٌ على كتاب "شذور الذهب" لابن هشام، وهو أقدم شروحه بعد شرح ابن هشام.
– ينظر: الضوء اللامع(٨/١٢٤)، وكشف الظنون(٢/١٠٣٠)، والبدر الطالع(٢/٢٠١)، والأعلام(٦/٢٥١).

(٨) وهو شرح لقصيدة تُسمى " المنفرجة " لأبي الفضل التوزي، المعروف بابن النحوي (ت٥١٣هـ)، وقيل: لأبي الحسين يحي بن العطار، ومطلعها:

اشتدِّي أزمةُ تنفرجي ∴ قد آذَنَ ليلُكِ بالبَلَج

– ينظر: الضوء اللامع(٨/١٢٤)، وهدية العارفين(٣/٤٦٧).

(٩) شرحٌ مختصرٌ لمتن "شذور الذهب" لابن هشام، اختصره من شرحه المطوَّل المشار إليه سابقا. ينظر: كشف الظنون(٢/١٠٣٠)، والبدر الطالع(٢/٢٠١)، وهدية العارفين(٢/٢١٢).

(١٠) منظومة شعرية من مائة وعشرين بيتا، نظم فيها الجَوْجَرِيّ كتاب "مبدأ النيل السعيد" لشيخه جلال الدين المحلي. – ينظر: الأعلام(٦/٢٥١).

▪ شيوخه وتلاميذه:

عاش الجَوْجَريُّ حياة حافلة بالعلم منذ صباه، فأخذ عن كثير من علماء عصره، وأفاد من تراث سلفه، حتى نبه اسمه، وعلا ذكره، وذاع صيته.

وتصدر كذلك للتدريس مبكرا، وأذن له أساتذته بالإقراء والإفتاء، وكان له تلاميذ كثر، أقبلوا عليه، والتفوا حوله، وتنافسوا في الأخذ عنه، والنَّهَلِ من فيض علمه.

وقد ترجم سعادة الدكتور/نواف الحارثي لخمسة عشر شيخا من شيوخه(١)، كما ترجم لخمسين تلميذا من تلاميذه(٢)، يضيق المقام هنا عن ذكرهم جميعا، وذكر أنهم أشهر شيوخه وتلاميذه، وليسوا جميعهم، وسأكتفي بذِكْرِ موجَزٍ لأشهرهم.

أشهر شيوخه:

١- أحمد بن علي شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، المصري، إمام الحديث، وصاحب " فتح الباري في شرح صحيح البخاري"(ت٨٥٢هـ)(٣).

٢- محمد بن محمد أبو القاسم النُّوَيْرِيّ(ت٨٥٧هـ)(٤).

٣- محمد بن أحمد جلال الدين المحلي، صاحب التفسير الذي أتمه جلال الدين السيوطي، وسُمِّيَ " تفسير الجلالَيْنِ "(ت٨٦٤هـ)(٥).

٤- صالح بن عمر بن رسلان البُلْقيني، الشافعي، المصري (ت٨٦٨هـ)(٦).

٥- أحمد بن محمد أبو العباس التميمي، القاهري، المعروف بالشُّمُنِّي، صاحب" المنصف من الكلام على مغني ابن هشام "(ت٨٧٢هـ)(٧).

٦- محمد بن سليمان أبو عبد الله محيي الدين الكافِيَجِيّ، الحنفي(ت٨٧٩هـ)(٨).

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجَوْجَري(٤٩ – ٥٥).
(٢) ينظر: المصدر السابق(٥٥ – ٦٨).
(٣) تنظر ترجمته في: الأعلام(١/١٧٨، ١٧٩).
(٤) تنظر ترجمته في: المصدر السابق(٧/٤٧، ٤٨).
(٥) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع(٧/٣٩-٤١)، والأعلام(٥/٣٣٣).
(٦) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع(٣/٣١٢)، والأعلام(٣/١٩٤).
(٧) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع(٢/١٧٤-١٧٨)، وبغية الوعاة(١/٣٧٥-٣٨١).
(٨) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع(٧/٢٥٩-٢٦١)، وبغية الوعاة(١/١١٧-١١٩).

أشهر تلاميذه:

١- محمد بن محمد أبوالطيب، شمس الدين، النُّوَيْرِيّ، القاهري، المالكي(ت٨٧٣هـ)[١].

٢-علي بن محمد الأكبر، المصري، المكي، الشافعي، المعروف بابن الفاكهي (ت٨٨٠هـ)[٢].

٣- أحمد بن علي بن حسين الشهاب، الدمياطي، المعروف بالأشموني(ت٨٩٠هـ)[٣].

٤- أحمد بن داود بن سليمان الشهاب، البيجوري، القاهري، الشافعي(ت٨٩٧هـ)[٤].

٥- مُعَمَّرُ بن يحي أبو اليسر السراج، المكي، أكثر تلاميذ الجوجري ملازمةً له، وأخذًا عنه، وكان يصفه في كتاباته بـ شيخنا المحقق(ت٨٩٧هـ)[٥].

٦- خالد بن عبدالله زين الدين الجرجي، القاهري، الأزهري، الشافعي، النحوي، صاحب التصريح، المعروف بخالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)[٦].

▪ مذهبه الفقهي:

كان الجَوْجَريُّ(رحمه الله تعالى) من فقهاء الشافعية[٧]، فقد درس الفقه الشافعي في الجامع الأزهر وغيره على كبار علماء الشافعية في عصره، وشرح كثيرا من كتبهم، وأهمها شرحه الكبير لكتاب "الإرشاد" في فروع الفقه الشافعي لابن المقري(ت٨٣٦هـ)، الذي سبقت الإشارة إليه عند ذكر مصنفاته.

▪ منهجه النحوي:

سلك الجَوْجَريُّ في شرحه لشذور الذهب مسلك المتأخرين من النحاة في الجمع بين مذهبَي البصريين والكوفيين، واختيار ما يراه راجحا، مع ذكر الحجج والأدلة غالبًا، إلا أنه غلبت عليه النزعة البصرية.

---

(١) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع(٢٨٧/٩).
(٢) تنظر ترجمته في: المصدر السابق(٣٢٤/٥).
(٣) تنظر ترجمته في: المصدر نفسه(١٨/٢).
(٤) تنظر ترجمته في: المصدر نفسه(٢٩٧/١، ٢٩٨).
(٥) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع(١٦٢/١٠، ١٦٣)، والأعلام(٢٧٣/٧).
(٦) تنظر ترجمته في: الأعلام(٢٩٧/٢).
(٧) ينظر: الأعلام(٢٥١/٦).

▪ وفـــاته:

بعد حياة حافلة بالعلم، والتدريس، والتأليف تُوُفِّي الجَوْجَريُّ في القاهرة، عن ثمانية وستين سنة، وكانت وفاته يوم الأربعاء الثاني عشـــر مـــن شـــهر رجـــب المحرم، سنة تسع وثمانين وثمانمائة من الهجرة المباركة (٨٨٩هـ)[١].

قال السخاوي: " ولم يزل على طريقته حتى مات شبهَ فجأةٍ في يوم الأربعاء ثاني عشر رجبٍ، سنة تسعٍ وثمانين بالظاهرية القديمة، وصُلِّيَ عليه بعد صـــلاة العصر بالجامع الأزهر في مشهد حافلٍ جدا، ثم دُفن بزاوية الشاب التائـــب محـــل سكنه أيضا، وتأسَّفَ الناسُ على فقده..."[٢].

رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنة

(١) ينظر: بدائع الزهور(٢/٢٢٣)، ومفاكهة الخلان(٥٦)، وشذرات الـــذهب(٨/٥٢٢)، والبـــدر الطالع(٢/٢٠١)، وهدية العارفين (٢/٢١٢)، وإيضاح المكنون(١/٢٨٨)، والأعلام(٦/٢٥١)، ومعجم المؤلفين(٣/٤٦٧).
(٢) الضوء اللامع(٨/١٢٦).

المبحث الثاني
كتاب: " شرح شذور الذهب " للجَوْجَرِيِّ

ويشتمل على ما يلي:

- قيمته العلمية.
- عنوانه.
- نسبته للجَوْجَرِيّ .
- الهدف من تأليفه .
- منهجه .
- مصادره .
- شواهده .

كتاب: "شرح شذور الذهب"[١] للجَوْجَرِيِّ

ـ عنوانه :

الثابت على غلاف النسخة الأصلية لهذا الكتاب[٢]، والمتفق عليه في كتب التراجم جميعها[٣] أنه بعنوان: " شرح شذور الذهب "، وهو شرحٌ مطوَّلٌ لمتن شذور الذهب لابن هشام الأنصاري. وللجوجري شرح آخر اختصره من هذا الشرح، سمَّاه "شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور"، فهما شرحان مختلفان، وليسا شرحا واحدا[٤].

ـ نسبته للجَوْجَرِيِّ :

نسبت جميع كتب التراجم التي وقفتُ عليها هذا الكتابَ لمحمد بن عبد المنعم الجَوْجَريِّ، وعدُّوه من مصنفاته[٥]، وهذا ما أثبته وأكده بالأدلة القاطعة محقِّقُ الكتاب[٦]، ونفَى نسبتَه لابن الهائم[٧].

قال الزركلي:" من كتبه:... شرحُ شذورِ الذهب"[٨].

وقال كحالة:"من آثاره:...شرحُ شذورِ الذهبِ لابن هشام في النحو"[٩].

---

(١) أفاض سعادة الدكتور/ نَوَّاف بن جزاء الحارثي في دراسة هذا الكتاب في تحقيقه له، في المبحث الثاني من الفصل الثاني من القسم الأول (الدراسة)(ص٧٥– ١١٣)؛ ولذا اكتفيت بدراسته دراسة موجزة.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري(١/٧٥).

(٣) ينظر: الضوء اللامع(٨/١٢٤)، والبدر الطالع(٢٠٠، ٢٠١)، والأعلام(٦/٢٥١)، ومعجم المؤلفين(٣/٤٦٧).

(٤) قال الشوكاني:" وشرحَ شذورَ الذهبِ شرحًا مطوَّلًا، و شرحًا مختَصَرًا ". البدر الطالع(٢/٢٠١).

(٥) ينظر: الضوء اللامع(٨/١٢٤)، والبدر الطالع(٢٠٠، ٢٠١)، والأعلام(٦/٢٥١)، ومعجم المؤلفين(٣/٤٦٧).

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري(١/٧٧-٨٤).

(٧) هو: أحمد بن محمد، أبو العباس، شهاب الدين، عالم بالرياضيات، والفرائض، والفقه، والتفسير، والعربية، من مصنفاته في العربية: الضوابط الحسان فيما يتقوم به اللسان، وخلاصة الخلاصة في النحو، مصري المولد والنشأة، ورحل إلى القدس، وبها توفي سنة (٨١٥هـ). تنظر ترجمته في: الضوء اللامع(٢/١٥٧، ١٥٨)، والأعلام(١/٢٢٦).

(٨) الأعلام(٦/٢٥١).

(٩) معجم المؤلفين(٣/٤٦٧).

وجاء في مقدمة الشرح نفسه ما يؤكد ذلك، ويقطع به، ونصُّه:" قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحَبْرُ الفَهَّامة فريدُ عصرِه ووحيدُ دهره أبو عبد الله شمس الدين محمد الشافعي الجَوْجَري، رحمه الله تعالى... "(١).

▪ الهدف من تأليفه:

أبانَ الجوجري في مقدمة كتابه عن الهدفِ الذي من أجله ألَّفَ هذا الكتابَ، وهو: تسهيلُ الشذورِ وتقريبُه، وبسطُ أصولِه وقواعدِه، وتوضيحُ مراميه ومقاصده، وشرحُه على وجهٍ يفهمه جميعُ الناهلين منه على اختلاف درجاتهم.

قال:" وبعد، فهذا شرحٌ على شذور الذهب في معرفة كلام العرب، يُسَهِّلُ مواردَه، ويُمهِّدُ قواعدَه، ويوضِّحُ مقاصدَه، وينشرُ فوائدَه، ويَعقِلُ شواردَه، على وجهٍ ينتفعُ به المبتدِي، ولا يَقْصُرُ عن إفادته المنتهِي"(٢).

▪ منهجه:

رسم الجوجري لنفسه منهجا التزمه في عرضه لمسائل كتابه، قام على عدة أمور، أبرزها ما يلي(٣) :

١- يبدأ بذكر فِقْرةٍ أو نصٍّ من متن شذور الذهب، ثم يأخذ في شرحه تفصيليا، مع إيراد الأمثلة والشواهد النحوية المتنوعة.

٢- يذكر مناسبة الباب أو النص أو الموضع لما قبله؛ حرصا على تسلسل الأفكار، وترابط النصوص.

٣- يُعقِّبُ على شرحه للنص – غالبا- بذكر التنبيهات، وبذكر التتمة أو الفوائد أحيانا.

٤- أكثرَ من الاعتراضات الافتراضية على طريقة أهل الجدل والمنطق "فإن قيل: كذا. قلنا: كذا".

٥- عُني كثيرا بذكر خلافات النحويين ومذاهبهم وآرائهم في المسألة، مع الترجيح والتعليل غالبا.

٦- اهتم كثيرا بالتعليلات، والأدلة النحوية.

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري (١/١٣٧).
(٢) شرح شذور الذهب للجوجري (١/١٣٧).
(٣) ينظر: المصدر السابق(١/٨٥-٨٨).

▪ مصادره:

استقى الجوجري مادة هذا الكتاب من العديد من المصادر الأصيلة لمن تقدمه من العلماء، منها ما صرَّحَ بالنقل منه، ومنها ما لم يصرح بالنقل منه؛ ولهذا جاء كتابه زاخرًا بالنقول، والأقوال، والآراء.

ويمكن تقسيم مصادر هذا الكتاب إلى مصادر رئيسة، ومصادر ثانوية، على النحو التالي[١]:

أولا: المصادر الرئيسة:

١- شرح شذور الذهب لابن هشام.
٢- أوضح المسالك لابن هشام.
٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.
٤- شرح التسهيل لابن مالك.
٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك.
٦- الكتاب لسيبويه.

ثانيا: المصادر الثانوية:

١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.
٢- الجامع الصغير لابن هشام.
٣- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي.
٤- شرح الصدور لشرح زوائد الشذور للبرماوي.

يضاف إلى ذلك أيضا مصادر أخرى كثيرة نقل عنها الجوجري مصرِّحًا باسم صاحبها أحيانا، وغير مصرِّح به أحيانا.

▪ شواهده :

الشواهد النحوية هي الركيزة الأصيلة التي قامت عليها قواعد العربية، وتأصلت أحكامها، وقد عُني الجوجري عناية فائقة بالشواهد النحوية النثرية والشعرية، حيث أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم[٢] بقراءاته المتواترة والشاذة،

(١) ينظر: المصدر نفسه(١/٨٩-٩٢).
(٢) استشهد بثلاثمائة وخمس وخمسين آية قرآنية كريمة بقراءاتها المختلفة.
- ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري (١/٩٤).

وكان- غالبا- لا يعزو القراءة إلى من قرأ بها، بل يكتفي بقوله: " قرأ بعضهم " أو "في قراءةِ بعضِهم" أو "في قراءةٍ".

واستشهد أيضا بالحديث النبوي الشريف، وجعله أصلا من أصول الاحتجاج عنده(١).

كما استشهد بما سُمع عن العرب الخُلَّص، المحتجِّ بلغتهم من أشعار(٢) وأقوال وأمثال(٣).

▪ قيمته العلمية:

يُعدُّ هذا الكتاب أقدمَ شرحٍ كاملٍ، موسَّعٍ لشذور الذهب بعد شرح مؤلفه ابن هشام، استطاع مؤلفه برجاحة عقله، ورزانة فكره أن يفيد من التراث النحوي الماثل بين يديه لمن تقدَّمَه من العلماء- شأنه في ذلك شأن أكثر المتأخرين- ثم صاغ في هذا الكتاب صفوة علمه، وخلاصة ثقافته.

ويمكن إيجاز أهمية هذا الكتاب، وقيمته العلمية في النقاط التالية:

١- شرح وتبيين متن"شذور الذهب" لابن هشام الأنصاري شرحا تامًّا، مفصَّلاً.

٢- الغنى بمباحث النحو العربي ومسائله، والاهتمام البالغ بالتعليلات، والأدلة النحوية.

٣- الحُفولُ بالمذاهب، والآراء، والأقوال، والمناقشات النحوية، مع الأمانة والدقة في نقلِها، وعَزْوِها إلى أصحابها في الأغلب.

٤- الاهتمام البالغ بالشواهد النحوية من القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة، والحديث الشريف، وأشعار العرب، وأقوالهم، وأمثالهم.

---

(١) استشهد بسبعة عشر حديثا نبويا على الأحكام والمسائل النحوية.
- ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري(٩٤/١)، و(٥٥٧/٢، ٨٥٢).

(٢) استشهد بمائة وأربعة وثمانين بيتا شعريا من غير المكرر، كلها من شعر العرب الفصحاء المحتج بشعرهم، فيما عدا بيتا واحدا لشاعر مولَّد، وهو أبو فراس الحمداني، ذكره للتمثيل به فقط. والجوجري - في الغالب - لا ينسب الأبيات لقائليها، وكان يورد البيت كاملا، وأحيانا شطر البيت أو موضع الاستشهاد فقط.
- ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري(٩٧/١).

(٣) استشهد بستة وأربعين قولا ومثلا، مما حُكي أو سُمع عن العرب.
- ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري(٩٧/١، ٩٨).

٥- ظهور شخصية الجوجري في هذا الكتاب، حيث كان لا يكتفي بإيراد الأقوال، وعرض المذاهب والآراء، بل كان يحاور ويناقش، ويؤيد ويعارض، مع إيراد الحجج والشواهد والأدلة في الأغلب.

٦- يعد هذا الكتاب مرجعا أصيلا، اعتمد عليه كثير من المتأخرين عن الجوجري، وبخاصة شراح شذور الذهب، وواضعوا الحواشي على هذه الشروح، وعلى رأسهم الشيخ أبو يحي زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦ه) في شرحه المسمى" بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب"، والشيخ محمد بن عبادة العدوي(ت١١٩٣ه) في حاشيته على شرح شذور الذهب لابن هشام.

الفصل الثاني
اختياراتُ الجَوْجَرِيِّ النحويةُ

ويشتمل على تسعة مباحث:

- المبحث الأول: الإعراب.
- المبحث الثاني: البناء.
- المبحث الثالث: المرفوعات.
- المبحث الرابع: المنصوبات.
- المبحث الخامس: المجرورات.
- المبحث السادس: المجزومات.
- المبحث السابع: عمل الفعل.
- المبحث الثامن: التوابع.
- المبحث التاسع: موانع الصرف.

المبحث الأول
الإعـراب

ويشتمل على مسألة واحدة:

ـ حذف نون الرفع أو نون الوقاية من الأفعال الخمسة عند اتصالها بياء المتكلم.

حذف نون الرفع أو نون الوقاية من الأفعال الخمسة عند اتصالها بياء المتكلم

قال الجَوْجَرِيُّ: " قوله: وأما نحو: ﴿ أتُحَاجُّونِي ﴾[1]جواب عن سؤال تقديره أن يُقال: أيُّ النونين المحذوفةُ من:﴿ أتُحَاجُّونِي ﴾ أهي نونُ الرفعِ؛ فيلزم حذفُها من غير ناصبٍ ولا جازمٍ، وهو خلاف ما تَقَرَّرَ، أم نونُ الوقايةِ التي التُزِمتْ لِتقيَ الفعلَ من الكسر؛ فيَفوتَ الغرضُ الذي جيءَ بها لأجله؟

وتقرير الجواب أن المحذوف نون الوقاية "[2].

الدراسة:

تجتمع نون الرفع في الأفعال الخمسة مع نون الوقاية عند اتصال الفعل بياء المتكلم، نحو: هل تُكرمانِنِي، وهل تُكرمونَنِي، وهل تُكرمينَنِي، وحينئذ يجوز فيهما ثلاثة أوجه[3]:

الأول: الفك، نحو قوله تعالى:﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنْ أُخْرَجَ ﴾[4]، وقوله تعالى:﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي ﴾[5].

والثاني: الإدغام، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَتُحَاجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَاهِلُونَ ﴾[7].

والثالث:الحذف،أي:حذف إحدى النونين تخفيفا،وبه قرأ نافع وابن عامر وغيرهما الآيتين الكريمتين السابقتين،حيث قرآ(أُتُحَاجُّونِي)و(تَأْمُرُونِي)بتخفيف النون في الفعلين[8].

---

(١) الأنعام/٨٠. وما ذكره شرح لقول ابن هشام:" وأما نحو:﴿أُتُحَاجُّونِي﴾ فالمحذوفُ نونُ الوقاية ". متن شذور الذهب(٤).

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري(١/٢٠٨، ٢٠٩).

(٣) ينظر: شرح التسهيل(١/٥١، ٥٢)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى(٣/٥٥)، وارتشاف الضرب(٢/٨٤٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(١/٩٧)، آراء النحويين والصرفيين في المحذوف من المثلين عند اجتماعهما(١٢-٢٢).

(٤) الأحقاف/١٧.

(٥) الصف/٥.

(٦) الأنعام/٨٠.

(٧) الزمر/٦٤.

(٨) وقرأ الباقون بتشديدها. ينظر: السبعة(٢٦١).

و اختلف النحاة في المحذوفة منهما[١] إلى مذهبين:

الأول: مذهب سيبويه والأخفش[٢]: أن المحذوفة هي نون الرفع. وصحَّحَه ابن مالك[٣].

واحتجوا بما يلى:

أولا : أن نون الرفع هي المعرضة للحذف بالناصب والجازم، وكذلك قد تُحذف مفردةً بلا سبب تخفيفا، وهذا غير معهود في نون الوقاية؛ فحَذْفُ ما عُهد حذفُه أَوْلَى.

ومن حذفها مفردة بلا سبب: قراءة أبي عمرو والحسن وغيرهما﴿قالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾[٤] أي: تَظَّاهَرَانِ.

وقول النبي (ﷺ):" لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا"[٥].

ومنه قول الشاعر:

أبيتُ أُسَرِّي وتَبيتِي تَدلُكِي ∴ وجهَكِ بالعَنبَرِ والمِسكِ الزكي[٦]

ثانيا: أنها نائبة عن الضمة، وقد عُهد حذف الضمة بلا سبب تخفيفا، كما في قراءة أبي عمرو[١] بإسكان الراء في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ

---

(١) ينظر هذا الخلاف في: شرح التسهيل(٥٢/١، ٥٣)، وارتشاف الضرب(٨٤٤/٢، ٨٤٥)، والمساعد(٣١/١)، وهمع الهوامع(١٧٢/١، ١٧٣).

(٢) نسب ابن مالك إليه موافقة سيبويه، ونسب السيوطي إليه وإلى الأخفش الأصغر أيضا عكس ذلك. ذلك.

– ينظر: شرح التسهيل(٥٢/١)، وهمع الهوامع(١٧٣/١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل(٥٢/١).

(٤) القصص/٤٨. وتنظر القراءة في مختصر في شواذ القرآن(١١٣)، وإعراب القراءات الشواذ(٢٦٣/٢).

(٥) الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه(كتاب الإيمان– باب: بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون – رقم(٥٤) – ص٤٧) من حديث أبي هريرة (ﷺ) بلفظ:" لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا... ".

ورواه أبو داود في سننه(كتاب السُّنَّة – باب في إفشاء السلام – رقم (٥١٩٣) – ٣٥٠/٤) بلفظ:" والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا... ".

(٦) البيت: من الرجز، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: الخصائص(٣٨٨/١)، وشرح التسهيل (٥٣/١)، وارتشاف الضرب(٨٤٥/٢)، والمساعد(٣٢/١)، وهمع الهوامع(١٧٢/١)، والتصريح(١١١/١).

والشاهد فيه: قوله: "و وتَبيتِي تَدلُكِي" حيث حذف نون الرفع من الفعلين لغير ناصب أو جازم تخفيفا، وأصلهما: وتبيتين تدلكين.

بَقَرَةً﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٣]، وحَذْفُ الفرعِ أسهلُ.

ثالثا: أنه لا يُحتاج إلى حذفٍ آخر للناصب والجازم في نحو: "إخواني لن يخدعونِي"، و" أنتِ لم تخذلينِي "، ولا إلى تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء في حالة الرفع، نحو: هم يضربونِي، وأنت تضربينِي، ولو كانت المحذوفة نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين.

رابعا: أنها لا معنى لها.

خامسا: أنها جزء كلمة، ونون الوقاية كلمة، وحَذْفُ الجزءِ أسهلُ.

قال سيبويه:" وإذا كان فعلُ الجميع مرفوعا ثم أدخلتَ فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفتَ نونَ الرفع، وذلك قولك" لَتَفعَلُنَّ ذاك، ولَتَذهبُنَّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالا...."[٤].

وقال ابن مالك:" وفي المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية، وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح...."[٥].

الثاني: مذهب المبرد، وأبي على الفارسي، وابن جنى: أن المحذوفة هي نون الوقاية.

واختاره ابن هشام[٦] وأكثر المتأخرين[٧].

واحتجوا بما يلى:

أولا: أن نون الوقاية هي المتطرفة، والطرف محل التغيير.

---

(١) قرأ أبو عمرو بإسكان الراء واختلاس حركتها في (يأمرْكم) و(يشعرْكم). ينظر: السبعة(٢٦٥).
(٢) البقرة/٦٧.
(٣) الأنعام/١٠٩.
(٤)الكتاب(٣/٥١٩).
(٥) شرح التسهيل(١/٥٢).
(٦) متن شذور الذهب(٤)، وشرح شذور الذهب لابن هشام(٩٠).
(٧) نسب ابن مالك والسيوطي إلى أكثر المتأخرين مخالفة سيبويه، ونسب إليهم أبو حيان عكس ذلك، والصحيح ما ذكره ابن مالك والسيوطي.
– ينظر: شرح التسهيل(١/٥٢)، وارتشاف الضرب(٢/٨٤٤)، وهمع الهوامع (١/١٧٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(١/٩٧)، وحاشية يس على التصريح(١/٨٦).

ثانيا: أنها لا تدل على الإعراب، وإنما جيء بها لتقى الفعل من الكسر، وقد تحقق ذلك بنون الرفع.

ثالثا: أنها هي التي تسبب عنها الثقل.

رابعا: أنها دخلت لغير عامل، بخلاف نون الرفع فقد دخلت لعامل؛ فلو كانت نون الرفع هي المحذوفة للزم وجود أثر بلا مؤثِّرٍ.

اختيار الجوجري:

ذكر الشيخ الجوجريُّ رأيين في هذه المسألة غير منسوبين لأصحابهما، ثم تبع ابنَ هشامٍ وغيرَه من المتأخرين؛ فاختار ما ذهب إليه المبرد ومن وافقه من أن المحذوفة هي نون الوقاية؛ لأن نون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت هي المحذوفة للزم وجودُ أثرٍ (الحذف) من غير مؤثِّرٍ (الناصب أو الجازم) وهو خلاف ما تَقَرَّرَ.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه سيبويه والأخفش ومن وافقه من أن المحذوفة هي نون الرفع؛ لأنها نائبة عن الضمة، وقد سُمع حذف الضمة من غير ناصب أو جازم تخفيفا، وحَذْفُ الفرعِ أسهلُ. ولاستحالة الحكم بأن المحذوفة نون الوقاية والباقية نون الرفع في حالتي النصب والجزم، كما في نحو: "إخواني لن يخدعونِي"، و" أنتِ لم تخذلينِي "؛ وذلك لأننا لو قلنا: إن المحذوفة نون الوقاية والباقية نون الرفع لاحتجنا إلى حذف نون الرفع أيضا للنصب والجزم، وهذا لا يستقيم.

ولاحتياجها إلى تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء في حالة الرفع، نحو: هم يضربونِي، وأنت تضربينِي.

المبحث الثاني
البنـاء

ويشتمل على مسألة واحدة:

علة بناء اسم(لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا.

علة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً

قال الجَوْجَرِيُّ: " ....إذا عُلم ذلك فالمبنيُّ على الفتح أو نائبه(الذي هو الياء أو الكسرة) هو اسم " لا " النافية للجنس على سبيل التنصيص، إذا كان مفردًا. فالمراد بالمفرد هنا – كما في باب النداء – ما ليس مضافا ولا شبيها به[١]....

والتحقيق في علة بناء اسم "لا" أنه تَضَمَّنَ معنى "مِنْ"؛ لأن قولك: "لا رجلَ" بمنزلة : لا مِنْ رجلٍ". ونظيره: ما جاءني من رجلٍ؛ فإنه نصٌّ في الاستغراق، بخلاف: ما جاءني رجلٌ. ويدل على تَضَمُّنِ معنى " مِنْ " ظهورُها في قوله:

فقامَ يَزُودُ الناسَ عنها بسيفِه ∴ وقالَ ألاَ لاَ مِنْ سَبيلٍ إلى هندِ[٢] "[٣]

الدراسة:

اسم "لا" النافية للجنس إما أن يكون مضافا، نحو: لا فاعلَ خيرٍ ممقوتٌ، أو شبيها بالمضاف[٤]، نحو: لا طالعًا جبلًا ظاهرٌ، أو مفردًا، نحو: لا رجلَ في البيت.

فأما المضاف والشبيه بالمضاف فحكمهما النصب لفظا، كما هو واضح في الأمثلة السابقة.

وأما المفرد فالمراد به هنا: ما ليس مضافا ولا شبيها به. فيدخل فيه: المفرد حقيقةً، وجمع التكسير، والمثنى، وجمعا السلامة لمذكر أو لمؤنث. نحو: لا رجلَ في البيت، ولا رجالَ في البيت، ولا رجلَيْنِ في البيت، ولا قاعدِينَ في البيت، ولا قاعداتِ في البيت.

---

(١) قال ابن هشام:"...أو الفتح ونائبه، وهو اسم " لا " النافية للجنس إذا كان مفردا، نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ، ولا رجُلين، ولا قائِمِينَ، ولا قائماتِ ". متن شذور الذهب(٦).
ولم يتعرض ابن هشام في الشرح للتعليل لبناء اسم " لا " النافية للجنس.
– ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام(١١٦ – ١١٩).

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية(٥٢٢/١)، وشرح ابن الناظم(١٣٤)، والجنى الداني(٢٩٢)، وأوضح المسالك(٢٨١/١)، والتصريح (٢٣٩/١)، وهمع الهوامع(٤٧٦/١).
والشاهد فيه: قوله:" لا من سبيلٍ إلى هندٍ " حيث جُرَّ اسم " لا " النافية للجنس بـ" مِنْ " المظهرة؛ مما يدل على أنه يُبني لتضمنه معناها.

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(٢٤٧/١).

(٤) الشبيه بالمضاف: كل اسم يليه شيء من تمام معناه. وبعبارة أخرى: كل اسم له تعلُّقٌ بما بعده.
– ينظر: أوضح المسالك(١٤/٢)، وشرح ابن عقيل(٨/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٥/٢).

والمفرد حكمُه – عند أكثر البصريين[١] – البناءُ على ما كان يُنصَبُ به، ومحله النصب بـ"لا". واختلفوا في علة بنائه إلى قولين[٢]:

<u>الأول</u>: تركُّبه مع "لا"، وصيرورته معها كالشيء الواحد يلزم فيه الاتصال، ويجري مجرى الحرف، فهما معا كـ: خمسةَ عشرَ[٣].

ويؤيد هذا القول: إلغاءُ "لا" وإعراب اسمها، وزوال بنائه عند الفصل بينهما، وزوال التركب،نحو:لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ[٤]،ومنه قوله تعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٥].

<u>وهو قول سيبويه والمبرد وأكثر البصريين، واختاره ابن الضائع[٦] وابن مالك[٧] مالك[٧] والمرادي[٨] وابن عقيل[٩]</u>.

قال سيبويه:"و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين. ونصبُها لما بعدها كنصب " إنَّ " لما بعدها. وتركُ التنوين لما تعمل فيه لازمٌ؛ لأنها جُعلتْ وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسةَ عشرَ...."[١٠].

---

(١) خالفهم الكوفيون والجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني فذهبوا إلى أنه معرب منصوب، وحُذف تنوينُه تخفيفا.
– ينظر: الإنصاف(٣٠٢/١-٣٠٥)، والتبيين(٣٦٢-٣٦٧)، وارتشاف الضرب(١٢٩٦/٣)، وهمع الهوامع(٤٦٧/١).
وذهب المبرد إلى أن المثنى، وجمع المذكر السالم معربان، وليسا مبنيين؛ لأنهما لا يُركَّبان مع ما قبلهما اسما واحدا، فيبعدان بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف.
– ينظر: المقتضب(٣٦٦/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٠٦/٢)، وشرح ابن عقيل(٨/٢)، وهمع الهوامع (٤٦٧/١).

(٢) ينظر: مغني اللبيب(٢٦٤/١، ٢٦٥)، وأوضح المسالك(١٣/٢، ١٤)، والتصريح(٢٣٩/١، ٢٤٠)، وهمع الهوامع (٤٦٦/١، ٤٦٧)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٦/٢، ٧).
وحكى السيوطي قولا ثالثا، وهو: تضمنها معنى اللام الاستغراقية. ولا وجه له. ينظر: همع الهوامع(٤٦٧/١).

(٣) " قال الدنوشري: ومراد من قال: إنهما رُكِّبا أن ذلك شِبْهُ تركيب لا تركيب حقيقةً؛ لبقاء معنى الكلمتين ". – ينظر: التصريح(٢٤٠/١).

(٤) ينظر: الكتاب(٢٧٦/٢)، والتبيين(٣٦٣)، وأوضح المسالك(٥/٢، ٦)، والتصريح(٢٤٠/١)، وهمع الهوامع(٤٦٧/١).

(٥) الصافات/٤٧.

(٦) ينظر: التصريح(٢٤٠/١)، وهمع الهوامع(٤٦٧/١).

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية(٥٢٢/١).

(٨) ينظر: الجنى الداني(٢٩٠).

(٩) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك(٨/٢).

(١٠) الكتاب(٢٧٤/٢). وينظر:(٢٧٦/٢).

وأجاب المبرد عن سؤال قد يُعترَضُ به على هذا القول، وهو: هل يكون الحرف مع الاسم اسمًا واحدًا؟ فقال:"...فأما تركُ التنوينِ فإنما هو لأنها جُعلت وما عملتْ فيه بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عشرَ. فإن قيل: أيكون الحرف مع الاسم اسمًا واحدًا؟ قيل: هذا موجود معروف. تقول: قد علمتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ، فـ" أنَّ " حرفٌ، وهي وما عملتْ فيه اسمٌ واحدٌ، والمعنى علمتُ انطلاقَ زيدٍ، وكذلك " بلغني أنَّ زيدًا منطلقٌ "، فالمعني: بلغني انطلاقُ زيدٍ.

وكذلك " أنْ " الخفيفة مع الفعل إذا قلت : أريد أنْ تقومَ يا فتى، إنما هو أريدُ قيامَك، وكذلك " يسرني أنْ تقومَ " معناه: يسرني قيامُك..."[١].

والثاني: تضمُّنه معنى "مِنْ " الجنسية(الاستغراقية)، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني.

وهو قول الخليل[٢] وجماعة من البصريين، واختاره ابن يعيش[٣] وابن عصفور والمالقي[٤] وأبو حيان[٥].

واعترضوا على القول الأول بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل، والبناء للتضمُّن كثير[٦].

قال ابن عصفور:...وقد ذهب أكثر النحويين من البصريين إلى أنها حركة بناء. واختلفوا في موجِب البناء، فمنهم من قال: إنما بُني لتضمنه معنى " مِنْ "، كأن قائلا قال: هل مِنْ رجُلٍ في الدار؟ فقال مجيبُه: لا رجلَ في الدار.؛ لأن " لا " نفْيٌ عام، فينبغي ان يكون جوابا لسؤال عام. وهو الصحيح. ومنهم من قال: إنما بُني لتركبه؛ لأنه تركب مع "لا" وصار كالاسم الواحد مثل خمسةَ عشرَ. والصحيح الأول لأن ما بُني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بُني لتركيبه مع الحرف"[٧].

---

(١) المقتضب(٤/٣٥٨).
(٢) ينظر: الكتاب(٢/٢٧٥، ٢٧٦).
(٣) ينظر: شرح المفصل(٢/١٠١).
(٤) ينظر: رصف المباني(٢٦٤).
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب(٣/١٢٩٦).
(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(٢/٢٧١)، والتصريح(١/٢٣٩).
(٧) شرح الجمل(٢/٢٧١).

واعترض ابن الضائع على هذا الرأي بأن الذي تضمن معنى " مِنْ " إنما هو " لا " نفسها، وليس اسمها[١].

ورُدَّ هذا الاعتراض بأن"الاستغراق الذي هو معنى "مِنْ" معناه الشمول، ولا شك أن ذلك مدلولٌ للنكرة لأنها في سياق النفي للعموم، وليس مدلولا لـ"لا"[٢].

وحكى ابن الناظم[٣]وابن هشام(في المغني[٤] والتوضيح[٥]) والشيخ خالد[٦] خالد[٦] والأشموني[٧] القولين من دون ترجيح.

اختيار الجوجري:

لم يذكر الشيخ الجوجري جميع آراء النحاة في هذه المسألة، لكنه اكتفى بالرأي الذي اختاره غير منسوب لأصحابه، وهو رأي الخليل ومن وافقه القائل بأن اسم " لا " النافية للجنس إذا كان مفردًا إنما بُني لتضمنه معنى " مِنْ " الجنسية، وأقام الحجة على ذلك.

الترجيح:

أرى أن العلتين متحققتان في اسم " لا " المفرد، فلأجلهما مجتمعتين بُني، فهو متضمن معنى حرف الجر" مِنْ " الجنسية، فنحو:" لا رجل في الدار " أصله: لا مِن رجلٍ في الدار؛ إذ هو جواب لمن سأل: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فلما حُذفت " مِنْ " من اللفظ رُكِّبتْ " لا " مع اسمها، فتضمن معنى الحرف؛ فبُنِيَ. فهو متضمن معنى " مِنْ "، ومركب مع " لا " تركيب خمسة عشر.

---

(١) ينظر: التصريح(١/٢٤٠)، وهمع الهوامع(١/٤٦٧)، وعدة السالك(٢/١٤).
(٢) ينظر: التصريح(١/٢٤٠)، وعدة السالك(٢/١٤).
(٣) ينظر: وشرح ابن الناظم(١٣٤).
(٤) ينظر: مغني اللبيب(١/٢٦٤، ٢٦٥).
(٥) ينظر: أوضح المسالك(٢/١٣، ١٤).
(٦) ينظر: التصريح(١/٢٣٩، ٢٤٠).
(٧) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢/٦، ٧).

يضاف إلى ذلك أن العدد المركب " خمسة عشر وأخواته " بُنِيَ أيضا لتضمنه معنى حرف العطف " الواو "[١].

ولهذا جمع أبوالبركات بن الأنباري[٢]، وأبوالبقاء العكبري[٣] بين العلتين (تضمن معنى الحرف، والتركيب) في التعليل لقول البصريين ببناء اسم " لا " المفرد.

(١) قال سيبويه: "...وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة ".
– الكتاب(٢/٢٧٥).
وقال أبو البركات الأنباري:" فإن قيل: فلم بُني ما زاد على العشرة من أحدَ عشرَ إلى تسعة عشرَ؟ قيل: لأن الأصل في أحد عشر " أحد وعشر " فلما حُذف حرف العطف وهي الواو ضمُّنا معنى حرف العطف، فلما تضمنا معنى الحرف وجب ان يُبنيا...".
– أسرار العربية(٢١٩).
(٢) ينظر: الإنصاف(١/٣٠٣)، وأسرار العربية(٢٤٦)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٢٨).
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(١/٢٢٧، ٢٢٨)، والتبيين(٢٦٢، ٢٦٣).

المبحث الثالث
المرفوعات

ويشتمل على مسألتين :

الأولى: عامل الرفع في اسم (كانَ) وأخواتها.
الثانية: حذف خبر (لا) النافية للجنس.

المسألة الأولى

عامل الرفع في اسم (كان) وأخواتها

قال الجَوْجَرِيُّ: " خامس المرفوعات[١]: ما رفعته (كان) وأخواتُها تشبيهًا بالفاعل، ويسمى اسمَها، ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لهذه الأفعال عملًا إلا في الخبر؛ لأن الاسم لم يتغير عمَّا كان عليه. ويدُلُّ للبصرية أمران: الأول: أنَّ كلَّ فعلٍ يَرْفَعُ، وقد يَنصِبُ، وقد لا يَنصِبُ، وأمَّا أنه يَنصِبُ ولا يَرْفَعُ فلا. والثاني: اتصالُه بها إذا كان ضميرًا، نحو: ﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[٢] والضمير – بالاستقراء – لا يتصل إلا بعامله "[٣].

الدراسة:

اتفق النحاة[٤] على أن المنصوبَ بعد(كان) وأخواتها منصوبٌ بهن، واختلفوا في المرفوع بعدهن، على النحو التالي[٥]:

أولا: ذهب البصريون[٦] إلى أنه مرفوعٌ بهذه الأفعال تشبيهًا لها بالأفعال التامة، وتشبيهًا لهذا المرفوع بفاعل هذه الأفعال.

ثانيا: ذهب الكوفيون إلى أن هذا الاسم باقٍ على رفعِه الذي كان عليه في الابتداء قبل دخول "كان" وأخواتها عليه.

---

(١) قال ابن هشام:"الخامس(أي من المرفوعات) اسم كان وأخواتها..." متن شذور الذهب(١٢).
(٢) الزخرف/٧٦.
(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(٣٦٢/١ ، ٣٦٣).
(٤) ينظر: أسرار العربية(١٣٨)، وارتشاف الضرب(١١٤٦/٣)، وهمع الهوامع (٣٥٣/١).
(٥) ينظر هذا الخلاف في: شرح الجمل لابن عصفور (٤١٨/١، ٤١٩)، وارتشاف الضرب (١١٤٦/٣)، والتذييل والتكميل (١١٥/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٤٩٢/١)، والمساعد (٢٤٨/١)، والتصريح(١٨٤/١)، وهمع الهوامع (٣٥٣/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢٢٥/١ ، ٢٢٦).
(٦) ينظر: الكتاب(٤٥/١، ٤٦)، والمقتضب (٩٧/٣ ، ١٨٩).

واختار مذهبَ البصريين: ابنُ السراج[١]، والزمخشريُّ[٢]، وأبوالبركات بن الأنباري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦]، وابنه بدرالدين[٧]، بدرالدين[٧]، وأبو حيان[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠]، والشيخ خالد الأزهري[١١].

قال أبوالبركات بن الأنباري: "فإن قيل: فلِمَ رَفَعَتْ الاسمَ ونَصَبَت الخبرَ؟ قيل: تشبيها بالأفعال الحقيقية، فرَفَعَتْ الاسمَ تشبيهًا له بالفاعل، ونَصَبَت الخبرَ تشبيهًا له بالمفعول"[١٢].

وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

تَرْفَعُ كانَ المُبْتَدا اسمًا والخَبرْ ∴ تَنصِبُه كانَ سَيِّدًا عُمَرْ[١٣]

واستدلوا لمذهبهم بما يلي:

أولا: أن هذه الأفعال أشبهت الفعل التامَّ المتعدي لواحد من جهة اللفظ، وكلٌّ فعلٍ يَرفَعُ فاعلًا، وقد يَنصِبُ مفعولًا وقد لا يَنصِبُ، أما أن يَنصِبَ ولا يَرفعَ فلا؛ فهذه الأفعال الناسخة تفتقر إلى اسم تُسنَدُ إليه كغيرها من الأفعال[١٤].

ثانيا: اتصال الضمائر بهذه الأفعال، والضمائر لا تتصل إلا بعاملها.

ثالثا: أن الرافع لهذا الاسم قبل دخول هذه الأفعال عليه إنما هو التعري من العوامل اللفظية، وقد زال بدخولها[١].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/٨١ ، ٨٢).
(٢) ينظر: المفصل (٢٦٣).
(٣) ينظر: أسرار العربية (١٣٨).
(٤) ينظر: شرح المفصل(٧/٩٠).
(٥) ينظر: شرح الجمل(١/٤١٨، ٤١٩).
(٦) ينظر: تسهيل الفوائد(٥٢).
(٧) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك(٩٢).
(٨) ينظر: التذييل والتكميل(٤/١١٥).
(٩) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام(٢١٣، ٢١٤)، وأوضح المسالك(١/٢٣١).
(١٠) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك(١/٢٦٣).
(١١) ينظر: موصل النبيل(٢/٢٤٧).
(١٢) أسرار العربية(١٣٨).
(١٣) متن ألفية ابن مالك(١٧).
(١٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(١/١٦٦)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(١/٢٢٦).

وردوا مذهب الكوفيين بأنه يلزم عليه أن يُفصل بين العامل ومعموله(كان وخبرها) بأجنبي(اسم كان) لأنه – على قولهم – ليس معمولا للعامل[٢].

قال أبوحيان: " قوله: " الرافعة الاسم " هذه المسألة فيها خلاف: ذهب البصريون إلى أنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه. والصحيح الأول، ويدل على ذلك: اتصال الضمائر بها، فلو كان غيرَ معمولٍ لها لم يتصل بها؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله. وأيضا فيلزم في قول الكوفيين أن يُفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولا للعامل وهو أجنبي "[٣].

اختيار الجوجري:

اختار الشيخ الجوجري مذهب البصريين، ولم تكن عبارته صريحة في ذلك، وإنما أشار إليه بذكره بعض الأدلة الداعمة لرأيهم في إشارة إلى غلبته، وتأيُّدِه بالحجج والأدلة.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم، واختاره الجوجري وأكثر المتاخرين من أن "كان" وأخواتها هن عاملات الرفع في الاسم تشبيها له بالفاعل؛ وذلك لقوة حججهم، وسلامة أدلتهم.

---

(١) ذكره ابن عصفور في شرحه للجمل(٤١٩/١). وهو أحد آراء النحاة في عامل الرفع في المبتدأ.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(٤١٩/١)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٢٢٦/١).

(٣) التذييل والتكميل(١١٥/٤).

المسألة الثانية

حذف خبر(لا)النافية للجنس

قال الجَوْجَرِيُّ:"....وقوله: " ويجب تنكيره "[1] إلى آخره، ذكر فيه ثلاثة أحكام تتعلق بخبر " لا ":

الحكم الأول: أنه يجب تنكيره – كما يجب تنكير اسمها – لما قدَّمنا من أنها لا تعمل إلا في النكرات مطلقا.

الحكم الثاني: أنه يجب تأخيره عن الاسم؛ لضعفها في العمل؛ فضعفت عن تقدُّمِ أخبارِها....

الحكم الثالث: أنه يكثر حذفه إنْ عُلم؛ لأنه حذفٌ لدليل، بخلاف ما إذا جُهل فإنه يجب ذكره عند جميع العرب؛ لأنه حذفٌ لغير دليل. وسواءٌ في ذلك الظرفُ وغيره على الصحيح، خلافا لمن فصَّلَ. ومثال الحذف: قوله تعالى: نحو:﴿قالُوا لَا ضَيْرَ﴾[2]. وما ذُكر من جواز ذكره إنْ عُلم هو مذهب الحجازيين. ومذهب التميميين والطائيين: وجوبُ حذفه حينئذ استغناء عن ذكره بالعلم به. وهذا معنى قوله: " وتميم لا تذكره " "[3].

الدراسة:

"لا" التي لنفي الجنس هي: التي يُقصد بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس كلِّه[4].

وهي تنصب الاسمَ، وترفع الخبرَ كـ"إنَّ" لمشابهتها لها من عدة أوجه[5].

واتفق جميع العرب على أن خبرها يجب ذكرُه إن كان مجهولا، فلم يدل عليه دليل لفظي أو معنوي؛ لأن حذفه حينئذ يُفسِدُ المعنى، ويُخِلُّ بتمام الفائدة، فلو قلت

---

(١) قال ابن هشام: "التاسع [أي: من المرفوعات]: خبر " لا " التي لنفي الجنس، نحو: لا رجلَ أفضل من زيد، ويجب تنكيره كالاسم، وتأخيره ولو ظرفًا، ويكثر حذفه إن عُلم، وتميم لا تذكره حينئذ ".
– متن شذور الذهب(١٤). وينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام(٢٣٨).

(٢) الشعراء/٥٠.

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(١/٣٩٥، ٣٩٦).

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل(٢/٥).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(٢/٢٧٠)، والتصريح(١/٢٣٥).

ابتداء: " لا رَجُلَ " لم يستقم الكلام حتى تذكر الخبر؛ ولهذا وجب ذكره في قول النبي(ﷺ): " لا أَحَدَ أَغْيَرُ من اللهِ "[١] ، وفي قول الشاعر:

ولا كريمَ من الولدانِ مَصْبوحُ[٢]

وأما إن كان خبرها معلومًا بأن دلَّ عليه دليل لفظي أو معنوي، فالحجازيون يجيزون حذفه بكثرة، والتميميُّون والطائيُّون يوجبون حذفه اكتفاء بالدليل، واستغناء عن ذكره بالعلم به[٣].

ومثال المدلول بدليل لفظي: أن يُسأَلَ: هل مِنْ رجلٍ حاضرٌ؟ فيُجاب: لا رجلَ. أي: لا رجلَ حاضرٌ. وأن يُسأَلَ: هل مِنْ أحدٍ عندك؟ فيُجاب: لا أحدَ. أي: لا أحدَ عندي. و أن يُسأَلَ: مَنْ في البيت؟ فيُجاب: لا أحدَ. أي: لا أحدَ في البيت.

ومثال المدلول عليه بدليل معنوي: أن يقال للمريض: لا بأسَ. أي: لابأسَ عليك.

وقد ورد حذفه كثيرا في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، ومنه قول الله تعالى:﴿فَإِنَّ لكَ في الحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لا مِسَاسَ﴾[٤] وقوله تعالى:﴿قالُوا لَا

---

(١) الحديث: أخرجه مسلم في كتاب التوبة – باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش(١٤٧٥ ، ١٤٧٦) من حديث عبدالله(ﷺ) بلفظه، وبلفظ آخر، وهو: " وليس أحدٌ أغيرَ من الله ".

(٢) عجز بيت من البسيط، قاله حاتم الطائي في: ديوانه (١٤٢)، والمفصل(٢٩)، وشرح التسهيل(٥٧/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٧/٢). وبلا نسبة في: الكتاب(٢٩٩/٢)، والمقتضب(٣٧٠/٤).
والبيت كاملا في كتب النحاة:

ورَدَّ جازرُهم حَرْفًا مُصَرَّمَةً ∴ ولا كريمَ من الولدانِ مَصْبوحُ

وقد ركبه النحاة من بيتين لحاتم، وهما:

ورَدَّ جازرُهم حَرْفًا مُصَرَّمَةً ∴ في الرأسِ منها وفي الأصلابِ تمليحُ
إذا اللِّقاحُ غدتْ ملقًى أصِرَّتُها ∴ ولا كريمَ من الولدانِ مَصْبوحُ

اللغة: مصبوح: يشرب الصبوح، وهو اللبن يُشرب بالغداة فما دون القائلة.
الشاهد فيه: قوله: " ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ " حيث ذكر خبر " لا " النافية للجنس وجوبا؛ لانعدام الدليل عليه.

(٣) تنظر هذه المسألة في: شرح التسهيل(٢/ ٥٣ ، ٥٦)، وشرح الكافية الشافية(٥٣٥/١ – ٥٣٨)، وارتشاف الضرب (١٢٩٩/٣، ١٣٠٠)، وأوضح المسالك (٢٩/٢)، والمساعد (٣٤١/١)، وهمع الهوامع (٤٦٩/١، ٤٧٠).

(٤) طه/٩٧.

ضَيْرَ﴾[1]وقوله تعالى:﴿ولَوْ تَرَى إذْ فُزِعُوا فلا فَوْتَ﴾[2] وقوله تعالى:﴿ كَلَّا لا وَزَرَ﴾[3]. فالتقدير– والله أعلم –: لا مساسَ لي، ولا ضيرَ علينا، وفلا فوتَ لهم، ولا وَزَرَ لك.

ومنه قول النبي(ﷺ): " لا ضَرَرَ، ولا ضِرارَ "[4].

وقول الشاعر:

لا يَصلُحُ الناسُ فوضَى لا سَرَاةَ لهم ∴ ولا سَرَاةَ إذا جُهَّالُهم سَادُوا[5]

قال ابن مالك: "وحذف الخبر في هذا الباب – إذا كان لا يُجهل– يكثر عند الحجازيين، ويُلتزَم عند التميميين، فإن كان يُجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب"[6].

ونسب الزمخشري، وابن يعيش[7]، وابن الحاجب[8] إلى بني تميم أنهم يوجبون حذف خبر "لا " النافية للجنس مطلقًا، سواء عُلِمَ أم جُهِلَ.

قال الزمخشري:" ويحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، ولا فتى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله. وبنوتميم لا يُثبتونه في كلامهم أصلا "[9].

ونسب إليهم الجُزوليُّ[10]، وابن عصفور أنهم يُفَصِّلون: فإذا كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا جاز حذفُه، وإذا كان غير ذلك وجبَ حذفُه.

---

(١) الشعراء/٥٠.
(٢) سبأ/٥١.
(٣) القيامة/١١.
(٤) الحديث: أخرجه ابن ماجة في كتاب الأحكام – باب(١٧) برقم(٢٣٤٠ ، ٢٣٤١) (ج٢/٧٨٤) من حديث عبادة بن الصامت، وعبد الله بن عباس (رضي الله عنهم).
(٥) البيت: من البسيط، قاله الأفوه الأودي في ديوانه(٦٦)، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش(٨/٨)٠
اللغة: سراة القوم: سادتهم ورؤساؤهم.
الشاهد فيه: قوله: "ولا سراةَ إذا جهالُهم سادوا" حيث حذف خبر "لا" النافية للجنس، لوجود الدليل اللفظي عليه، وهو قوله: "فوضى لا سراة لهم"، والتقدير: ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا.
(٦) شرح الكافية الشافية(١/٥٣٥).
(٧) ينظر: شرح المفصل(١/١٠٧).
(٨) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(١/٢٩٠).
(٩) المفصل (٣٠).
(١٠) هو: عيسى بن عبد العزيز الجُزوليُّ(نسبة إلى قبيلته جُزولة، إحدى قبائل البربر بمراكش) من مصنفاته النحوية: المقدمة، وسماها: القانون، توفي بمراكش سنة٦٠٥ه.

قال الجزولي: "ولا يَلفظ بخبرها بنو تميم إلا أن يكون ظرفًا"[١].

وقال ابن عصفور:" والخبر لا يخلو أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غير ذلك، فإن كان ظرفا أو مجرورا فلك فيه وجهان: إن شئت حذفته. وإن كان غير ذلك فبنو تميم يلتزمون الحذف وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات"[٢].

وردَّ ابن مالك ما ادعاه الزمخشري ومن وافقه، وما ادعاه الجزولي ومن وافقه، فقال: "... ولا يَلفِظُ به التميميون[٣] ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجبٌ بشرط: ظهور المعنى. ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقًا، أو بشرط: كونه غيرَ ظرفٍ[٤]، فليس بمصيب، وإن رُزِقَ من الشهرة أوفرَ نصيب "[٥].

اختيار الجوجري:

اختار الشيخُ الجَوْجَريُّ ما ذكره ابن مالك، وابن هشام، وغيرهما من أن الصحيح هو أن خبر "لا" النافية للجنس يجب ذكره عند جميع العرب إذا كان مجهولا، وأما إذا كان معلوما فإنه يجوز حذفه بكثرة عند الحجازيين، ويجب حذفه عند التميميين والطائيين، سواء أكان ظرفًا أو جارا ومجرورا، أم غيرهما، خلافا لمن ادعى أن التميميين يوجبون حذفه مطلقًا، و لمن نسب إليهم التفصيل.

الترجيح:

الذي أطمئن إليه: هو ما نص عليه ابن مالك وابن هشام وغيرهما، وصَحَّحَه الجوجري من أن التميميين والطائيين يوجبون حذف خبر" لا " النافية للجنس إذا كان معلومًا بالقرائن اللفظية، أو المعنوية، سواء أكان ظرفا أو جارا ومجرورا أم غيرهما؛ وذلك استغناء عن ذكره بالدليل عليه، وهو ضرب من الإيجاز، والبعد عن فضول القول، وقد ورد كثيرا في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب نثرا وشعرا.

– تنظر ترجمته في: بغية الوعاة(٢/ ٢٣٦ ، ٢٣٧)، والأعلام(٥/ ١٠٤).

(١) المقدمة الجزولية في النحو(٢٢٠ ، ٢٢١).

(٢) شرح الجمل(٢/٢٧٣).

(٣) ينظر: لغة تميم(٥٣٧).

(٤) نصه: " أو بشرط كونه ظرفًا "، والصواب ما ذكرته.

(٥) شرح التسهيل(٢/٥٦).

المبحث الرابع
المنصوبات

ويشتمل على سبع مسائل :

الأولى: **عامل النصب في المفعول به**.
الثانية: **عامل النصب في المفعول معه**.
الثالثة: **إفرادُ تمييزِ(كَمْ)الاستفهامية**.
الرابعة: **جرُّ تمييزِ(كَمْ)الاستفهامية**.
الخامسة: **توسط الخبر بين(ما) و(دام)**.
السادسة: **زيادة الباء في خبر(ما) التميمية**.
السابعة: **إلغاء(إنَّ) وأخواتها عند اتصالهن بـ(ما) المزيدة بين الوجوب والجواز**.

المسألة الأولى

عامل النصب في المفعول به

قال الجَوْجَرِيُّ: " العاملُ في المفعول به الفعلُ أو شِبْهُهُ على الأشهر، وإليه يشير كلام المصنف[١] كما سيأتي. وقال الفراء: هو الفعل والفاعل. وقال بعض الكوفيين: إن عامله كونُه مفعولا به "[٢].

الدراسة:

اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول به إلى أربعة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين[٣]: أن العامل في الفاعل والمفعول به هو الفعل أو شبهه، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عَمرًا، وزيدٌ ضاربٌ عَمرًا.

وحجتهم: أن أصل العمل للأفعال، فالفعل له تأثير في العمل بخلاف الفاعل فلا تأثير له؛ لأنه اسم والأصل في الأسماء ألَّا تعمل[٤].

قال سيبويه:"...كما قلت: ضَرَبَ هذا زيدًا، فـــ زيدًا ينتصب بـــ ضَرَبَ، و"هذا" ارتفع بـــ ضَرَبَ"[٥].

والثاني: مذهب الفراء وأكثر الكوفيين[٦]: أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معًا.

---

(١) قال ابن هشام:" المنصوبات خمسة عشر، أحدها: المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربتُ زيدًا...".
– متن شذور الذهب(١٤).
وقال أيضا: " الثاني: المتعدي....وحكمه: أن يَنصِبَ المفعولَ به، كـــ ضربتُ زيدًا، وتَدَبَّرْتُ الكتبَ...".
– أوضح المسالك(١٧٦/٢، ١٧٧).

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري(٤٠٧/٢، ٤٠٨).

(٣) ينظر: الكتاب(١٤٨/٢)، والإنصاف(٦٦/١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣٣٥/١)، وائتلاف النصرة(٣٤)، والتصريح(٣٠٩/١)، وهمع الهوامع(٥/٢). ونسبه أبو البركات في أسرار العربية(٨٥) إلى أكثر النحويين.

(٤) ينظر:الإنصاف(٦٧/١)،والتبيين(٢٦٣، ٢٦٤)، وائتلاف النصرة(٣٤)، والتصريح(٣٠٩/١).

(٥) الكتاب(١٤٨/٢).

(٦) نسبه أبو البركات بن الأنباري وعبد اللطيف البغدادي إلى الكوفيين. ينظر: الإنصاف(٦٦/١)، وائتلاف النصرة(٣٤).
ونسبه أبو البقاء في التبيين(٢٦٣) إلى بعض الكوفيين، ونسبه الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب(٣٣٥/١)، والجوجري هنا، والشيخ خالد في التصريح(٣٠٩/١)، والسيوطي في همع الهوامع(٥/٢) إلى الفراء وحده.

وحجتهم: أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظا أو تقديرا، والفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، والشيء الواحد لا يعمل بعضُه دون بعضِه الآخر؛ فدل ذلك على أنهما عاملان فيه معا، كما قيل في الخبر إنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما(١).

والثالث: مذهب هشام بن معاوية الضرير (من الكوفيين)(٢): أن الفاعل هو العامل في المفعول به، وأما الفعل فعامل في الفاعل فقط.

وحجته: أن نصب المفعول به يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا، والدوران يفيد العلية(٣).

والرابع: مذهب خلف الأحمر (من الكوفيين)(٤): أن العامل في الفاعل معناه (كونه فاعلا)، والعامل في المفعول به معناه(كونه مفعولا به).

وحجته: أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بالشيء أولى من غيرها(٥).

ورد الكوفيون حجة البصريين بأن الفعل لو كان هو الناصب وحده للمفعول به لوجب أن يليه، ولما جاز أن يُفصل بينهما، وقد ورد الفصل بينهما؛ فدل على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل جميعا(٦).

وردَّ البصريون حجة الكوفيين بأن كون المفعول لا يكون إلا بعد فعل وفاعل لا يَقوَى دليلا على أنهما معا عاملان فيه، والقول بأن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا غير صحيح. وقولهم: " إن الفعل لو كان هو الناصب وحده للمفعول به لوجب أن يليه، ولما جاز أن يُفصل بينهما " مردود عليه بالإجماع على جواز

---

(١) ينظر: الإنصاف(٦٧/١)، والتبيين(٢٦٤)، وائتلاف النصرة(٣٤)، والتصريح(٣٠٩/١).
(٢) ينظر رأيه في: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣٣٥/١)، والتصريح(٣٠٩/١)، وهمع الهوامع(٥/٢).
ولم يُنسب إليه في: الإنصاف(٦٦/١)، والتبيين(٢٦٣)، وائتلاف النصرة(٣٤).
ونسب صاحب الإنصاف وصاحب ائتلاف النصرة إلى هشام القول بأن المفعولين في نحو " ظننتُ زيدًا قائما " أولهما منصوبٌ بالتاء، وثانيهما منصوب بالظن.
(٣) ينظر: التصريح(٣٠٩/١).
(٤) ينظر رأيه في: الإنصاف(٦٦/١)، والتبيين(٢٦٣)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣٣٥/١)، وائتلاف النصرة(٣٤)، والتصريح(٣٠٩/١)، وهمع الهوامع(٥/٢).
(٥) ينظر: التصريح(٣٠٩/١).
(٦) ينظر: الإنصاف(٦٧/١)، والتبيين(٢٦٤).

عمل " إنَّ " النصب مع الفصل، نحو: إنَّ في الـدار لزيـدا، وإنَّ عنـدك لعَمـرًا، والحرف أضعف من الفعل؛ إذ هو فرعٌ عليه في العمل(١).

وأما رأي خلف الأحمر فغير صحيح أيضا " لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألَّا يرتفع ما لم يُسم فاعله نحو " ضُربَ زيدٌ " لعدم معنى الفاعليـة، وأن يُنصـب الاسم في نحو "مات زيدٌ" لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية، وارتفع الاسم في " مات زيدٌ " مع عدم معنى الفاعلية؛ دل على فساد ما ذهب إليه "(٢) .

اختيار الجوجري:

اختار الشيخ الجوجري رأي البصريين القائل بأن العامل في الفاعل والمفعول به هو الفعل أو شبهه، حيث أقرَّه في بداية كلامه واصـفا إيـاه بأنـه الأشـهر، مستأنسا باختيار ابن هشام له، ثم ذكر رأيين آخرين في المسألة، ولم يذكر الرأي الرابع(رأي هشام بن معاوية الضرير).

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره الجوجري من أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده؛ لما يلي:

أولا: أن الفاعل اسم والأصل في الأسماء ألَّا تعمل، فهو باق على أصله فـي الاسمية؛ فوجب ألَّا يكون له تأثير في العمل(٣).

ثانيا: أن الفاعل اسم، والمفعول اسم، فهما مستويان في الاسمية، والأصـل في الاسم ألَّا يعمل؛ فليس أحدهما أولى بالعمل في صاحبه من الآخر، بخلاف الفعل فقد أجمعوا على تأثيره في العمل(٤).

---

(١) ينظر: الإنصاف(٦٨/١).
(٢) الإنصاف(٦٨/١) وينظر: التبيين(٢٦٥).
(٣) ينظر: ائتلاف النصرة(٣٤).
(٤) ينظر: أسرار العربية(٨٥).

المسألة الثانية

عامل النصب في المفعول معه

قال الجَوْجَرِيُّ: " العامل في المفعول معه ما سبقه من فعلٍ أو شبهِه. وقال الجرجانيُّ: الواو. وقال الزجاج: العامل فيه محذوف، والتقدير: سرتُ ولابستُ النيلَ. فيكون حينئذ مفعولا به. وقال الكوفيون: هو منصوبٌ على الخلاف. فيكون العامل فيه معنويا. والأَوْلَى إحالةُ العاملِ على اللفظي ما لم يُضطرَّ إلى المعنوي"(١).

الدراسة:

المفعول معه: اسم فضلة منصوب تالٍ لواو بمعنى" مع "(٢)مسبوقة بفعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: سرت والنيلَ، وأنا سائرٌ والنيلَ، وعجبت من سَيْرك والنيلَ(٣).

واختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه إلى خمسة آراء :

الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين(٤): أن العامل في المفعول معه هو ما سبقه من فعلٍ أو شبهِه، بتوسط الواو.

وحجتهم : أن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ(٥) إلا أن الواو قَوَّتْه وصحَّحَتْ وصولَه إلى الاسم وعلَّقتْه به فنصبه، فالواو غير عاملة بنفسها، وإنما

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٤٤٣، ٤٤٤).

(٢) قال أبو سعيد السيرافي:" ومعنى " مع " والواو يتقاربان لأن معنى" مع ": الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه؛ فأقاموا الواو مقام " مع " لأنها أخف في اللفظ...". شرح كتاب سيبويه(٢/١٩٥).
وقال أبو البقاء العكبري:" وإنما حُذفت " مع " اختصارا وتوسعا، وإنما أقيمت الواو مكانها دون غيرها لتقارب معناهما؛ لأن " مع " للمصاحبة، والواو للجمع، والاجتماع مصاحبة ". اللباب في علل البناء والإعراب(١/٢٨١).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية(٢/٦٨٧)، وأوضح المسالك(٢/٢٣٩)، والتصريح(٢/٢٤٢).

(٤) ينظر: الكتاب(١/٢٩٧)، والأصول في النحو(١/٢٠٩)، والإنصاف(١/٢٠٠)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٧٩)[ونسبه لسيبويه والمحققين]، وشرح المفصل لابن يعيش(٢/٤٩)[ونسبه لسيبويه وحده]، والمساعد (١/٥٤٠) [ونسبه لسيبويه وحده]، وائتلاف النصرة(٣٦)، والتصريح(١/٣٤٣) [ونسبه إلى جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين].

(٥) ذكر السيوطي أن الفعل الناصب للمفعول معه يكون متعديا ولازما عند الأكثرين، ومثال المتعدي: لو خُلِّيتَ والأسدَ لأكلك، ولو تُركتْ الناقةُ وفصيلها لرضعها. وذهب قوم إلى أنه لا

عمل الفعل بواسطتها؛ لأنها ليست من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال، فهي كـ" إلا " في باب الاستثناء، فأنت لو قلت: "سرتُ النيلَ" بغير الواو لم يصح، كما أنك لو قلت: "قام القومُ زيدًا" بغير "إلا" لم يصح(١).

قال سيبويه:"... وذلك قولك: ما صنعتَ وأباك، ولو تُركَتْ الناقةُ وفصيلَها لرضعها، إنما أردتَ: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تُركتْ الناقةُ مع فصيلها. فالفصيل مفعولٌ معه، والأبُ كذلك، والواو لم تُغَيِر المعنى، ولكنها تُعمِلُ في الاسم ما قبلها..."(٢).

<u>الثاني: مذهب أبي إسحاق الزجاج</u>(٣): أن العامل في المفعول معه مقدَّرٌ، ففي نحو: " استوى الماءُ والخشبةَ " التقدير: ولابسَ الخشبةَ.

وحجته: أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فالفعل لازم والواو غير معدية(٤).

<u>ورُدَّ مذهبه بما يلي:</u>

أولا: أن تقدير الفعل" لابس " ونحوه فيه إحالة إلى باب المفعول معه؛ إذ إن الاسم المنصوب يصير مفعولا به للفعل المقدر(٥).

ثانيا: أن العمل لا يُجعل لمحذوف إلا في حال عدم وجود عامل لفظي يصح أن يعمل، والفعل المذكور هنا يصح أن يعمل، ووجود الواو لا يحول دون ذلك(٦).

يكون إلا لازما خشية التباس المفعول معه بالمفعول به، كما في نحو: ضربتك وزيدًا، فلا يجوز في " زيدًا " أن يكون مفعولا معه.
– ينظر: همع الهوامع(١٧٦/٢).

(١) ينظر: الإنصاف(٢٠٠/١)، والتبيين(٣٨٠، ٣٨١)، واللباب في علل البناء والإعراب(٢٧٩/١).
(٢) الكتاب(٢٩٧/١).
(٣) ينظر رأيه في: الإنصاف(٢٠٠/١)، والتبيين(٣٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(٤٩/٢)، وشرح التسهيل(٢٤٩/٢)، وارتشاف الضرب(١٤٨٤/٣)، والجنى الداني(١٥٥)، وائتلاف النصرة(٣٦)، وهمع الهوامع(١٧٨/٢).
(٤) ينظر: الإنصاف(٢٠٠/١)، والتبيين(٣٨١).
(٥) ينظر: الجنى الداني(١٥٥)، والمساعد(٥٤٠/١)، وهمع الهوامع(١٧٨/٢).
(٦) عللوا لذلك بما يلي:
١– أن هذه الواو هي التي ربطت الفعل بالاسم فأثَّرَ فيه في المعنى، فليس ثمة ما يمنع أن يؤثِّر فيه في اللفظ.
٢ــ أن هذه الواو في حال كونها عاطفة لا تمنع من عمل الفعل في الاسم الواقع بعدها، نحو: أكرمت زيدًا وعمرًا، فالفعل هو الناصب لعمرو، وليس الواو ولا الفعل المحذوف.

الثالث: مذهب الأخفش[1]: أن المفعول معه منصوب انتصاب " مع " في نحو: جئت معَه[2].

وحجته: " أن الواو قامت مقام " مع " ولم يكن إثبات الإعراب فيها فكان إعراب " مع " فيما بعد الواو، كما كان ذلك في " غير " في الاستثناء "[3].

ورُدَّ بأنه لا معنى للظرفية في الواو ولا فيما بعدها، بخلاف " مع " فإن معنى الظرفية فيها موجود، فلا يجوز في المفعول معه أن يُجعل منصوبا على الظرف[4].

الرابع: أشهر رأيَي الإمام عبد القاهر الجرجاني في هذه المسألة، وهو: أن عامل النصب في المفعول معه هو الواو نفسها[5].

وقد قال بهذا الرأي في كتابه الجمل، واشتهر في كتب النحاة من بعده حتى إن جلهم لم يذكروا له غير هذا الرأي في هذه المسألة.

جاء في كتابه الجمل في حديثه عن العوامل من الحروف:".....الضربُ الثاني: ما يَنصِبُ فقط، وهي سبعة، الأول: الواو بمعنى " مع "، نحو قولك: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها، وكنتُ وزيدًا كالأخوين. ولا تنصِب الواو بمعنى " مع " إلا وقبلها فعلٌ، نحو " استوى " من قولك: استوى الماءُ والخشبةَ "[6].

ورُدَّ بما يلي:

– ينظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي(١٩٦/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب(٢٨٠/١)، وشرح التسهيل (٢٤٩/٢)، وائتلاف النصرة (٣٦)، وهمع الهوامع(١٧٨/٢).

(١) ينظر رأيه في: الإنصاف(٢٠٠/١)، والتبيين(٣٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(٤٩/٢)، وارتشاف الضرب(١٤٨٤/٣) [ونسبه إلى الأخفش ومعظم الكوفيين]، والتصريح (٣٤٤/١) [ونسبه إلى الأخفش وجماعة من الكوفيين].

(٢) أي: انتصب على الظرفية، والواو مهيِّئة لها. ينظر: الإنصاف(٢٠١/١)، والتبيين(٣٨١).

(٣) التبيين(٣٨١).

(٤) لهذا وُصف رأي الأخفش بأنه " ضعيف، ودعوى لا دليل عليها ".
ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب(٢٨٠/١)،وائتلاف النصرة(٣٦)، والتصريح(٣٤٤/١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل(٢٥٠/٢)، وارتشاف الضرب(١٤٨٥/٣)، والجنى الداني(١٥٥)، وأوضح المسالك(٢٤٣/٢)، والمساعد(٥٤٠/١)، وائتلاف النصرة(٣٦)، وهمع الهوامع(١٧٧/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٣٥/٢).

(٦) الجمل للإمام عبد القاهر(٢٠).

أولا: أن الواو لو كانت هي الناصبة بنفسها لما اشتُرط في وجود المفعول معه وجودُ فعلٍ أو شبهه قبلها(١).

ثانيا: أن الواو لو كانت عاملة لاتَّصَلَ بها المفعول معه إذا كان ضميرا، فيجوز: سرتُ وكَ، أي: وإياك، كما جاز في " إنَّ " وسائر الحروف الناصبة(٢).

ثالثا: أن الحكم بكون الواو ناصبة حكمٌ بما لا نظير له؛ إذ ليس في كلام العرب حرفٌ ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كـ" إنَّ " وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كـ"لا" النافية للجنس، وواو المعية لا هذا ولا ذاك؛ فلا يصلح جعلها ناصبة للاسم(٣).

رابعا: أن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر، كحروف الجر، فلو كانت الواو عاملة لعملت الجر لا النصب(٤).

وللإمام عبد القاهر رأي آخر في هذه المسألة وافق فيه سيبويه وأكثر البصريين، وهو أن عامل النصب في المفعول معه هو ما سبقه من فعلٍ أو شبهِه، بتوسط الواو.

وقد قال بهذا الرأي في كتابه " المقتصد " الذي شرح فيه كتاب " الإيضاح " للشيخ أبي علي الفارسي، واحتج له، وردَّ آراء مخالفيه.

قال الشيخ أبو علي:" الاسم الذي ينتصب بأنه مفعولٌ معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف، وذلك قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، وما صنعتَ وأباك "(٥).

وقال الإمام عبد القاهر شارحا:" اعلم أنك إذا قلت: ما صنعتَ وزيدًا، فإن " زيدًا " ينتصب بالفعل الذي هو " صنعتَ " بوساطة الواو. وذلك أنك لما قلت " ما صنعتَ " لم يمكنْك أن تُعَدِّيَه إلى " زيد " وتُوقِعَه عليه؛ إذ لا تقول: أيَّ شيءٍ صنعتَ زيدًا. وكذا " جاء البردُ والطيالسةَ " كان لا يمكنك أن تقول: جاء البردُ

(١) ينظر: شرح التسهيل(٢/٢٥٠).
(٢) ينظر:شرح التسهيل(٢/٢٥٠)،والجنى الداني(١٥٥)،والمساعد(١/٥٤٠)،والتصريح(١/٣٤٤)، وهمع الهوامع (٢/١٧٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢/١٣٥).
(٣) ينظر: شرح التسهيل(٢/٢٥٠)، وهمع الهوامع(٢/١٧٨).
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل(٢/٢٠٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢/١٣٥).
(٥) الإيضاح(١٦٨).

الطيالسةَ، فتوقِعَ على الطيالسة، فلما جئت بالواو صار متوسطا بينهما، وأَوصَلَ الفعلَ إلى الاسم فقلت: ما صنعتَ وزيدًا، وجاء البردُ والطيالسةَ، فنصبت " زيدًا " وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عمل بعد تقويتك إياه بالواو....."[١].

الخامس: مذهب أكثر الكوفيين[٢]: أن المفعول معه منصوب على الخلاف[٣].

وحجتهم: مخالفة المفعول معه للاسم الذي قبله في إسناد الحكم السابق إليه وإن ورد بصورة المعطوف المشارك[٤].

ورُدَّ مذهبهم بما يلي:

أولا: أن الخلاف لا يوجب النصب، بل قد يوجد الخلاف ولا يجوز النصب، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرٌو، وما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو، وقام زيدٌ لا عمرٌ، فلو كان يقتضي النصب لجاز نصب "عمرو " في هذه الأمثلة، وهذا لا يجوز[٥].

ثانيا: أن الخلاف عامل معنوي، والأولى إحالةُ العاملِ على اللفظي ما لم يُضطرَّ إلى المعنوي[٦].

واختار أكثر المتأخرين[٧] رأي سيبويه وأكثر البصريين.

---

(١) المقتصد(٦٥٩/١، ٦٦٠).

(٢) ينظر رأيهم في: الإنصاف(٢٠٠/١)، والتبيين(٣٧٩)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢٨٠/١)، وشرح التسهيل(٢٥٠/٢)، وارتشاف الضرب(١٤٨٤/٣)[ونسبه إلى بعض الكوفيين]، والجنى الداني(١٥٥)، وائتلاف النصرة (٣٦)، وهمع الهوامع(١٧٨/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٣٥/٢، ١٣٦).

(٣) المرد بالخلاف(أو المخالفة): مخالفة ما بعد الواو لما قبلها؛ فلا يصلح أن يجري عليه كما جرى عليه في نحو " قام زيدٌ وعمرو، فقولنا: " استوى الماء والخشبة " ليس على تقدير: واستوت الخشبة؛ فلما خالفه في المعنى، ولم يشاركه في الفعل انتصب على الخلاف. ينظر: الإنصاف(٢٠٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش(٤٩/٢)، والتصريح(٣٤٤/١).

(٤) ينظر: حاشية يس على التصريح(٣٤٤/١).

(٥) ينظر: الإنصاف(٢٠١/١، ٢٠٢)، والتبيين(٣٨٢)، والتصريح(٣٤٤/١)، وهمع الهوامع(١٧٨/٢).

(٦) قال المرادي معقبا على رأي الكوفيين:" وهو فاسد لأن الخلاف معنًى، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها".
– الجنى الداني(١٥٥). وينظر: همع الهوامع(١٧٨/٢).

(٧) ينظر: التبيين(٣٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(٤٩/٢)، وشرح التسهيل(٢٥٠/٢)، وشرح وشرح ابن الناظم(٢٠٤، ٢٠٥)، والجنى الداني(١٥٥)، وأوضح المسالك(٢٤٢/٢)، والمساعد(٥٣٩/١)، وشرح ابن عقيل(٢٠٢/٢)، وائتلاف النصرة (٣٦)، والتصريح(٣٤٢/١، ٣٤٣)، وهمع الهوامع(١٧٦/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٣٥/٢).

قال المرادي:" والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه، بواسطة الواو"(١).

وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

بمـــا مِـــنَ الفعـــلِ وشـــبهِه سَـــبَق ∴ ذا النصـــبُ لا بـــالواوِ في القـــولِ الأَحَـــقّ

اختيار الجوجري:

اختار الشيخ الجوجري أيضا رأي سيبويه وأكثر البصريين القائل بأن العامل في المفعول معه ما سبقه من فعلٍ أو شبهِه، حيث أقر هذا الرأي أولًا ثم ذكر الخلاف في المسألة، مشيرا إلى ضعف بعضها، كرأي الزجاج الذي فيه إحالةٌ إلى باب المفعول به، ورأيِ الكوفيين الذي فيه إعمال لعامل معنوي مع وجود عامل لفظي يمكن أن يعمل.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين واختاره الجوجري وأكثر المتأخرين من أن العامل في المفعول معه هو الفعل أو شبهه؛ لقوة حججهم، وسلامة ردودهم على مخالفيهم .

(١) الجنى الداني(١٥٥).

المسألة الثالثة

إفرادُ تمييزِ(كَمْ)الاستفهامية

قال الجَوْجَرِيُّ: " تمثيله في(كَمْ)الاستفهامية بـ " كم عبدًا ملكتَ "؟[1] يُفهِمُ أمرين: أحدهما: تَعَيُّنُ إفرادِه[2]، وهو الصحيح. وقيل: يجوز جمعه مطلقًا. وقيل: يجوز إن كان السؤال عن الجماعات، نحو: كم غلمانًا لك؟ إذا أردت أصنافًا من الغلمان. وهذا مذهب الأخفش ...."[3].

الدراسة:

"كَمْ" الاستفهامية: اسمٌ يُكَنَّى به عن العدد المُبهَمِ، مبنيٌّ، ملازمٌ للتصدير، مفتقِرٌ إلى التمييز.

وتمييزها مفرد، منكَّرٌ، منصوبٌ، كتمييز العدد الذي أُجريتْ مجراه، واختلف النحاة في جواز مجيئه جمعًا إلى ثلاثة مذاهب :

الأول: مذهب غير الأخفش من البصريين[4]: أن تمييز"كَمْ" الاستفهامية لا يكون إلا مفردًا منكَّرًا منصوبًا؛لأن"كم" الاستفهامية لمَّا كانت بمنزلة العدد المقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد الذي لا يكون تمييزه إلا مفردا منَكَّرًا منصوبا[5]؛ فأُجريت مجراه، وجُعل تمييزها كتمييزه في الإفراد والتنكير والنصب، فقيل: كم غلامًا عندك؟ وكم ثوبًا لك؟ كما قيل: خمسة عشر غلامًا، وعشرون ثوبًا.

قال سيبويه:" واعلم أن " كم " تعمل في كل شيء حَسُنَ للعِشرين أن تعمل فيه، فإذا قبح للعِشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في " كم "...."[6].

---

(١) قال ابن هشام في حديثه عن التمييز الرافع إبهام الذات(الاسم):" ...وكم الاستفهامية، نحو: كم عبدًا ملكتَ؟ ". – متن شذور الذهب(١٧).

(٢) أي: تعَيُّنُ إفرادِ تمييز " كَمْ " الاستفهامية. وقد صرح ابن هشام باختياره هذا الرأي في مغني اللبيب(٢٠٨/١)، وأوضح المسالك(٢٦٧/٤).

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(٤٦٨/٢).

(٤) ينظر رأيهم في: الكتاب(١٥٧/٢– ١٥٩)، والمقتضب(٥٥/٣، ٦٥)، والأصول في النحو(٣١٥/١، ٣١٨)، وشرح الكتاب للسيرافي(٤٩٠/٢-٤٩٢)، والإيضاح(١٨٥)، وشرح التسهيل(٤١٨/٢)، والمساعد(١٠٩/٢).

(٥) العدد الذي لا يكون تمييزه إلا مفردا منَكَّرًا منصوبا هو العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، ويشمل: العدد المركَّبَ (أحد عشر، وأخواته)، والمعطوف(واحد وعشرون، وأخواته)، والمفرد(عشرون، وأخواته).

(٦) الكتاب(١٥٧/٢).

وقال أيضا:" ولم يُجزْ يونس والخليل – رحمهما الله – كم غلمانًا لك؛ لأنك لا تقول: عشرون ثيابًا لك[١]..."[٢].

والثاني: مذهب الكوفيين[٣]:جواز كونه جمعا مطلقا؛ حملا لـ"كم" الاستفهامية على " كم " الخبرية، فيجوز عندهم: كم غلمانًا لك؟ وكم رجالا عندك؟

والثالث: مذهب الأخفش[٤]: جواز مجيئُه جمعًا إذا أردت بالجمع أصنافا منه، فيجوز نحو: كم غلمانًا لك؟ وكم رجالا عندك؟ إذا كان السؤال عن عدد أصناف الغلمان، وعدد أصناف الرجال، وليس عن عدد آحادهم؛ فالجمع حينئذ بمنزلة المفرد، والتقدير: كم صنفًا من أصناف الغلمان استقروا لك؟ وكم صنفًا من أصناف الرجال استقروا لك؟[٥]

ومذهب الأخفش في حقيقته أقرب إلى مذهب جمهور البصريين، فهو لا يجيز مجيئه جمعًا إلا إذا قُدِّرَ بمفرد.

واختار أكثر المتأخرين من النحاة[٦] مذهب جمهور البصريين، وردوا مذهب الكوفيين.

---

(١) يُجمع " ثوبٌ " على: أثوابٍ، وثِيابٍ.
(٢) الكتاب(١٥٩/٢). وقال السيرافي في شرحه:" فإن قلت: كم غلمانًا لك لم يجز على وجه من الوجوه؛ لأنك إن نصبت "غلمانًا " على التمييز لم يجز؛ لأن " كم " في الاستفهام لا يُمَيَّز إلا بواحد كعشرين ". شرح كتاب سيبويه(٤٩١/٢).
(٣) ينظر رأيهم في: شرح التسهيل(٤١٨/٢، ٤٢٠)، وارتشاف الضرب(٧٧٩/٢)، ومغني اللبيب(٢٠٨/١)، والمساعد (١٠٩/٢)، والتصريح(٢٧٩/٢)، وهمع الهوامع(٢٧٤/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٧٩/٤).
(٤) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب(٧٧٩/٢)، والمساعد(١٠٩/٢)، والتصريح(٢٧٩/٢)، وهمع وهمع الهوامع(٢٧٤/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٧٩/٤).
قال أبو حيان:" وإلى هذا جنح بعض أصحابنا ". ارتشاف الضرب(٧٧٩/٢).
وقال السيوطي: " واختاره بعض المغاربة ". همع الهوامع(٢٧٤/٢).
(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(٧٩/٤، ٨٠).
(٦) ينظر: المفصل(١٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٢٦/٤، ١٢٩، ١٣٠)، وشرح الجمل لابن عصفور(٤٨/٢)، وشرح الكافية الشافية(١٧٠٤/٤)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(١٥٥/٣)، وارتشاف الضرب (٧٧٩/٢)، ومغني اللبيب(٢٠٨/١)، وأوضح المسالك(٢٦٧/٤)، والمساعد (١٠٧/٢)، وشفاء العليل(٥٧٩/٢)، وهمع الهوامع (٢٧٤/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٧٩/٤).

قال ابن مالك:" ولا يجوز جمع مميِّز الاستفهامية، كما لا يجوز جمع مميِّز العدد الذي أُجريت مجراه. وأجاز ذلك الكوفيون، ولا حجة لهم، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك حُمل على أن المميِّز محذوف وأن الجمع الموجود منصوب على الحال، نحو أن يقال: كم لك شهودًا وكم نفسًا عليك رقباء "(١).

وإلى هذا أشار في ألفيته بقوله:

مَيِّزْ في الاستفهام " كم " بمثل ما ∴ مَيَّزتَ عشرينَ، كم شخصًا سَما

وقال الشيخ خالد متأثرا بكلام ابن مالك:" أما إفراده فلازمٌ، خلافا للكوفيين فإنهم يُجيزون جمعه، نحو: كم شهودًا لك. والصحيح مذهب جمهور البصريين، وما أوهم الجمع يُحمل على الحال، ويُجعل التمييز محذوفا "(٢).

اختيار الجوجري:

صحَّحَ الجوجري مذهب غير الأخفش من البصريين القائل بأن تمييز " كم " الاستفهامية لا يكون إلا مفردا، إلا أنه لم ينسبه لهم، كما لم ينسب بقية الآراء إلى أصحابها إلا رأي الأخفش، ولم يذكر حجة أو دليلا داعما لاختياره، بل وافق ابن هشام، وبناه على مفهوم تمثيله بـ كم عبدًا ملكتَ؟ وقد صرح به ابن هشام في المغني والتوضيح، وعليه أكثر متأخري النحاة، كما سبق بيانه.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين واختاره الجوجري وأكثر المتأخرين من أن تمييز " كم " الاستفهامية لا يكون إلا مفردا؛ لأنها أشبهت العدد الذي لا يكون تمييزه إلا مفردا؛ فجُعل تمييزُها كتمييزه. وإن ورد ما يوهم مجيئه جمعًا حُمل على أحد وجهين:

أولهما: أن المميِّزَ محذوفٌ، والجمع الموجود منصوب على الحال، نحو: كم شهودًا لك، أي: كم إنسانًا شهودًا لك.

وثانيهما : أن يكون المراد بالجمع أصنافا منه، وليس عدد آحاده – إن صح فيه ذلك – فيكون الجمع حينئذ بمنزلة المفرد، على النحو الذي ذكره الأخفش.

---

(١) شرح التسهيل(٢/٤٢٠). وينظر: شفاء العليل(٢/٥٧٩، ٥٨٠). والتقدير: كم إنسانا لك شهودًا وكم نفسًا عليك رقباء.
(٢) التصريح(٢/٢٧٩).

المسألة الرابعة

جرُّ تمييزِ (كَمْ)الاستفهامية

قال الجَوْجَرِيُّ: " تمثيله في(كَمْ)الاستفهامية بـ " كم عبدًا ملكتَ "؟[1] يُفهمُ أمرين:.....ثانيهما: تَعَيُّنُ نصبِه[2]، وهو مذهب بعض النحويين، سواءٌ جُرَّتْ " كَمْ " أم لم تُجَرّ. وقيل: يجوز جرُّه مطلقا، سواء- أيضا- جُرَّتْ أم لم تُجَرّ، حملًا على " كَمْ " الخبرية. وقيل: يجوز إنْ جُرَّتْ ويمتنع إنْ لم تُجَرّ، وهذا هو الصحيح، وينبغي حملُ كلامِ الشيخِ عليه؛ لتمثيله بـ" كَمْ "غيرِ مجرورة "[3].

الدراسة:

تمييز "كم" الاستفهامية منصوبٌ، كتمييز العدد الذي أُجريتْ مجراه، و اختلف النحاة في جواز جرِّه إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة[4]: أنه يجوز جرُّه إذا دخل على " كَمْ " حرف جرٍّ[5]، نحو: بكَمْ درهمٍ اشترت ثيابَك؟ وعلى كَمْ جذعٍ بنيتَ بيتَك؟ والنصب أجود وأكثر من الجر.

---

(١) ينظر: متن شذور الذهب(١٧).

(٢) أي: تعَيُّنُ نصبِ تمييز " كَمْ " الاستفهامية.

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(٤٦٨/٢ – ٤٦٩).

(٤) ينظر مذهبهم في: المقتضب(٥٦/٣، ٥٧)، والأصول في النحو(٣١٧/١)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤٩٢/٢)، والمقرب ومعه مُثُل المقرب(٣٩٠)، وشرح الكافية الشافية (١٧٠٥/٤)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (١٥٤/٣)، وارتشاف الضرب (٧٧٨/٢) [ونسبه إلى الفراء أيضا]، وأوضح المسالك(٢٧٠/٤)، والمساعد(١٠٨/٢)، وشفاء العليل (٥٧٩/٢)، وهمع الهوامع(٢٧٤/٢)[ونسبه إلى الفراء أيضا]، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٨٠/٤).

(٥) اختلف القائلون بالجواز عند دخول حرف جر على " كم " الاستفهامية في عامل الجر حينئذ، فذهب الخليل وسيبويه والفراء والجمهور إلى أنه مجرور بـ " مِنْ " مضمرة، حُذفتْ تخفيفا؛ لأن الحذف كثر في موضعها، ولأنها كثُر استعمالها ، وصار الحرف الداخل على " كم " عوضا عنها؛ ولهذا لا يُجمع بينهما، فلا يقال: على كم مِنْ جذع بنيت بيتك.
وذهب الزجاج إلى أنه مجرور بإضافة " كم " إليه، وليس بـ مِنْ " مقدَّرة.
– ينظر: ارتشاف الضرب(٧٧٨/٢، ٧٧٩)، ومغني اللبيب(٢٠٩/١)، والتصريح (٢٧٩/٢)، وهمع الهوامع(٢٧٤/٢، ٢٧٥)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٨٠/٤).

قال سيبويه:" وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟ فقال: القياسُ النصبُ، وهو قول عامة الناس. فأما الذين جرُّوا فإنهم أرادوا معنى " مِنْ "، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان، وصارت " على " عوضًا منها"(١).

وقال المبرد:" والبصريون يُجيزون على قبح: على كم جذعٍ؟ وبكَمْ رجُلٍ؟ يجعلون ما دخل على " كم " من حروف الخفض دليلا على " مِنْ " ويحذفونها، ويريدون: على كم من جذعٍ، وبكم من رجُلٍ، فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا خلاف في أنه لا يجوز الإضمار. وليس إضمار " مِنْ " مع حروف الخفض بحَسَنٍ ولا قويٍّ، وإنما إجازتُه على بُعدٍ، وما ذكرتُ لك حجةُ مَنْ أجازه "(٢).

وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

وأَجِزْ أن تَجرَّه " مِنْ " مُضمَرا ∴ إن وَلِيَتْ " كم " حرفَ جرٍّ مظهَرا

الثاني: مذهب الفراء والزجاج(٣)وغيرهما(٤): أنه يجوز جره مطلقا؛ حملا على " كَمْ " الخبرية.

الثالث: مذهب بعض النحاة(٥): أنه يجب نصبه، ويمتنع حمله على تمييز " كم كم " الخبرية مطلقا.

---

(١) الكتاب(٢/١٦٠).
(٢) المقتضب(٣/٥٦، ٥٧).
(٣) ينظر رأيهما في: ارتشاف الضرب(٢/٧٧٨، ٧٧٩)، ومغني اللبيب(١/٢٠٩)، والتصريح(٢/٢٧٩)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/٨٠).
(٤) نُسب هذا الرأي لابن السراج في: ارتشاف الضرب(٢/٧٧٨)، ومغني اللبيب(١/٢٠٩). ولم أقف في الأصول إلا على ما يفيد موافقته الخليل وسيبويه، فقد نقل حوار سيبويه مع الخليل مرتضيا له من غير تعقيب.
– ينظر: الأصول في النحو(١/٣١٧).
ونُسب أيضا للفارسي في التصريح(٢/٢٧٩). وليس في الإيضاح إلا ما يشير إلى موافقته الخليل وسيبويه.
– ينظر: الإيضاح(١٨٥).
ونُسب للسيرافي في شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/٨٠). وليس في شرح السيرافي للكتاب إلا ما يشير إلى موافقته الخليل وسيبويه، حيث نقل الحوار بينهما مرتضيا له من غير تعقيب.
– ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي(٢/٤٩٢).
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب(٢/٧٧٧، ٧٧٩)، التصريح(٢/٢٧٩)، وهمع الهوامع(٢/٢٧٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/٧٩، ٨٠).

ولخص ابن هشام المذاهب الثلاثة مرتضيا أولها، فقال:" الخامس[١]: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يُشترط أن تُجرَّ " كم " بحرف جرٍّ؛ فحينئذ يجوز في التميز وجهان: النصب، وهو الكثير، والجر خلافا لبعضهم، وهو بـ مِنْ مضمرة وجوبا، لا بالإضافة خلافا للزجاج. وتَلخَّصَ: أن في جر تمييزها أقوالا: الجواز، والمنع، والتفصيل فإن جُرَّتْ هي بحرفِ جرٍّ، نحو:" بكم درهمٍ اشتريت " جاز، وإلا فلا "[٢].

اختيار الجوجري:

صحَّحَ الشيخ الجوجري رأي الخليل وسيبويه وجمهور النحاة القائل بعدم جواز جرِّ تمييز "كم" الاستفهامية إلا إذا جُرَّتْ هي بحرف جرٍّ يكون عوضًا عن الجارِّ لتمييزها، خلافا لمن أجاز الجرَّ مطلقًا، ولمن أوجب النصب مطلقا. واستأنس بتمثيل الشيخ ابن هشام بـ " كم عبدًا ملكتَ "؟ حيث مثَّلَ بـ " كَمْ " غيرِ مجرورة، وتمييزها منصوب. ولم ينسب رأيا إلى صاحبه في هذه المسالة.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وجمهور النحاة، واختاره الجوجري؛ لأن حرف الجرِّ الداخل على" كم " الاستفهامية يُقوِّي جرَّها للتمييز، ويكون عوضا عن حرف الجر المضمر، الداخل عليه. والنصب مع هذا أجودُ وأكثرُ.

(١) من أوجه الافتراق بين " كم " الخبرية، و" كم " الاستفهامية.
(٢) مغني اللبيب(١/٢٠٩).

المسألة الخامسة

توسط الخبر بين(ما) و(دام)

قال الجَوْجَرِيُّ:"ومنها[1]:أنه يجوز تقديمه على هذه الأفعال إلا خبر(دام) فلا يجوز تقديمه على(ما)المقترنة بها بالاتفاق.وأما توسُّطُه بينهما ففيه خلاف،والصحيحُ المنعُ.."[2].

الدراسة:

الأصل في خبر" ما دام " – وغيرها من أخوات "كان" – أن يتأخر عنها وعن اسمها، نحو: سأبقى في البيت مادامَ المطرُ منهمِرًا، وسأصحبُك مادامت الشمسُ طالعةً، إلا أن هذا الأصل قد يختلف فيتقدم الخبر، وهذا التقديم على ثلاث صور:

الأولى: تقديم الخبر على " ما " المصاحبة لـ" دام ":

اتفق النحاة[3]على عدم جواز تقديم خبر "ما دام" على " ما "، فلا يقال : لا أصحبك طالعةً ما دامت الشمسُ. وعللوا لذلك بما يلي:

أولا:أن"ما" هذه موصول حرفي، مقدر بالمصدر وظرف الزمان؛فلا يجوز أن يتقدم شيء من الجملة التي بعدها عليها؛ لأن معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه.

ثانيا: أن " ما " لها صدر الكلام؛ فلا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

الثانية: تقديم الخبر على " دام " وحدها(أي: توسيطه بينها وبين " ما "):

اختلف النحاة في توسيط خبر" دام " بينها وبين " ما "، أي: الفصل به بينهما، نحو لا أصحبك ما طالعةً دامت الشمسُ، فمنعه أكثر النحاة، ومنهم: ابن معطي[4]، وابن هشام الخضراوي[5]، والرضي[6]، وابن الناظم، وابن هشام الأنصاري[7]، والشيخ خالد[8].

---

(١) أي: من أحكام خبر " كان " وأخواتها.
(٢) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٤٩٤).
(٣) ينظر: المفصل(٢٦٩)، وأسرار العربية(١٤٠)، وشرح الجمل لابن عصفور(١/٣٨٨)، وشرح الكافية الشافية(١/ ٣٩٧)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٤/٢٠٠)، وارتشاف الضرب(٣/١١٧٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/٤٩٥)، وأوضح المسالك(١/٢٤٤)، وشرح ابن عقيل(١/ ٢٧٥)، والتصريح(١/١٨٨)، وهمع الهوامع(١/٣٧٣).
(٤) الفصول الخمسون(١٨١).
(٥) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب(٣/١١٧١)، وهمع الهوامع(١/٣٧٣).
(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب(٤/٢٠٠).
(٧) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى(١٣٣).
(٨) ينظر: التصريح(١/١٨٨).

وعللوا لذلك بما يلي:

أولا: أن " ما " موصول حرفي، والموصول الحرفي لا يُفصل بينه وبين صلته بمعمولها(١).

ثانيا: أن " دام " فعل لا يتصرف، فهي ملازمة صيغة الماضي؛ ولهذا جرت مجرى الأمثال، والأمثال لا تُغيَّرُ(٢).

قال ابن الناظم:"...ولا يجوز نحو ذلك في" دام "؛ لأنها لا تعمل إلا مع " ما " المصدرية، و" ما " هذه ملتزِمةٌ صدرَ الكلامِ، ولا يُفصل بينها وبين صلتها بشيء؛ فلا يجوز معها تقديم الخبر على " دام " وحدها، ولا عليها مع " ما "(٣).

وأجازه بعض النحاة، ومنهم: أبو حيان(٤) والمرادي(٥)، وابن عقيل(٦) والأشموني(٧)، وغيرهم، وعللوا لذلك بما يلي:

أولا: أن " ما " موصول حرفي غير عامل (٨)، وهو مختلف فيه، حيث أجاز كثير من النحاة الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل، ومنعوه إذا كان عاملا كـ" أنْ "؛ فلا مانع من الفصل بين " ما " وصلتها بمعمولها ؛ لأنها غير عاملة .

ثانيا: أن كون " دام " غير متصرفة لا ينهض مانعا من الفصل بينها وبين " ما " بالخبر.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٤٩٦/١)، وشرح قطر الندى وبل الصدى(١٣٣)، وشرح ابن عقيل(١/ ٢٧٥)، والتصريح(١٨٨/١)، وهمع الهوامع(٣٧٣/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٣٣/١).

(٢) ينظر: الفصول الخمسون(٥٨، ٥٩)، وشرح الكافية الشافية(٣٨٦/١)، وشرح ابن عقيل(٢٧٥/١)، والتصريح (١٨٨/١)، وهمع الهوامع(٣٧٣/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٣٣/١).

(٣) شرح ابن الناظم(٩٦).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل(٤/ ١٧٤، ١٧٨)، وارتشاف الضرب(١١٧١/٣).

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٤٩٦/١).

(٦) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك(١/ ٢٧٥، ٢٧٦).

(٧) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١/ ٢٣٣).

(٨) فأما العامل نحو " أنْ " فمنعوا الفصل بينه وبين صلته؛ لأنه أشد اتصالا بصلته من غير العامل؛ لطلبه إياها من جهتين: العمل والموصولية، بخلاف غير العامل فإنه يطلبها من جهة واحدة، وهي: الموصولية فقط.
– ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(٢٣٣/١).

بهاتين العلتين احتج المرادي[١] والأشموني[٢] لجواز تقديم خبر " دام " عليها عليها وحدها دون " ما ".

واحتج أبو حيان للجواز بأن القياس يقتضيه؛ لأن " ما " حرف مصدري غير عامل؛ فيجوز أن يَفصِلَ معمولُ الفعلِ الواقعِ بعده بينه وبين الفعل، تقول: "عجبت مما زيدًا تَضرِبُ" وقياسا عليه يجوز: لا أصحبك ما طالعةً دامتْ الشمسُ. إلا إن عُلِّلَ بأن " دام " لا تتصرف، فيتجه المنع[٣].

فأبو حيان يجيزه من جهة، ويمنعه من جهة أخرى، يجيزه من جهة أن " ما " وإن كانت موصولا حرفيا إلا أنها غير عاملة، ويمنعه من جهة أن " دام " فعل غير متصرف.

واختار ابن عقيل الجواز أيضا، غير معتد بعدم تصرف " دام " فكما جاز في غيرها من الأفعال جاز فيها أيضا، قال:" ...والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر " دام " على " دام " وحدها، فتقول: لا أصحبك ما قائمًا دام زيدٌ، كما تقول: لا أصحبُك ما زيدًا كلمتَ "[٤].

الثالثة: تقديم خبر" ما دام " على اسمها(أي: توسيطه بينها وبين الاسم):

ذهب جمهور النحاة إلى جواز تقديم خبر " ما دام " على اسمها- كغيرها من أخوات " كان "[٥] – نحو: سأبقى في البيت ما دام منهمرًا المطرُ.

ومنه قول الشاعر:

لا طِيبَ للعيشِ ما دامتْ منَغَّصَةً ∴ لَذَّاتُه بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ[٦]

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٤٩٦/١).
(٢) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١/ ٢٣٣).
(٣) ينظر: التذييل والتكميل(٤/ ١٧٤، ١٧٨)، وارتشاف الضرب(١١٧١/٣). ونقله السيوطي في همع الهوامع(٣٧٣/١).
(٤) شرح ابن عقيل(١/ ٢٧٥، ٢٧٦).
(٥) توسيط الخبر جائز عند الجمهور في جميع أفعال هذا الباب، حتى في " ليس " و " دام ".
ينظر: شرح الكافية الشافية(٤٠٠/١)، وشرح التسهيل(٣٤٨/١، ٣٤٩)، وارتشاف الضرب(١١٦٩/٣).
(٦) البيت من البسيط، لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في: الفصول الخمسون(٥٧)، وشرح التسهيل(٣٤٩/١)، وأوضح المسالك(٢٤٢/١)، وشرح ابن عقيل(٢٧٤/١)، والتصريح(١٨٧/١).
والشاهد فيه: قوله : "ما دامت منغصة لذاته" حيث قدم خبر "ما دام" (منغصة)على اسمها(لذاته)،وهذا جائز عند جمهور النحاة، خلافا لابن معطى.

وخالف ابن معطى[١] جمهور النحاة فمنع توسيط خبر " ما دام " بينها وبين اسمها، فهو يمنع تقديم خبر" ما دام " مطلقا.

اختيار الجوجري:

صحَّحَ الشيخ الجوجري رأي المانعين لتوسط خبر " ما دام " بين " ما " والفعل " دام "، إلا أنه لم يعلل لذلك، ولم ينسب هذا الرأي لأصحابه، وكذلك لم يذكر الرأي الآخر في المسألة مكتفيا بقوله إن فيها خلافا.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه أكثر النحاة، واختاره الجوجري من عدم جواز الفصل بين " ما " و" دام " بالخبر؛ لأن " دام "في هذا الباب فعل لا يتصرف، فهو ملازم للمضي، ولا يعمل إلا مسبوقا بـ" ما " المصدرية؛ ولهذا جرت مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير.

يضاف إلى ما سبق أن " ما " موصول حرفي، والموصول الحرفي لا يُفصل بينه وبين صلته بمعمولها، على قول من أطلق. والفصل بين المتلازمَيْنِ، المتأوَّلَيْنِ معًا بالمصدر والزمان في نحو: " لا أصحبك ما طالعةً دامتْ الشمسُ، ولا أقعدُ ما قائمًا دامِ زيدٌ " فيه ركاكةٌ، وبُعدٌ عن الفائدة.

(١) جاء في الفصول الخمسون(١٨١):" وأما " ما دام " فلا يجوز تقدم خبرها عليها، ولا على اسمها، ولا تنفصل عنها "ما" بخلاف أخواتها ".

المسألة السادسة

زيادة الباء في خبر(ما) التميمية

قال الجَوْجَرِيُّ: " وينبغي أن يُعلمَ هنا أن الباء تُـزاد بكثـرة فـي خبر(مـا) الحجازية بلا خلاف. وفي خبر التميمية على الأصح" [1].

الدراسة:

" ما " النافية من الحروف العاملة عمل " ليس " عند أهل الحجاز؛ لأنها لمَّا أشبهتها في المعنى(النفي) عملتْ عملَها(رفع الاسم ونصب الخبر)، ومنه قوله تعالى:﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[2]، وقوله تعالى:﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[3].

وأما بنو تميم فلا يُعملون " ما " عمل " ليس " مطلقا؛ لأنها حرف مشـترك؛ فحقه أن يُهمَل كغيره من الحروف المشتركة مثل" هل "، تقول: ما زيدٌ مسافرٌ، فما بعد" ما " عندهم مبتدأ وخبر مرفوعان[4].

وتُزاد الباء[5] في خبر" ما " الحجازية باتفاق، على حد زيادتها في خبر " لـيس "، وقد ورد هذا كثيرا في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى:﴿ومَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ومَا ربُّكَ بظَلَّامٍ للعَبِيدِ﴾[7].

وأما التميمية فقد أجاز جمهور النحاة[8] زيـادة البـاء فـي خبرهـا أيضـا كالحجازية، إلا أنه قليل.

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٥٠٤).
(٢) يوسف/٣١.
(٣) المجادلة/٢.
(٤) ينظر: الكتاب(١/٥٧)، وشرح التسهيل(١/٣٦٩)، وشرح الكافية الشافية(١/٤٢٤)، وشـرح ابن عقيل(١/٣٠٢).
(٥) قيل: إن هذه الباء لتأكيد النفي، وهو الأصح. وقيل: إنها لدفع توهم الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام؛ فيتوهم أن الكلام موجَبٌ، فيؤتى بالباء رفعا لهذا التوهم. ومحل المجـرور بها النصب(عند الحجازيين)، والرفع(عند التميميين).
– ينظر: شرح ابن الناظم(١٠٥)، وهمع الهوامع(١/٤٠٤)، وحاشية الصـبان علـى شـرح الأشموني(١/٢٥٠).
(٦) البقرة/٧٤، ٨٥، ١٤٠، ١٤٩.
(٧) فصلت/٤٦.
(٨) ينظر: الكتاب(٢/٣١٦)، وشرح المفصل لابن يعيش(٢/١١٦)، وشـرح التسـهيل(١/٣٨٢، ٣٨٣)، وارتشـاف الضـرب (٣/١٢٢٠، ١٢٢١)، والجنـى الـداني(٥٤)، وشـرح ابـن عقيل(١/٣٠٩)، وهمع الهوامع (١/٤٠٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١/٢٥٢).

ومنعه[١] أبو علي الفارسي[٢]، والزمخشري[٣] بحجة أن الباء لم تطرد زيادتها في الخبر الموجب، وأن المقتضي لزيادتها هو نصب الخبر.

قال الفارسي:" فأهل الحجاز ينصبون الخبر تشبيها بـ" ليس "، وبنو تميم يرفعون فيتركون الاسم مرتفعا بالابتداء كما كان قبلُ. فمَنْ نَصَبَ الخبرَ تشبيها بـ " ليس " أدخل الباء عليه لتحقيق النفي، فقال: ما زيدٌ بذاهب، ومَنْ رَفعَ الخبرَ لم يُجزْ دخولَ الباءِ فيه؛ لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ، كما أن " منطلقٌ " في " إن زيدًا منطلقٌ " يرتفع بذلك، فلمَّا لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ كذلك لم يطرد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد " ما " في لغة بني تميم "[٤].

وقال الزمخشري:" ودخول الباء في الخبر نحو قولك:" ما زيدٌ بمنطلقٍ " إنما يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلقٍ "[٥].

واختار ابن يعيش[٦] وابنُ مالكٍ[٧] وأكثر المتأخرين[٨] القولَ بالجواز، ورَدُوا ورَدُوا قول الفارسي والزمخشري بما يلي:

---

(١) نسب أبو حيان والشاطبي القولَ بالمنع إلى ابن السراج أيضا.
– ينظر: ارتشاف الضرب(١٢٢٠/٣)، والمقاصد الشافية (٢٣٤/٢).
ولم أقف في أصول ابن السراج إلا على قوله بدخول الباء على " ما " الحجازية دون تصريح برفض أو قبول لدخوله على التميمية. ينظر: الأصول في النحو(٩٢/١، ٩٣).

(٢) ينظر رأيه في: المسائل المشكلة(البغداديات)(٢٨٣، ٢٨٤)، وشرح التسهيل(٣٨٣/١)، وارتشاف الضرب(١٢٢٠/٣)، والجنى الداني(٥٤)، والمساعد(٢٨٨/١)، وهمع الهوامع (٤٠٤/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٥٢/١).
وذكر أبو حيان وابن عقيل أن للفارسي رأيين في المسألة، ولم أقف إلا على رأي واحد له في المسائل المشكلة، وهو قوله بالمنع. يراجع: الإيضاح(١٢١)، وارتشاف الضرب(١٢٢٠/٣)، وشرح ابن عقيل(٣٠٩/١).

(٣) ينظر رأيه في: المفصل(٨٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(١١٤/٢)، وشرح التسهيل (٣٨٣/١)، وارتشاف الضرب (١٢٢٠/٣)، والجنى الداني(٥٤)، وهمع الهوامع(٤٠٤/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٥٢/١).

(٤) المسائل المشكلة(٢٨٣، ٢٨٤).

(٥) المفصل(٨٢).

(٦) ينظر: شرح المفصل(١١٦/٢).

(٧) ينظر: شرح التسهيل(٣٨٢/١-٣٨٤)، وشرح الكافية الشافية(٤٣٥/١ – ٤٣٨).

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب(١٢٢٠/٣، ١٢٢١)، والجنى الداني(٥٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٥٠٨/١)، والمساعد (٢٨٨/١)، وشرح ابن عقيل(٣٠٩/١)، وهمع الهوامع(٤٠٤/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٥٢/١).

أولا: أن خبرها سُمع مجرورا بالباء في لغة بني تميم، نثرا وشعرا، وقد نص عليه سيبويه(١)، والفراء(٢).

ومنه قول الفرزدق(وهو تميمي):

لَعَمْــرُكَ مــا مَعْــنٌ بتــارِكِ حَقِّــه ∴ ولا مُنْســئٌ مَعْــنٌ ولا متيسِّــرُ(٣)

ثانيا: أن الأخفش أجاز زيادة الباء قليلا في الخبر الموجب(٤).

ثالثا: أن المقتضي لزيادتها كون الخبر منفيا وليس لكونه منصوبا، بدليل دخولها في نحو: لم أكن بقائمٍ، وامتناعها في نحو: كنت قائمًا.

رابعا: أن الباء زيدت في الخبر على الرغم من بطلان عمل " ما " عند الحجازيين؛ لفقدان بعض شروط إعمالها(٥)، فلا وجه لمنع زيادتها في خبر التميمية مع عدم عملها.

خامسا: أن الباء زيدت بعد" هل " لشبهها بحروف النفي(٦)، فزيادتها بعد " ما " التميمية أحق وأولى؛ إذ شبهها بـ" ما " الحجازية أكمل من شبه " هل " بها.

قال المرادي:" ولا خلاف في زيادة الباء بعد " ما " الحجازية، ومنع الفارسي والزمخشري زيادتها بعد " ما " التميمية، والصحيح الجواز؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم "(٧).

وقال ابن عقيل:" ولا تختص زيادة الباء بعد " ما " بكونها حجازية، خلافا لقوم، بل تُزاد بعدها وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه والفراء– رحمهما الله تعالى

---

(١) ينظر: الكتاب(٦٣/١)، و(٣١٦/٢)، والمساعد(٢٨٨/١)، والمقاصد الشافية(٢٣٥/٢).
(٢) ينظر: المساعد(٢٨٨/١)، والمقاصد الشافية(٢٣٥/٢).
(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه(٢٧٠)، والكتاب(٦٣/١)، وشرح التسهيل(٣٨٣/١)، وشرح الكافية الشافية(٤٣٦/١)، والمساعد(٢٨٨/١)، والمقاصد الشافية(٢٣٥/٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٢٥٢/١).
(٤) زيادة الباء في الخبر الموجب نادرة، مقصورة على السماع، وجعل منه الأخفش قوله تعالى:﴿جزاءُ سيِّئةٍ بمثلِها﴾ [يونس/٢٧]. ينظر: معاني القرآن للأخفش(٣٧٢/١)، ومغني اللبيب(١٢٨/١)، والجنى الداني(٥٥).
(٥) من ذلك قول المتنخل الهذلي:

لَعَمْرُك ما إنْ أبو مالكٍ ∴ بوَاهٍ ولا بضعيفٍ قواه

(٦) من ذلك قول الفرزدق:

يقولُ إذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ ∴ ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائِم

(٧) توضيح المقاصد والمسالك(٥٠٨/١). وينظر: الجنى الداني(٥٤).

– زيادة الباء عن بني تميم؛ فلا التفات إلى من منع ذلك، وهو موجود في أشعارهم..."[١].

اختيار الجوجري:

أشار الجوجري إلى أن في زيادة الباء في خبر " ما " التميمية خلافا، ولم يفصل القول في هذا الخلاف، إلا أنه صحح القول بالجواز، ولم يذكر حججا أو أدلة.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه جمهور النحاة، واختاره أكثر المتأخرين، واختاره الجوجري من جواز زيادة الباء في خبر" ما " التميمية؛ لورود السماع به نثرا وشعرا.

(١) شرح ابن عقيل(١/٣٠٩).

المسألة السابعة

إلغاء(إنَّ) وأخواتها عند اتصالهن بـ(ما) المزيدة بين الوجوب والجواز

قال الجَوْجَرِيُّ: " الباب الثالث عشر من المنصوبات: اسم(إنَّ) وأخواتها، وهي: أَنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ. وذكر الشيخ – رحمه الله – لهذه الأحرف حالتين، وأردفَ كلَّ حالةٍ منهما ببيان حكمها، فأما الحالة الأولى في: اتصال (ما) المزيدة بهذه الأحرف(١)، وحكمها: أنها تُلغى، أي: يبطل عملها. ولهذا سميت (ما) هذه كافة؛ لأنها كفَّتْ ما اتصلت به من الأحرف عن العمل. وهذه الأحرف بالنسبة لهذا الإلغاء على قسمين: قسم يُلغَى وجوبا، وهو ما عدا(ليت). وذلك لأنها قد أزالت اختصاصه بالأسماء؛ فوجب إهماله. وقسم يُلغَى جوازا، وهو(ليت). وذلك لأن (ليت) لم يَزُل اختصاصها بالأسماء بسبب اتصال (ما) بها، وإنما جاز إلغاؤها نظرا إلى أن (ما) كافة في الجملة. هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح. وقيل: إلغاؤها كلها على سبيل الجواز، وهو ضعيف"(٢).

الدراسة:

اختلف النحاة في حكم إعمال "إنَّ" وأخواتها وإهمالهن عند اتصالهن بـ" ما " الزائدة إلى أربعة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه وجمهور النحاة(٣): أن " ما " الحرفية، الزائدة، غير الموصولة إذا اتصلت بـ" إنَّ " وأخواتها – إلا " ليت " – كفَّتهن عن العمل وجوبًا؛ فيُرفع ما بعدهن على الابتداء، ويمتنع نصبه. تقول: إنَّما محمدٌ عالمٌ، وكأنَّما زيدٌ أسدٌ، ولكنَّما عمرٌو جبانٌ، ولعلما بكرٌ فائزٌ.

---

(١) قال ابن هشام:" وإن قُرنتْ بـ " ما " المزيدة أُلغيتْ وجوبًا إلا " ليت " فجوازًا ". متن شذور الذهب(١٩).

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٥٠٦، ٥٠٧).

(٣) ينظر: الكتاب(٢/١٣٧، ١٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش(٨/٥٤، ٥٥)، والمقرب ومعه مثل المقرب(١٦٩)، وشرح ابن الناظم(١٢٤ ، ١٢٥)، وأوضح المسالك(١/ ٣٤٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١/٥٣٣)، والمساعد(١/ ٣٢٩)، وشفاء العليل(١/٣٦٩)، وهمع الهوامع (١/٤٥٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١/ ٢٨٣، ٢٨٤).

وأما " ليت " فيجوز فيها حينئذ الإعمال والإهمال(١)، والإهمال أحسن. تقول: ليتما محمدٌ حاضرٌ، ويجوز: ليتما محمدًا حاضرٌ.

وقد سُمع بالوجهين في قول النابغة:

قالــت: ألاَ ليتَمــا هــذا الحمــامُ لنَــا ∴ إلى حَمامتِنــــا ونِصْــــفُه فَقَــــدِ(٢)

برفع "الحمام" على الإهمال، ونصبه على الإعمال.

وعلة وجوب الإهمال في " إن " وأخواتها، إلا " ليت ":

أن هذه الأدوات إنما أُعملت لاختصاصهن بالأسماء، ودخول "ما" عليهن يُزيل هذا الاختصاص، ويُهيِّئُهن للدخول على الأفعال؛ فوجب لذلك إهمالهن(٣)، كما في قوله تعالى :﴿إِنَّما إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وحِدٌ﴾(٤). ومثال دخولهن على الأفعال قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾(٥)، وقوله تعالى:﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى المَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾(٦).

---

(١) حكى ابن مالك في شرحه للتسهيل(٢/ ٣٨)الإجماع على جواز الإعمال والإهمال في " ليت " عند اتصالها بـــ " ما " الزائدة، ولم يعتد برأي الفراء المخالف للإجماع، كما سيأتي.
واعترض أبو حيان والدماميني والأشموني على ابن مالك بأن الفراء مخالفٌ فـــي المســـألة، ودافع عنه الصبان بأنه خلافٌ واهٍ لا يقدح في الإجماع.
– ينظر: ارتشاف الضرب(٣/ ١٢٨٥)، وتعليق الفرائد(٤/ ٦٧)، وشرح الأشـــموني ومعـــه حاشية الصبان(١/ ٢٨٤).

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه(٣٦) من قصيدة له فـــي مـــدح النعمـــان، مطلعها:

يا دارَ ميَّةَ بالعَلياءِ فالسَّنَدِ ∴ أقوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأبدِ

والبيت له أيضا في: الكتاب(١٣٧/٢)، والخصائص(٢/ ٤٦٠)، وشـــرح التســـهيل(٢/ ٣٨)، والتصريح(٢٢٥/١).
وبلا نسبة في: الأصول في النحو(٢٣٣/١)، وشرح ابن الناظم(١٢٥)، وأوضح المسالك(١/ ٣٤٩)، وهمع الهوامع(١/ ٤٥٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٨٤/١).
– يذكر زرقاء اليمامة وما كان منها حين رأت سربا من الحمام يطير، وكان عدده ستا وستين فإذا أضيف إليه نصفه، ثم ضم إلى حمامتها تم مائة.
– والشاهد فيه: قوله: "ليتما هذا الحمامُ لنا" حيث يروى برفع " الحمام " على إهمال "ليـــت"، ونصبه على إعمالها، والإهمال أحسن.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(١/ ٤٣٤، ٤٣٥)، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافـــظ(١/ ٢٣٢)، وهمع الهوامع(١/ ٤٥٩)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٨٣/١ ٢٨٤).

(٤) النساء/١٧١.

(٥) المؤمنون/١١٥.

(٦) الأنفال/٦.

وأما "ليت" فاختصاصها بالأسماء باقٍ، ولم يُسمع دخولُها مع "ما" على الأفعال؛ فجاز فيها الإعمال والإهمال، فأما الإعمال فنظرا لقوة اختصاصها، وتصير معها" ما " زائدة، مؤكِّدة، غير كافة، وأما الإهمال فإلحاقا بأخواتها، على أن " ما " كافة للجميع.

قال سيبويه:" وأما " ليتَما زيدًا منطلقٌ " فإن الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبة ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعًا، وهو قول النابغة الذبيانى:

قالت: ألاَ ليتَما هذا الحمامُ لنَا ∴ إلى حَمامتِنا ونِصْفُه فَقَدِ

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[1]، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلقٌ"[2].

الثاني: مذهب جماعة من النحويين، منهم: الزجاجي[3] وابن السراج[4] والزمخشري[5] وابن مالك[6]: جواز الإعمال والإهمال في "إن" وجميع أخواتها، قياسا على "ليت"، ولتجري عوامل هذا الباب على سنن واحد ، والإهمال أكثر في الجميع.

---

(١) البقرة/٢٦. وقرأ بالرفع في (بعوضة) رؤبة بن العجاج والضحاك وإبراهيم بن أبى عبلة . ينظر: مختصر في شواذ القرآن(١٢)، والمحتسب(٦٤/١). و(بعوضة) على هذه القراءة خبر لمبتدأ محذوف، تقديره(هو)، ويجوز في " ما " أن تكون موصولية، وأن تكون زائدة(صلة).

(٢) الكتاب(١٣٧/٢، ١٣٨).

(٣) ينظر رأيه في: الجمل(٣٠٤)، وشرح الجمل لابن عصفور(١/ ٤٣٣)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٥)، والمساعد(١/ ٣٢٩)، وشرح ابن عقيل(١/ ٣٧٤)، وشفاء العليل(٣٦٩/١)، وهمع الهوامع(٤٦٠/١).

(٤) ينظر رأيه في: الأصول في النحو(١/ ٢٣٣)، وشرح التسهيل(٣٨/١)، وارتشاف الضرب (١٢٨٥/٣) والمساعد(١/ ٣٢٩)، وشرح ابن عقيل(١/ ٣٧٤)، وشفاء العليل(١/ ٣٦٩)، والتصريح(١/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع (٤٦٠/١).

(٥) ينظر رأيه في: المفصل(٢٩٣)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥٤/٨)، وارتشاف الضرب (١٢٨٥/٣)، والمساعد (٣٢٩/١) ، وشفاء العليل(١/ ٣٦٩)، والتصريح(٢٢٥/١)، وهمع الهوامع(١/ ٤٦٠).

(٦) ينظر رأيه في: تسهيل الفوائد(٦٥)، وشرح التسهيل(٢/ ٣٨)، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(١/ ٢٣٢، ٢٣٣).

واستند هؤلاء إلى ما حكاه الكسائي والأخفش من قول بعض العرب : " إنَّما زيدًا قائمٌ "(١).

قال الزجاجي:" ومن العرب من يقول: إنَّما زيدًا قائمٌ، ولعلَّما بكرًا قائمٌ، فيلغى "ما" وينصب بـ" إنَّ"، وكذلك سائر أخواتها"(٢).

وقال ابن السراج:" وتَدخُلُ " ما " زائدة على " إنَّ " على ضربين: فمرة تكونُ مُلغاةً دخولها كخروجها(٣)، لا تُغَيِّرُ إعرابًا، تقول" إنما زيدًا منطلقٌ، وتَدخُلُ على " إنَّ " كافةً للعمل(٤)، فتُبنَى معها بناءً؛ فيبطُلُ شبهُها بالفعل، فتقول" إنما زيدٌ منطلقٌ، فـ" إنما " ههنا بمنزلة فعلٍ مُلغًى، مثل: أشهدُ لَزيدٌ خيرٌ منك"(٥).

وقال ابن مالك في التسهيل:" وتلي " ما " ليت، فتعمل وتهمل، وقَلَّ الإعمال في "إنَّما" وعُدِمَ سماعُه في: كأنَّما، ولعلَّما، ولكنَّما والقياسُ سائغٌ "(٦).

ثم قال في الشرح: "وأجرى ابن السراج غير " ليتما " مجراها قياسا...وإن لم يثبت سماعٌ في إعمال جميعها، وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: والقياسُ سائغٌ "(٧).

وإلى جواز الوجهين فيهن جميعا أشار في ألفيته بقوله:

ووصْلُ " ما " بذي الحروفِ مبطِلُ ∴ إعمالَها، وقد يَبقَى العملُ

الثالث: مذهب الزجاج وابن أبي الربيع: جواز الإعمال والإهمال في "ليت، ولعل، وكأنَّ" ووجوب الإهمال في "إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ"(٨).

---

(١) ينظر هذا القول في: شرح التسهيل(٢/ ٣٨)، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(٢٣٣/١)، وشرح ابن الناظم(١٢٥)، والمساعد(١/ ٣٢٩)، وشفاء العليل(١/ ٣٦٩)، والتصريح (٢٢٥/١).
قال ابن الناظم معلقا على هذا القول: "وهو غريب". شرح ألفية ابن مالك(١٢٥).
وقال ابن عقيل:"وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ".شرح ألفية ابن مالك(١/ ٣٧٥).
(٢) الجمل(٣٠٤).
(٣) أي: تكون " ما " مزيدة، غير كافة لـ " إنَّ " عن العمل، كأنها لم توجد.
(٤) هذا هو الضرب الثاني من الضربين الذين أشار إليهما.
(٥) الأصول في النحو(١/ ٢٣٣).
(٦) تسهيل الفوائد(٦٥).
(٧) شرح التسهيل(٢/ ٣٨).
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب(١٢٨٥/٣)، والتصريح(١/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع(٤٦٠/١).

وعلة ذلك : أن " ليت، ولعل، وكأنَّ " يتغير معهن معنى الجملة الابتدائية، ويصير الكلام غير خبر، بخلاف الثلاث الباقيات.

الرابع: مذهب الفراء[1]: وجوب الإعمال في " ليت، ولعل "؛ لأن "ما" لا تكفُّهما عن العمل.

اختيار الجوجري:

صحح الشيخ الجوجري رأي سيبويه وجمهور النحاة القائل بأن " ما " تكف " إن " وأخواتها – إلا ليت – عن العمل وجوبا؛ لأن" ما " قد أزالت اختصاصهن بالأسماء؛ فوجب إهمالهن. وأما " ليت " فجوازا؛ لأن" ما " لم تُزِلْ اختصاصها بالأسماء، وإنما جاز إلغاؤها نظرا إلى أن" ما " كافة في الجملة. وضَعَّفَ الرأي القائل بأن الإلغاء جائز في الجميع، ولم ينسبه إلى أصحابه، كما لم يذكر الرأيين الآخرين في المسألة.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، واختاره الجوجري؛ لقوة حجتهم، ولعدم سماع الإعمال عند الاتصال بـ " ما " الزائدة إلا في " ليت "، وأما ماحكاه الأخفش والكسائي فشاذ[2].

(١) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب(٣/ ١٢٨٥)، وتعليق الفرائد(٦٧/١)، والتصريح(١/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع(١/ ٤٦٠)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١/ ٢٨٤).
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل(٢٧٥/١).

المبحث الخامس
المجـرورات

ويشتمل على أربع مسائل :

الأولى: **مجيء(مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية**.
الثانية: **عامل الجر في المضاف إليه**.
الثالثة: **هل إضافة المصدر واسم التفضيل محضة أو غير محضة؟**
الرابعة: **توجيه النصب في نحو**:" **هذا خاتمٌ حديداً** ".

المسألة الأولى

مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية

قال الجَوْجَرِيُّ:"..... ولابتداء الغاية المكانية باتفاق، نحو: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[1] والزمانية على الأصح" نحو:﴿ مِنْ أول يومٍ ﴾ [2] "[3].

الدراسة:

أجمع النحاة[4] على مجيء " مِنْ " لابتداء الغاية في المكان أو فيما نزل منزلة المكان، الأول نحو: سافرت من مكة إلى المدينة، ومنه قوله تعالى:﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأقْصَى ﴾[5]، والثاني نحو: من خالدٍ إلى زيدٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ ﴾[6].

واختلفوا في مجيء "من" لابتداء الغاية في الزمان إلى مذهبين[7]:

الأول: مذهب البصريين إلا الأخفش: أن" مِنْ " لا تأتي لابتداء غاية الزمان، بل لا تكون إلا لابتداء غاية المكان.

قال سيبويه: "وأما " مِنْ " فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابا: من فلانٍ إلى فلانٍ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"[8].

---

(١) الإسراء/١.
(٢) التوبة/١٠٨.
(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٥٤٥).
(٤) ينظر: حروف المعاني(٥٠)، ومعانى الحروف(٩٧)، والمفصل(٢٨٣)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧١٨)، والجنى الداني (٣٠٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٢/٢٠١)، ومغنى اللبيب(١/٣٤٩)، وأوضح المسالك(٣/٢١)، والتصريح (٢/٢٠١).
(٥) الإسراء/٢.
(٦) النمل/٣٠
(٧) ينظر هذا الخلاف في : الإنصاف(١/ ٣٠٦-٣١٠)، وشرح المفصل لابن يعيش(٨/ ١٠، ١١)، والجنى الداني (٣٠٨)، ومغنى اللبيب(١/٣٤٩)، وائتلاف النصرة(١/٣٠٦-٣١٠).
(٨) الكتاب(٤/٢٢٤).

الثاني: مذهب الكوفيين[١]، والأخفش، وابن درستويه: أن" مِنْ " يجوز أن تأتي لابتداء غاية الزمان، كما تأتي لابتداء غاية المكان، واستدلوا على ذلك بكثير من الشواهد النثرية والشعرية.

ومن الشواهد النثرية قول الله (عزوجل):﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾(٢).

قال الأخفش في إعرابه لهذه الآية المباركة: " يريد : منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول : " لم أره من يوم كذا " ؛ يريد: منذ ..."[٣].

ومنها قول النبي(ﷺ): " إنما أَجَلُكم في أَجَلِ مَنْ خَلا من الأمم ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، وإنما مَثَلُكم ومَثَلُ اليهود والنصارى كرجل استَعملَ عُمَّالا، فقال: مَنْ يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط. ثم قال : مَنْ يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط. ثم قال : مَنْ يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم أجركم مرتين، فغضبت اليهود والنصارى، فقالوا: نحن أكثر عملا، وأقل عطاء. قال الله: هل ظلمتكم من حقكم شيئا؟ قالوا: لا. قال: فإنه فضلي أعطيه من شئت"[٤].

---

(١) نسب هذا الرأي للكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه في : مغنى اللبيب(٣٤٩/١)، والتصريح(٨/٢)، وهمع الهوامع(٣٧٧/٢).
ونسب للكوفيين والمبرد وابن درستويه في : شرح المفصل لابن يعيش(٨/ ١١)، وارتشاف الضرب(٤/ ١٧١٨)، والجنى الداني(٣٠٨، ٣٠٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٢/ ٢٠١). ونسب للكوفيين والأخفش في : شرح الكافية الشافية(٣/ ٧٩٧). ونسب للكوفيين فقط في : الإنصاف(١/ ٣٠٦)، وائتلاف النصرة(١٤٢).
ولست مع من نسب هذا الرأي للمبرد، وأظن أن الذى حملهم على ذلك هو أن المبرد أطلق القول في الغاية، ولم يقيدها بالمكان، كما فعل سيبويه، لكنه لم يمثل لها إلا بالمكان، على الرغم من كثرة الشواهد النثرية والشعرية التي استشهد بها الكوفيون على مجيئها لابتداء غاية الزمان. ينظر: المقتضب(١/ ٤٤)، و(٤/ ١٣٦).
(٢) التوبة/١٠٨.
(٣) معانى القرآن(١/ ٣٦٥).
(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء. باب ما ذكر عن بنى إسرائيل (ص٤٧٣/رقم٣٤٥٩) من حديث ابن عمر (رضى الله عنهما) بلفظه. وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح(١٢٩).

فـ" مِنْ " استعملت في هذا الحديث الشريف لابتداء غاية الزمان في أربعة مواضع، موضعين في قوله : " من نصف النهار" ، وموضعين في قوله : " من صلاة العصر".

ومنها ما حكاه الأخفش من قولهم : "مِنَ الآنَ إلى غَدٍ"(١).

ومن الشواهد الشعرية قول النابغة الذبياني:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يومِ حَليمةٍ ∴ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجارِبِ(٢)

وتأوَّلَ غيرُ الأخفشِ من البصريين قولَه تعالى: ﴿ من أول يوم ﴾، وقول الشاعر: " مِنْ أزمانِ يومِ حَليمةٍ "على تقدير مصدر مضاف، حُذِفَ وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: مِنْ تأسيسِ أولِ يومٍ، ومِنْ مُضيِّ أزمانِ(٣).

واختلف متأخرو النحاة؛ فأيَّدَ بعضُهم البصريين، ومن هؤلاء : أبو البركات ابن الأنباري(٤)، وأبوالبقاء العكبري(٥)، وابن عصفور(٦)، والمالقي(٧)، وعبداللطيف الزبيدي(٨).

---

(١) ينظر: معانى القرآن(١/ ١١).
(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه(١٥)، وروايته : " تُوُرِّثْنَ " بدلا من " تُخُيِّرْنَ "، وله أيضا في: شرح التسهيل(٣/ ١٣٢)، ومغنى اللبيب(١/٣٤٩)، والتصريح(٨/٢). وبلا نسبة في : شرح الكافية الشافية(٣/ ٧٩٧)، وأوضح المسالك(٣/ ٢٢)، وشرح ابن عقيل (٣/ ١٦).
ويوم حليمة: يوم مشهور من أيام العرب وقعت فيه حرب طاحنة بين لخم وغسان. وحليمة هي : بنت الحارث الغساني .
والشاهد فيه : قوله : " من أزمان يوم حليمة " حيث جاءت "من" للدلالة على ابتداء الغاية في الزمان، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، والأخفش، وابن درستويه، ورده البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف، أي: من مضى أزمان يوم حليمة، أو من استمرار أزمان يوم حليمة.
(٣) ينظر: الإنصاف(١/ ٣٠٧-٣١٠)، والمتبع في شرح اللمع(١/ ٣٧٠)، والجنى الدانى(٣٠٩)، ومغنى اللبيب (١/٣٤٩).
(٤) ينظر: الإنصاف (١/ ٣٠٧-٣١٠).
(٥) ينظر: المتبع في شرح اللمع(١/ ٣٧٠)، واللباب في علل البناء والإعراب(١/ ٣٥٣).
(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(١/ ٤٨٨ ، ٤٨٩).
(٧) ينظر: رصف المباني(٣٢٢).
(٨) ينظر: ائتلاف النصرة(١٤٣).

وأيَّدَ بعضُهم الكوفيين، ومن هؤلاء: ابن مالك[١]، والرضى[٢]، وأبوحيان[٣]، والمرادي[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، والسيوطي[٧]، والأشموني[٨].

اختيار الجوجري:

اختار الشيخ الجوجري- تابعا ابن مالك والرضي وغيرهما- مذهبَ الكوفيين والأخفش وابن درستويه، حيث صَحَّحَ مجيء " من " لابتداء الغاية الزمانية، واستدل له بشاهد قرآني كريم.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش واختاره جماعة من المتأخرين، واختاره الجوجري؛ لكثرة ما سُمع من ذلك نثرا وشعرا.

(١) ينظر: شرح التسهيل(٣/ ١٣٠)، وشرح الكافية الشافية(٣/ ٧٩٧)، وشواهد التوضيح والتصحيح(١٢٩، ١٣٠).
(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضى(٤/ ٢٦٨).
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب(٤/ ١٧١٨).
(٤) ينظر: الجنى الداني(٣٠٨، ٣٠٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٢/ ٢٠١، ٢٠٢).
(٥) ينظر: أوضح المسالك(٣/ ٢١).
(٦) ينظر: المساعد(٢/ ٢٤٦).
(٧) ينظر: همع الهوامع(٢/ ٣٧٦).
(٨) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢/ ٢١١).

المسألة الثانية

عامل الجر في المضاف إليه

قال الجَوْجَرِيُّ:" واعلم أنهم قد اختلفوا في الجارِّ للمضاف إليه، ما هو؟ فقيل: هو المضاف، وهو مذهب سيبويه. وهو الراجح؛ لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله. وقيل: جارٌّ مقدَّرٌ، بدليل أنه قد ثبت عمل الحرف للجر، وأن معنى" غلامُ زيدٍ " : غلامٌ لِزيدٍ . ورُدَّ هذا بأن إضمار الجارِّ ضعيفٌ، وأن معنى" غلامُ زيدٍ " غير معنى " غلامٌ لِزيدٍ " للتفاوت في التنكير والتعريف. وقيل: العامل معنًى، وهو الإضافةُ. ووجهُهُ: أنه قد بطَلَ عمل الحرف لمَا ذكرتم، وعَمَلُ الاسمِ خلافُ القياسِ؛ فتَعَيَّنَ ما ذَكَرْنَا. ورُدَّ بأن المعنى إنما يُصارُ إليه، ويُجعَلُ عاملًا عند تعذُّرِ اللفظِ، وعملُ المعنى أبعدُ من عملِ الاسمِ. وإذا بطَلَ المذهبان الأخيران بما علمتَ تَعَيَّنَ الأولُ. والله أعلم "[1].

الدراسة:

اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه إلى أربعة مذاهب[2]:

الأول: مذهب سيبويه وجمهور النحاة: أنه مجرور بالمضاف؛ لتضمنه معنى حرف الجر.

ومن أدلتهم: اتصال الضمير بالمضاف، والضمير إنما يتصل بعامله، نحو: قلمُكَ، وكتابُه، وبيتي[3].

قال سيبويه:" والجرُّ إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وبشيء يكون ظرفا، وباسمٍ لا يكون ظرفا. فأما الذي ليس باسمٍ ولا ظرف فقولك: مررت بعبدِ اللهِ....."[4].

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٥٧١-٥٧٣).
(٢) ينظر هذا الخلاف في: ارتشاف الضرب(٤/١٧٩٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٢/٧٨٣)، والمسالك(٢/٧٨٣)، وأوضح المسالك(٣/٨٤)، والمساعد(٢/٢٢٩)، والتصريح(٢/٢٤، ٢٥)، وهمع الهوامع (٢/٤١٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢/٢٣٧).
(٣) ينظر: التصريح(٢/٢٥)، وهمع الهوامع(٢/٤١٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٢/٢٣٧).
(٤) الكتاب(١/٤١٩).

الثاني: مذهب ابن الباذش: أنه مجرور بحرف منوي(اللام أو مِنْ أو في) ناب عنه المضاف.

ووافقه الزمخشري[١] وابن يعيش[٢].

ورُدَّ هذا الرأي بما يلي:

أولا: أن حرف الجر لا يُضمَرُ مع بقاء عمله إلا شاذًّا[٣].

ثانيا: " أنه يلزم عليه تقدير متعلَّق للجار المقدر؛ إذ كلُّ حرف جر غير زائد ولا شبهه لابد له من متعلَّق، ولا متعلَّق هنا؛ فلا حرفَ جرٍّ مقدَّرا "[٤].

ثالثا: أن حرف الجر لو كان مقدرا لكان" غلامُ زيدٍ " نكرة لا معرفة، مثل: غلامٌ لزيدٍ[٥].

الثالث: مذهب الزجاج[٦]: أنه مجرور بمعنى اللام الذي تتضمنه الإضافة[٧].

الرابع: مذهب الأخفش والسهيلي وأبوحيان: أنه مجرور بالإضافة[٨].

قال أبو حيان:" والإضافة هي المُعرِّفةُ، وهي الجارَّةُ لا اللامُ المضمَرة، خلافا لبعضهم؛ لأن حرف الجر لا يُضمَرُ مع بقاء عمله إلا شاذًّا، فإذن الجارُّ في الإضافة معنويٌّ لا لفظيٌّ"[٩].

---

(١) ينظر: المفصل(٨٢).
(٢) ينظر: شرح المفصل(١١٧/٢/ ١١٨).
(٣) ينظر: شرح المفصل(١١٧/٢/ ١١٨).
(٤) حاشية يس التصريح(٢٥/٢).
(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٧٣/١).
(٦) نسبه السيوطي في همع الهوامع(٤١٢/٢)لابن الحاجب أيضا. ولم أقف عليه في كتب ابن الحاجب التي توفرت لي.
(٧) اشتهر في كتب النحاة أن العامل عند الزجاج إنما هو معنى اللام، وليس اللام المقدرة نفسها. نفسها. وقال الدنوشري:" ينظر ما معناه؟ هل هو أن الملِك مثلا عامل الجر؟ فليُتأملْ ".
وأرجِّحُ أنه أرادا أن العامل " اللام " المقدرة، وليس معناها، وقوله: " معنى اللام " تسامحٌ، كما قال ابن يعيش؛ إذ معنى اللام لا يعمل الجر. فيكون بذلك مذهبه ومذهب ابن الباذش سواء، فتكون المذاهب ثلاثة في المسألة.
– ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(١١٧/٢، ١١٨)، وحاشية يس على التصريح(٢٥/٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٢٣٧/٢).
(٨) العامل عندهم معنوي.
(٩) النكت الحسان(١١٧).

ورُدَّ هذا الرأي بأن العامل المعنوي إنما يُصارُ إليه، ويُجعَلُ عاملًا عند تعذُّرِ العامل اللفظِي، وعمل المعنى أبعدُ من عملِ الاسمِ.

واختار أكثر المتأخرين من النحاة مذهب سيبويه، ومنهم: ابن مالك[١] والرضي[٢]، وابن الناظم[٣]، والمرادي[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، والشيخ والشيخ خالد الأزهري[٧] والسيوطي[٨]، والأشموني[٩].

اختيار الجوجري:

رجَّحَ الجوجريُّ – تابعا ابن مالك والرضي وغيرهما – رأيَ سيبويه القائل بأن المضاف إليه مجرور بالمضاف؛ لتضمنه معنى حرف الجر.

واستدل لذلك باتصال الضمير بالمضاف، والضمير إنما يتصل بعامله، نحو: قلمُكَ، وكتابُه، وبيتي.

ورَدَّ رأي من قال إن العامل في المضاف إليه حرف جر مقدَّرٌ بأن إضمار الجارِّ ضعيفٌ، وأن معنى" غلامُ زيدٍ " ليس كمعنى " غلامٌ لِزيدٍ " للتفاوت في التنكير والتعريف.

ورَدَّ رأي من قال إن الإضافة هي العامل في المضاف إليه بأن المعنى إنما يُصارُ إليه، ويُجعَلُ عاملًا عند تعذُّرِ اللفظِ، وعملُ المعنى أبعدُ من عملِ الاسمِ.

ولم ينسب رأيا لصاحبه إلا رأي سيبويه.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة، واختاره ابن مالك والرضي وغيرهما من المتأخرين، واختاره الجوجري؛ لسلامة أدلتهم، وقوة حجتهم في الرد على مخالفيهم.

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد(١٥٥)، وشرح التسهيل(٣/٢٢١)، والمساعد(٢/٢٢٩).
(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب(١/٧٣).
(٣) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك(٢٧٢).
(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٢/٧٨٣).
(٥) ينظر: أوضح المسالك(٣/٨٤).
(٦) ينظر: شرح على ألفية ابن مالك (٣/٤٣).
(٧) ينظر: التصريح(٢/٢٥).
(٨) ينظر: همع الهوامع(٢/٤١٢).
(٩) ينظر: شرحه لألفية ابن مالك(٢/٢٣٧).

المسألة الثالثة

هل إضافة المصدر واسم التفضيل محضة أو غير محضة؟

قال الجَوْجَرِيُّ:" قوله: " صفة[١] ... " إلى آخره...يقتضي خروج المصدر واسم التفضيل؛ فتكون إضافتهما محضة، وهو الصحيح. وذهب ابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر غير محضة سواء كانت إلى مرفوع أو منصوب. ودليل الصحيح: وصفُه بالمعرفة في قوله:

إنَّ وَجدي بك الشديدَ أراني ∴ عاذرًا مَنْ عهدتُ فيك عَذولا[٢]

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، وهما محجوجان بصحة قولك: رأيت أفضلَ أهلِ البلدِ العالمَ الفقيهَ "[٣].

الدراسة:

اختلف النحاة[٤] في إضافة المصدر المقدر بحرف مصدري والفعل، هل هي محضة أو غير محضة[٥]؟ إلى مذهبين:

---

(١) يقصد قول ابن هشام:" وإذا كان المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها سُميت لفظية وغير محضة، ولم تُفد تعريفا ولا تخصيصا ".
– متن شذور الذهب (٢٢).

(٢) البيت من الخفيف، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح قطر الندى وبل الصدى(٢٦٤)، والتصريح(٢٧/٢)، وهمع الهوامع(٤١٦/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٤٢/٢).
والشاهد فيه: قوله:" وجدي..الشديدَ" حيث وُصف المصدر المضاف إلى الضمير بالمعرفة" الشديد " بعد عمله في متعلقه " بك " مما يدل على أن إضافته محضة، اكتسب بها التعريف من المضاف إليه، ولم يمنعه الوصف من العمل لتأخره.

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(٥٨٠/٢-٥٨٢).

(٤) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: ارتشاف الضرب(١٨٠٥/٤)، والمساعد(٣٣٢/٢)، وشفاء وشفاء العليل(٧٠٤/٢)، والتصريح (٢٧/٢)، وهمع الهوامع(٤١٦/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٤١/٢).

(٥) الإضافة المحضة(وتسمى: معنوية، وحقيقية) هي: التي تفيد تعريف المضاف، نحو: غلامُ زيدٍ، أو تخصيصه، نحو: غلامُ رجلٍ. ومعنى كونها محضة: أنها خالصة من تقدير الانفصال. والإضافة غير المحضة(وتسمى: لفظية، ومجازية) هي: التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، وهي إضافة الوصف المشبه للفعل المضارع، نحو: أنا ضاربُ زيدٍ. ومعنى كونها غير محضة: أنها في تقدير الانفصال.
– ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٣٩/٢-٢٤١).

الأول: مذهب جمهور النحاة: أن إضافة المصدر لمرفوعه أو لمنصوبه محضة، واستدلوا على ذلك بورود السماع بنعت المصدر بالمعرفة في قول الشاعر:

إنَّ وَجْدي بك الشديدَ أرانـي ∴ عاذرًا مَنْ عهدتُ فيك عَذولا

فـ"وَجْدي" مصدر مضافٌ إلى معرفة (ياء المتكلم) وقد وصف بالمعرفة "الشديدَ"، مما يدل على أنه اكتسب التعريف من المضاف إليه(١).

واختار هذا الرأي ابن عصفور(٢)، وابن مالك(٣)، والسيوطي(٤)، والأشموني(٥).

الثاني: مذهب ابن برهان وابن الطراوة وابن طاهر: أن إضافة المصدر غير محضة؛ فلا تعرِّفُ ولا تُخصِّصُ(٦).

واحتجوا بما يلي:

أولا: أن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه؛ فأشبه الصفة.

ثانيا: أن عمله بالنيابة عن الفعل، فهو أقوى من الصفة العاملة بالشَّبَه، وإذا كان أقوى فهو أولى منها بعدم إفادة التعرف.

ورُدَّ عليهم بما يلي:

أولا: أن المصدر لم ينب مناب الفعل وحده، بل مع الحرف المصدري، والموصول محكوم بتعريفه، فكذلك ما وقع موقعه، بخلاف الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها فإنها وقعت موقع الفعل المفرد.

ثانيا: أنه سُمع نعت المصدر المضاف وتوكيده بالمعرفة.

---

(١) رُدَّ هذا التوجيه بأنه هذا لا ينهض دليلا لاحتمال أن يكون" الشديد " بدلا من " وجدي "، لا نعتًا له. ويجاب عنه بأن البدل بالمشتق قليل، وكثرة سماعه تدل على أنه نعت لا بدل.
– ينظر: حاشية يس على التصريح(٢/٢٧).

(٢) ينظر: شرح الجمل(٢/٤٦٩).

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد(١٥٦)، وشرح التسهيل(٣/٢٢٥-٢٢٩). ونص على أنه مذهب سيبويه.

(٤) ينظر: همع الهوامع(٢/٤١٦).

(٥) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢/٢٤١).

(٦) ينظر: شرح التسهيل(٣/٢٢٨)، وهمع الهوامع(٢/٤١٦).

ثالثا: أن المصدر المضاف أكثر استعمالا من غير المضاف، فلو جُعلت إضافته غير محضة(في تقدير الانفصال) للزم جعل الأقل استعمالا أصلا، وهو خلاف الأولى.

رابعا: أن تقدير الانفصال في الصفة للضمير المستتر فيها، والمصدر ليس كذلك.

- **واختلف النحاة[١] أيضا في إضافة اسم التفضيل، هل هي محضة أو غير محضة؟ إلى مذهبين:**

الأول: مذهب سيبويه وأكثر البصريين: أن إضافة اسم التفضيل محضة؛ لأنه يُنعَتُ بالمعرفة[٢]، نحو: أكرمت أفضلَ القومِ العالمَ الفقيهَ، وتُنعتُ به المعرفة، نحو: محمدٌ أفضلُ الناسِ زارنا.

واختار هذا الرأي ابن مالك[٣]، والأشموني[٤].

قال سيبويه:" وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم:" أفضل الناس " لأن الأول قد يصير به معرفة..." [٥].

الثاني: مذهب الكوفيين، وبعض البصريين: أن إضافة اسم التفضيل غير محضة.

واحتجوا بأنه تُنعت به النكرةُ، كما في نحو قولهم: مررت برجلٍ أفضلِ القومِ، إذ لو كانت إضافته محضة للزم وصف النكرة بالمعرفة. وخرَّجه معارضوهم على أنه بدلٌ، ورَدَّه ابن عصفور بأنه سيكون قد أبدل المعرفة من النكرة، وهذا غير صحيح؛ إذ البدل بالمشتق قليل، وسماعه كثيرا يدل على أنه نعت لا بدل[٦].

واختار هذا الرأي ابن السراج[٧]،والفارسي[٨]، والجزولي[٩]، وأبوالبقاء[١٠]،

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: ارتشاف الضرب(٤/١٨٠٥)، والمساعد(٢/٣٣٢)، وشفاء العليل(٢/٧٠٤)، والتصريح(٢/٢٧، ٢٨).
(٢) أي: إذا أضيف إلى معرفة.
(٣) ينظر: تسهيل الفوائد(١٥٦)، وشرح التسهيل(٣/٢٢٥-٢٢٩).
(٤) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢/٢٤٢).
(٥) الكتاب(١/٢٠٤).
(٦) ينظر: شرح الجمل(٢/٧١، ٧٢)، والتصريح(٢/٢٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٢/٢٤٢).
(٧) ينظر: الأصول في النحو(٢/٦-٨)، والتصريح (٢/٢٧).
(٨) ينظر: الإيضاح(٢١٢)، والمقتصد(٢/٨٨٤)، وارتشاف الضرب(٤/١٨٠٥).
(٩) ينظر: المقدمة الجزولية(١٣١)، والمساعد(٢/٣٣٢)، والتصريح (٢/٢٧).

وأبو البقاء[١]، وابن عصفور[٢] وابن أبي الربيع[٣].

ورُدَّ هذا الرأي بأن إضافة أفعل التفضيل ليست في تقدير الانفصال؛ إذ إن " أفعل " لا ينصب مفعولا كاسم الفاعل[٤].

اختيار الجوجري:

صحَّحَ الجوجري الرأي القائل بأن إضافة المصدر محضة، واستدل لصحته بوصفه بالمعرفة في قول الشاعر: " إن وجدي بك الشديدَ " ناسبا الرأي الآخر إلى ابن الطراوة وحده.

واختار أيضا الرأي القائل بأن إضافة اسم التفضيل محضة، ونسب الرأي الآخر إلى ابن السراج والفارسي لا غير، ثم رده بقوله:" وهما محجوجان بصحة قولك: رأيت أفضلَ أهلِ البلدِ العالمَ الفقيهَ"[٥] حيث وُصِفَ اسم التفضيل المضاف إلى معرفة " أفضلَ أهلِ البلد " بالمعرفة " العالمَ الفقيهَ ".

الترجيح:

الراجح في المسألة الأولى: ما ذهب إليه جمهور النحاة، واختاره ابن عصفور، وابن مالك، والجوجري، والسيوطي، والأشموني من أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضةٌ؛ لأن وصفه بالمعرفة سُمع كثيرا.

والراجح في المسألة الثانية: ما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين، واختاره ابن مالك، والجوجري، والأشموني من أن إضافة اسم التفضيل محضةٌ؛ لأنه يُنعَتُ بالمعرفة، نحو: أكرمت أفضلَ القومِ العالمَ الفقيهَ، وتُنعتُ به المعرفة، نحو: محمدٌ أفضلُ الناسِ زارنا.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(١/٣٩٠)، والمساعد(٢/٣٣٢)، والتصريح (٢/٢٧).
(٢) اختار ابن عصفور هذا الرأي ونسبه خطأ لسيبويه. ينظر: شرح الجمل(٢/٧٢)، والمساعد (٢/٣٣٢)، والتصريح (٢/٢٧).
(٣) ينظر: التصريح (٢/٢٧).
(٤) أجاب عنه الصبان قائلا:" وفيه عندي نظر؛ لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كـ قائم الآن، ومسود الوجه، في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول. وحينئذ يوجه كون إضافة "أفعل" غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل "أفعل" أي: إنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير". حاشية الصبان على شرح الأشموني(٢/٢٤٢).
(٥) " رأى " في هذه المثال بصرية، ناصبة مفعولا واحدا، وليست التي بمعنى " علم " أو " ظن". ظن".

المسألة الرابعة

توجيه النصب في نحو : " هذا خاتمٌ حديداً "

قال الجَوْجَرِيُّ:" والثاني[1]: بمعنى" مِنْ ". وضابطها: أن يكون الأول بعض الثاني مع صحة إطلاق اسمه عليه[2]. وإلى ذلك أشار بقوله:" في نحو: خاتَمُ حديدٍ ". ألا ترى أن الخاتم بعض الحديد، وأنه يقال: هذا الخاتمُ حديدٌ. وأفاد المصنف في هذا القسم أنه يجوز فيه نصبُ الثاني[3]، فتقول: " هذا خاتمٌ حديدًا " على التمييز. وقيل: على الحال، وهو مذهب سيبويه. والأول هو الراجح. وأنه يجوز فيه إتباعُه للأول، فتقول: " هذا خاتمٌ حديدٌ " نعتًا، على تأويله بالمشتق، أي: مصوغٌ من حديدٍ، أو بدلًا أو عطف بيانٍ "[4].

الدراسة:

اختلط الأمر على بعض النحاة في تحديد رأي سيبويه والمبرد في توجيه النصب في نوعين متشابهين من الأمثلة:

أولهما: عندي جُبَّةٌ خَزًّا، وخاتمٌ حديدًا، وسوارٌ فضةً.

والآخر: هذه جُبَّتُكَ خَزًّا، وهذا خاتمُكَ حديدًا، وسوارُكَ فضةً.

ففي النوع الأول الاسم المنصوب مسبوق بنكرة غير مضافة إلى معرفة، وفي النوع الثاني الاسم المنصوب مسبوق بمعرفة مضافة إلى ضمير الخطاب؛ فثمة فارقٌ كبيرٌ بين النوعين.

أولا: النوع الأول: المسبوق بنكرة(عندي جُبَّةٌ خَزًّا، وخاتمٌ حديدًا، وسوارٌ فضةً).

الأصل في هذا النوع الإضافة، إلا أنها غير واجبة فيه؛ لأن المضاف بعض من

---

(١) من أقسام الإضافة باعتبار ما هي على معناه من الحروف.

(٢) أي: مع صحة إطلاق اسم الأول(المضاف) على الثاني(المضاف إليه)، فتقول: هذا الخاتمُ حديدٌ.

(٣) قال ابن هشام: " وبمعنى " مِنْ " في نحو " خاتمُ حديدٍ " ويجوز فيه نصب الثاني، وإتباعُه للأول ".
– متن شذور الذهب(٢٢).

(٤) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٥٨٥، ٥٨٦).

المضاف إليه، وتغيرت تسميته بعد التبعيض[١]، تقول: عندي جُبَّةُ خــزٍّ، وخــاتمُ حديدٍ، وسوارُ فضةٍ، ويجــوز فيــه وجهــان آخــران: النصــب علــى الحــال أو التمييز ، والرفع على الإتباع[٢]، تقول: عندي جُبَّةٌ خَزًّا، وخاتمٌ حديدًا، وسوارٌ فضةً، ويجوز: عندي جُبَّةٌ خزٌّ، وخاتمٌ حديدٌ، وسوارٌ فضةٌ. وأرجحها الجر علــى الإضافة، يليه النصب، ثم الإتباع.

وللنحاة رأيان في توجيه النصب:

الأول: أن النصب على الحال.

والآخر: أن النصب على التمييز.

ونسب ابن مالك[٣] وأبو حيان[٤]، وغيرهما من المتــأخرين[٥] الــرأي الأول لسيبويه، والثاني للمبرد، وعدوا هذه المسألة من المسائل التي خالف فيها المبرد سيبويه.

وذكر الشيخ عضيمة في مقدمة المقتضب أنها من المسائل التي رجع فيهــا المبرد عن رأيه إلى موافقة سيبويه[٦].

والتحقيق: أن سيبويه لم يقل بذلك في هذا النوع من الأمثلة مما سُبقت فيه المنصوبات بنكرة غير مضافة إلى الضمير، وما ذكره ابن مالك[٧] من أن النصب على الحال هو ظاهر كلام سيبويه غير صحيح، فابن مالك لم يفرق بين المثالين:

---

(١) المضاف في هذه الأمثلة بعض من المضاف إليه، ويصدق عليه اســم الكــل، إذ يجــوز أن تقول: الجبة خزٌّ، والخاتمُ حديدٌ، والسوارُ فضةٌ، لكنه تغيرت تسميته بالتبعيض والصناعة.
وأما إذا كان المضاف بعضا من المضاف إليه، ولم تتغير تسميته بالتبعيض، فــإن إضــافته واجبة، نحو: عندي حَبٌّ رمانٍ، وغصنُ ريحانٍ، وتمرة نخلةٍ.
– ينظر: شرح التسهيل(٢/٣٨٢)، والمساعد(٢/٦٠)، وهمع الهوامع(٢/٢٦٤).

(٢) الأرجح فيه أن يكون بدلا، أو عطف بيان، لا نعتا؛ لأن النعت بغير المشتق خلاف الأصــل؛ ولهذا حكم سيبويه والمبرد بقبحه، ورجَّحا جعله بدلا. ينظر: الكتــاب(١/٣٩٦)، و(٢/١١٧، ١١٨)، والمقتضب(٣/٢٥٩، ٢٧٢)، وتسهيل الفوائد (١١٤)، وارتشاف الضرب(٤/١٦٣٢)، وهمع الهوامع(٢/٢٦٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل(٢/٣٣٤، ٣٨٢)

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب(٤/١٦٣٢).

(٥) ينظر: المساعد (٢/٦٠)، وشفاء العليــل(٢/٥٢٧)، وتمهيــد القواعــد(٥/٢٣٦٩، ٢٣٧٠)، وموصل النبيل(٧١٣، ٧١٤).

(٦) ينظر: المقتضب(١/ ٩٩) المسألة رقم(٦).

(٧) ينظر: شرح التسهيل(٢/٣٣٤، ٣٨٢)

هذا خاتمٌ حديدًا، وهذا راقودٌ خَلًّا، وجعلهما من باب واحد، وبدا له أن رأي سيبويه فيهما واحد، والأمر ليس كذلك، كما وضح السيرافي في الشرح[١]، ففي المثال الأول المنصوب ليس مسبوقا بمقدارٍ كالثاني، فسيبويه لم يشر إلى توجيه نصب الأول، بينما أشار إلى أن الثاني منصوب على التمييز[٢]، لا على الحال.

والذي تأكد لي: أن الرأي الأول القائل بأنها منصوبة على الحالية إنما هو رأي المبرد في المقتضب تصريحا لا تلميحا، وليس رأي سيبويه.

جاء في المقتضب:" فأما قولهم:" هذا خاتمٌ حديدًا " على الحال، فتأويله: أنك نبَّهت له في هذه الحال. فإن قلت: الحال بابها الانتقال، نحو: مررت بزيد قائما. قيل: الحال على ضربين، فأحدهما: التنقل، والآخر الحال اللازمة"[٣].

فالمبرد يقطع بالحالية، ويجيب عن اعتراض محتمل (وهو أن المنصوب هنا جامد) بأن الحال تأتي منتقلة وجامدة، مشيرا إلى أن مجيئها منتقلة غالب لا لازم، كما صرح بذلك جمهور النحاة[٤] حيث نصوا على أن قولهم : " هذا خاتمٌ حديدًا "، " ونحوه من مجيء الحال لازمة، جامدة غير مؤولة بالمشتق؛ لأنها أصل لصاحبها، وهذا قليل. وسوَّغَ مجيء صاحب الحال نكرة في هذه الأمثلة تَوَقِّي الوصف بما الوصف به على خلاف الأصل (وهو الجامد غير المؤول بالمشتق) فالحال يُغتفَر مجيئُها جامدة لأنها أشبه بالخبر من النعت، والخبر لا يمتنع فيه ذلك.

والرأي الثاني قال به الزجاجي، ورجحه ابن مالك[٥] بعد أن نسبه خطأ إلى المبرد، وهو من مجيء الاسم المبهم فرعًا للتمييز[٦](فالخاتم فرع للحديد). ورجحوا التمييز على الحالية من عدة أوجه: أنه لازم، وجامد، والأصل في الحال

(١) سيأتي نص كلامه قريبا.
(٢) الكتاب(١١٧/٢، ١١٨). وينظر:(٣٩٦/١).
(٣) المقتضب(٢٦٠/٣).
(٤) ينظر: توضيح المقاصد(١٩٠/١، ٧٠٤)، والمساعد(٦٠/٢)، وشفاء العليل(٥٢٧/٢).
(٥) ينظر: تسهيل الفوائد(١١٤، ١١٥)، وشرح التسهيل(٣٣٤/٢، ٣٨٢).
(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٥٧/٢)، وأوضح المسالك(٣٦٦/٢)، والتصريح(٣٩٦/١).

أن تكون منتقلة، ومشتقة؛ مما يُحوِجُ إلى تأويلها هنا بالمشتق. وأنه لو جعل حالا لكان صاحبها نكرة، والأصل فيه أن يكون معرفة.

قال الزجاجي:" ومن الإضافة إضافة الشيء إلى جنسه، كقولك: هذا ثوبُ خزٍّ، وخاتمُ حديدٍ، وبابُ ساجٍ، فإن شئت نوَّنتَ الأولَ، وجعلت الثاني تابعا للأول، مبيِّنًا عنه، فقلت: هذا خاتمٌ حديدٌ، وثوبٌ خزٌّ، وبابٌ ساجٌ، فترفع هذا كله على البدل. وقد يجوز نصبه على التمييز والتفسير"(١).

والذي أوقع ابنَ مالكٍ ومن تبعه من متأخري النحاة في هذا الخلط- فيما بدا لي – إنما هو التشابه بين هذين النوعين من الأمثلة، ووقوع خلاف بين المبرد وسيبويه في النوع الثاني؛ فظنوه خلافا مطلقا في المسألة، وليس الأمر كذلك، بل فيه التفصيل المذكور.

ثانيا: النوع الثاني: المسبوق بمعرفة(هذه جُبَّتُكَ خَزًّا، وهذا خاتمُكَ حديدًا، وسوارُكَ فضةً).

هذا النوع لا يجوز فيه إلا النصب على الحال أو التمييز، وهو ما وقع فيه الخلاف بين المبرد وسيبويه، حيث ذهب سيبويه إلى إنها منصوبة على الحال(٢)؛ لأن تمييز الذات لا يكون إلا بعد المقادير أو ما يشبه المقادير، والاسم هنا ليس واحدا منها. وذهب المبرد إلى إنها منصوبة على التمييز، ولم يرجع عن ذلك كما قيل، بل قوله بالحالية إنما هو في النوع الأول فحسب.

وهذه المسألة الخلافية بين المبرد وسيبويه هي التي ذكرها ابن ولاد في الانتصار(٣).

قال سيبويه:"...فالحالُ قولُك: هذه جبتُكَ خزًّا، والمبني على المبتدأ " جبتُك خزٌّ "، ولا يكون صفة فيشبه الأسماء التي أُخذت من الفعل..."(٤).

وقال المبرد:" وكان سيبويه يقول: جيدٌ أن تقول: هذا خاتمُك حديدًا، وهذا سرجُك خزًّا. ولا تقول على النعت: هذا خاتمٌ حديدٌ، إلا مستكرَهًا، إلا أن تريد

(١) الجمل(٦٤، ٦٥).
(٢) ينظر: الكتاب(٣٩٦/١)، و(١١٨/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٦٩٤/٢).
(٣) الانتصار(١١٣، ١١٤).
(٤) الكتاب(١١٨/٢). وينظر:(٣٩٦/١).

البدل؛ لأن حديدا، وفضة، وما أشبه ذلك جواهر فلا يُنعتُ بها.....وإذا قال: هذا خاتمُك حديدًا، فالحديد لازمٌ؛ فليس للحال ههنا موضعٌ بيِّنٌ. ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين؛ لأن التبيين إنما هو بالأسماء. فهذا الذي أراه، وقد قال سيبويه ما حكيت لك"(١).

وحكى السيرافي هذا الخلاف من غير ترجيح، فقال:" وجعل سيبويه" هذه جبتُكَ خزًّا " حالا؛ لأن الجبة ليست بمقدار يُقدَّرُ به الخزُّ، فيجري مجرى " راقُودٍ" و" نِحْيِ الإناءِ " و" عشرين"(٢). وقال أبو العباس محمد بن يزيد: خطأٌ أن يكون حالا، إنما هو تمييز"(٣).

واختار ابن مالك هنا رأي سيبويه القائل بأن النصب على الحالية، لكنه قال في موضع: إنما هو على الحالية لا غير(٤). وقال في موضع آخر: إن الحالية راجحة(٥). وهذا عكس ما اختاره فيما قبله نكرة، حيث اختار الرأي القائل بأنها تمييز، ناسبا إياه خطأ إلى المبرد، كما سبق بيانه.

وتبع ابنَ مالك أكثرُ المتأخرين(٦) حيث اختاروا أيضا رأي سيبويه، فجعلوا هذه الأمثلة من مجيء الحال لازمة، جامدة غير مؤولة بالمشتق؛ لكونها أصلا لصاحبها(٧).

خلاصة القول: أن هناك جملة من الفروق بين هذين النوعين، وهي:

النوع الأول من هذه الأمثلة المسبوق بنكرة(عندي جُبَّةٌ خزًّا، وخاتمٌ حديدًا، وسوارٌ فضةً):

١- ليس فيه خلاف بين المبرد وسيبويه، وما ذكره ابن مالك وأبو حيان وغيرهما غير صحيح.

---

(١) المقتضب(٢٧٢/٣).
(٢) في قولهم: "هذا راقودٌ خلًّا "، و" عليه نِحْيٌ سمنًا "، و"عندي عشرون ثوبًا". والمنصوب هنا تمييز بالإجماع.
(٣) شرح الكتاب(٤٤٧/٢).
(٤) ينظر: شرح التسهيل(٣٣٤/٢)، والمساعد(٦١/٢).
(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٦٩٤/٢)، وأوضح المسالك(٢٩٩/٢)، والتصريح (٣٧٢/١).
(٦) شرح الكتاب(٤٤٧/٢).
(٧) فالحديد أصل للخاتم في قولهم:" هذا خاتمُك حديدًا ".

٢- المنصوب في هذا النوع يجوز فيه ثلاثة أوجه: الجر على الإضافة، وهو الراجح، والنصب على التمييز أو الحال، والرفع على البدلية.

٣- القائل بالنصب على الحالية هنا هو المبرد، وليس سيبويه، كما تحقق، والقائل بالتمييز هو الزجاجي، ورجحه ابن مالك بعد أن نسبه خطأ للمبرد.

والنوع الثاني المسبوق بمعرفة(هذه جُبَّتُكَ خَزًّا، وهذا خاتمُكَ حديدًا، وسوارُكَ فضةً):

١- فيه خلاف بين المبرد وسيبويه، حيث ذهب سيبويه إلى أنه منصوب على الحالية، وذهب المبرد إلى أنه منصوب على التمييز.

٢- المنصوب في هذا النوع لا يجوز فيه إلا وجه واحد، وهو النصب على الحال أو التمييز.

٣- اختار ابن مالك وأكثر المتأخرين في هذا النوع رأي سيبويه القائل بأن النصب على الحالية.

اختيار الجوجري:

تبع شيخنا الجوجريُّ الشيخين ابنَ مالك وأبا حيان فنسب القول بالحالية فيما قبله نكرة، نحو:" هذا خاتمٌ حديدٌ " لسيبويه، لكنه لم ينسب الرأي الآخر القائل بالتمييز للمبرد ولا لغيره، ثم رجَّحَه من غير تعليل.

الترجيح:

الراجح في النوع الأول(ما سُبق بنكرة) الجر على الإضافة، يليه النصب على التمييز، ثم الرفع على البدلية. والراجح في توجيه النصب رأي الزجاجي ومن وافقه القائل بأنه منصوب على التمييز؛ لما يلي:

أولا: أنه على معنى " مِنْ "، والتبيينُ فيه مرادٌ، وهو أقرب لوجه الإضافة التي قدمها الجميع، وهي أيضا على معنى " مِنْ ".

ثانيا: أن التمييز يكون جامدا ومشتقا على السواء، بخلاف الحال فالأصل فيها أن تكون مشتقة، أو مؤولة بمشتقة، ومجيئها جامدة غير مؤولة بمشتق على خلاف الأصل.

ثالثا: أن المُمَيَّزَ يكون نكرة ومعرفة على السواء، بخلاف صاحب الحال فالأصل فيه أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا بمسوِّغ.

رابعا: أنه صفة لازمة، والأغلب في الحال الانتقال؛ فجعلُه تمييزا أولى.

وأما النوع الثاني(ما سُبق بمعرفة) فلا يجوز فيه إلا النصب، ولا يجوز الإتباع لأنه نكرة وما قبله معرفة، والراجح في توجيه نصبه ما ذهب إليه سيبويه من أنه منصوب على الحالية؛ لأن صاحب الحال معرفة على الأصل، ولأنها الأنسب للمعنى، لكن هذا على سبيل الرجحان لا الوجوب.

المبحث السادس
المجـزومات

ويشتمل على أربع مسائل :

الأولى: (إذما) **بين الحرفية والاسمية**.
الثانية: **عامل الجزم في جواب الشرط**.
الثالثة: **تقديم جواب الشرط على أداة الشرط**.
الرابعة: **عامل الجزم في جواب الطلب**.

المسألة الأولى

(إذما) بين الحرفية والاسمية

قال الجَوْجَرِيُّ:" ذَكَرَ في هذا الكلام ما يجزم فعلين[1]، وتسمى أدوات الشرط؛ لإفادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه. وقَسَّمَها ستة أقسام؛ لأن منها ما وُضِعَ للدلالة على مجرد التعليق، وهو(إنْ) و(إذْمَا)، وهما حرفان. أما(إنْ) فبالاتفاق، وأما(إذْمَا) فعلى الأصح؛ لأنه مسلوب الدلالة على معناه الأصلي، مستعمل مع (ما) المزيدة بمعنى(إنْ)؛ فكان حرفًا. وقيل: لم تُسلَب الدلالة على معناها الأصلي الذي هو الزمان؛ فتكون اسمًا"[2].

الدراسة:

اختلف النحويون في حرفية" إذما "واسميتها إلى مذهبين:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور[3]: أنها حرف بمنزلة" إنْ " مركَّبٌ من" إذْ " الظرفية و" ما ".

قال سيبويه:" هذا باب الجزاء، فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأيهم. وما يُجازى به من الظروف: أيٌّ حينٍ، ومتى، وأين، وأنَّى، وحيثما. ومِنْ غيرِهما: إنْ، وإذما. ولا يكون الجزاء في " حيث " ولا في" إذْ " حتى يُضمَّ إلى كل واحد منهما " ما "، فتصير" إذْ " مع " ما " بمنزلة " إنَّما " و" كأنَّما "، وليست " ما " فيهما بلغوٍ، ولكن كل واحد منهما مع " ما " بمنزلة حرف واحد. فمما كان من الجزاء بـ" إذما " قول العباس بن مرداس:

---

(١) قال ابن هشام:" ...وجازمٌ لفعلين، وهو أدوات الشرط: "إنْ" و"إذْما" لمجرد التعليق، وهما حرفان... ".
– متن شذور الذهب(٢٣).

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٥٩٨).

(٣) ينظر: الخصائص(١/١٣١) ، وشرح المفصل لابن يعيش(٧/٤٧)، وشرح الجزولية للأبذي(١/٣٥٣، ٣٦٣)، وشرح الجمل لابن عصفور(٢/١٩٥)، وشرح التسهيل(٤/٦٦، ٦٧)، وشرح الكافية الشافية(٣/١٦٢٢)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٤/٨٩)، ورصف المباني(٥٩ ، ٦٠)، والجنى الداني(١٩١)، والمساعد(٣/١٣٩ ،١٤٠).

إذمـــا أتيـــت علـــى الرســـول فقـــل لـــه ∴ حقـــا عليـــك إذا اطمـــأنَّ المجلـــسُ[١] "[٢]

ووافق المبرد سيبويه في القول بحرفية" إذما " خلافا لما نُسب إليه من القول باسميتها وظرفيتها، حيث صرح بذلك في المقتضب قائلا:" هـذا بـاب المجـازاة وحروفها، وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره. فمـن عواملها من الظروف: أين، ومتى، وأنَّى، وحيثما. ومن الأسماء: مَنْ، وما، وأيّ، ومهما. ومن الحروف التي جاءت لمعنًى" إنْ، وإذما "[٣].

وصحَّحَ هذا المـذهب الشـلوبين[٤]، وابـن عصـفور[٥]، وابـن مالـك[٦]، والمالقي[٧]، والمرادي[٨]، وابن هشام[٩].

والآخر: مذهب ابن السراج وأبي علي الفارسي[١٠]، والجزولي[١١]: أن"إذما" باقية على اسميتها وظرفيتها بعد لحاق " ما " بها.

---

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوان العباس(٨٨) من قصيدة له في مدح الرسـول(ﷺ) ومـدح قومه من بني سُلَيْمٍ.
و له أيضا في: الكتاب (٥٧/٣)، وشرح التسهيل(٦٧/٤)، والمسـاعد (١٤٠/٣)، وخزانـة الأدب(٣٠،٢٩/٩). وبلا نسبة
فـي: المقتضـب(٤٦/٢)، وشـرح الجمـل لابـن عصـفور(٢٠٤/٢)، وشـرح الكافيـة الشافية(١٥٨١/٣)، ورصف المباني (٦٠).
الشاهد فيه: قوله: "إذْ مَا أتيتَ على الرسول فقل له"، حيث جاءت" إذْ مَا " شرطية جازمة كـ "إنْ" ، بدليل وقوع الفاء في جوابها الطلبي.
(٢) الكتاب(٥٦/٣، ٥٧).
(٣) المقتضب(٤٥/٢).
(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير(٥٠٧/٢).
(٥) ينظر: شرح الجمل(١٩٥/٢).
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية(١٦٢٢/٣).
(٧) ينظر: رصف المباني(٦٠).
(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٤١٢٧٤).
(٩) ينظر: أوضح المسالك(٢٠٥/٤).
(١٠) قال:" والظروف التي يُجازى بها: متى ، وأين ، وأنّى ،وأيُّ حين ، وحيثما ، وإذْمـا...". الإيضاح(٢٥٢).
وينظر رأيه هو وابن السراج في: شرح للتسهيل(٦٧/٤)، وشرح للكافية الشافية(١٦٢٢/٢)، وارتشاف الضرب (١٨٦٢/٤)، والجنى الداني(١٩١)، ومغنـي اللبيـب(١٠٢/١)، وشـرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١١/٤).
(١١) قال:" والجازم لفعلين قسمان: حرفٌ، واسمٌ يتضمن معنى ذلك الحـرف، فـالحرف" إنْ " وحدها، والاسم ظرفٌ وغير ظرف...والظرف زمانيٌّ ومكـاني، فالزمـاني" متـى " و" إذ " مقرونة بـ ما...". المقدمة الجزولية(٤٢).

ونُسِبَ هذا الرأي إلى المبرد[1]، والصحيح موافقته لسيبويه، كما سبق بيانه. بيانه.

قال ابن السراج:"... وأما الظروف التي يُجَازى بها : فـ متى ، وأين ، وأنّى ، وأيّ حين ، وحيثما ، وإذْما. لا يُجازى بـ" حيث " و" إذْ " حتى يُضمَّ إليهما " ما " تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد .."[2].

اختيار الجوجري:

ذكر الجوجريُّ رأيَي النحاةِ في هذه المسألة غير منسوبَيْنِ لأصحابهما، وصحَّحَ رأي سيبويه تابعًا الشلوبين، وابنَ عصفور، وابنَ مالك، وغيرهم؛ معلِّلًا لذلك بأن" إذْ " بعد تركيبها مع " ما " سُلِبت الدلالةَ على معناها الأصلي(الزمان)، وصارت حرفًا بمنزلة(إنْ).

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وصحَّحَه الجوجريُّ وغيرُه من النحاة من أن " إذما " حرفٌ؛ وذلك لأن " إذ " حُكم باسميتها قبل أن تُركَّبَ مع " ما "؛ لدلالتها على الوقت الماضي، ولمساواتها الأسماء في قبول بعض علامات الاسم كـ التنوين، والإضافةِ إليها، والوقوعِ موقع المفعول فيه والمفعول به. وأما بعد تركيبها مع " ما " فإنها كُفَّتْ عن التنوين والإضافة، ولم تَعُدْ صالحة للمفعولية، بل تهيأت لِمَا لم يكن لها من معنى وعمل(المجازاة والجزم)، والمجازاة من معاني الحروف؛ فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها[3].

---

(١) نسبه إليه خطأ الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير(٥٠٧/٢)، وتبعه ابن عصفور في في شرح الجمل(١٩٥/٢)، وابن مالك في شرح التسهيل(٦٧/٤)، وشرح الكافية الشافية(١٦٢٢/٣)، والرضي في شرح الكافية(٩٠/٤)، والمرادي في الجنى الداني(١٩١)، وابن هشام في المغني(١٠٢/١)، والشيخ خالد في التصريح(٢٤٨/٢).
وذكر أبو حيان والمرادي والأشموني أن للمبرد رأيين في المسألة، أحدهما: القول باسميتها.
– ينظر: ارتشاف الضرب (١٨٦٢/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٤١٢٧٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١١/٤).
(٢) الأصول في النحو (١٥٩/٢).
(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير(٥٠٧/٢)، وشرح التسهيل(٧٢/٤)، وشرح الكافية الشافية(١٦٢٢/٣، ١٦٢٣)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٨٩/٤، ٩٠)، والجنى الداني(١٩١)، ورصف المباني(٦٠).

المسألة الثانية

عامل الجزم في جواب الشرط

قال الجَوْجَرِيُّ:" في قوله:" وجازم لفعلين "[١] تصريح بأن أدوات الشرط هي الجازمة لهما. وهو كذلك، لكن في الشرط بالاتفاق، ولا عبرة بمن شذَّ[٢]. وفي الجزاء على الأصح المنسوب لسيبويه، وهو مذهب محققي البصريين. ومقابله ثلاثة أقوال: أحدها للأخفش: أنه مجزوم بفعل الشرط. والثاني: بالأداة والفعل معًا، ونُسب إلى سيبويه – أيضا – والخليل. والثالث: أن الجزم بمجاورة الشرط؛ قياسا على الجر، وهو مذهب الكوفيين"[٣].

الدراسة:

اختلف النحويون في عامل الجزم في جواب الشرط إلى ستة مذاهب[٤]:

المذهب الأول: أن أداة الشرط هي الجازمة لفعل الشرط، وجوابه، فهي تعمل فيهما معًا. وهو مذهب محققي البصريين.

واختاره السيرافي[٥]، والجزولي[٦]، والأبذي[٧]، وابن عصفور[١] ،

---

(١) ينظر: متن شذور الذهب(٢٣). وقال بمثله أيضا في التوضيح(٢٠٤/٤)، وحمله الشيخ خالد في التصريح (٢٤٨/٢)على ما حمله شيخه الجوجري هنا.

(٢) يقصد العلامة المازني حيث خالف الإجماع فذهب إلى أن فعل الشرط مبنيٌّ هو وجواب الشرط، وروي عنه أيضا أن فعل الشرط معربٌ، والجواب مبني.
– ينظر:توضيح المقاصد والمسالك(١٢٧٨/٤)،وحاشية الصبان على شرح الأشموني(١٦/٤).

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(٦٠١/٢، ٦٠٢).

(٤) تُنظر آراء النحاة في هذه المسألة في: الإنصاف(٤٩٣/٢ – ٥٠٣)، وأسرار العربية(٣٣٦–٣٤٠)، وشرح التسهيل (٧٩/٤، ٨٠)، وارتشاف الضرب(١٨٧٧/٤)، والمساعد (١٥٢/٣، ١٥٣)، وائتلاف النصرة(١٢٨، ١٢٩)، والتصريح (٢٤٨/٢)، وهمع الهوامع (٤٦١/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥/٤، ١٦).

(٥) قال في شرح قول سيبويه:" وينجزم الجواب بما قبله " : " يجوز أن يكون بجملة ما قبله، وهو" إنْ " والشرط، ويحتمل أن يكون بـ" إنْ " وحدها. والاختيار عندي أن يكون بـ " إنْ " وحدها، وقد مضى ذكر اختيار رفع خبر الابتداء بالابتداء".
– شرح كتاب سيبويه(٢٦٣/٣). وينظر أيضا: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٩١/٤).

(٦) ينظر: المقدمة الجزولية(٤٢، ٤٣)، والمساعد(١٥٢/٣).

(٧) قال:" والصحيح عندي ما ذهب إليه أبوموسى[الجزولي] من أن أدوات الشرط هي الجازمة للفعلين...". شرحه على المقدمة الجزولية(٣٥١/١). وينظر رأيه أيضا في: المساعد (١٥٢/٣)، والتصريح(٢٤٨/٢).

وأبوحيان[٢]، وغيرهم.

واحتجوا بما يلي:

أولا: أن أداة الشرط تقتضي الفعلين اقتضاءً واحدًا؛ فكما اقتضتهما معا وجب أن تعمل فيهما معا.

ثانيا: أن أداة الشرط ربطت بين الجملتين حتى صارتا كالجملة الواحدة؛ فحُقَّ لها أن تعمل فيهما فيهما.

ثالثا: أن العامل يعمل فيما يَطلبُ، فإن طَلبَ معمولا واحدا عمل فيه، وإن طلب أكثر من معمول عمل فيهم، كالفعل اللازم، والمتعدي لواحد، والمتعدي لأكثر.

واعتُرض على هذا المذهب بما يلي:

أولا: أن الجازم كالجار في اختصاصه بنوعٍ وعملِه فيه، فلا يعمل في شيئين.

ثانيا: أن حروف الشرط كحروف الجر لا تعمل في شيئين لضعفها.

ثالثا: أن اللغة ليس فيها ما يتعدد عملُه إلا ويختلف أثره؛ كرفعٍ ونصبٍ.

وأُجيبَ عن هذه الاعتراضات بما يلي:

أولا: أن الجازم لَمَّا كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما، بخلاف الجار.

ثانيا: أن تعدد العمل قد عُهِدَ من غير اختلاف كمفعولي ظن وأعطى، ومفاعيل أعلم وأرى.

ثالثا: أن حرف الشرط لا يُقاس على حرف الجر؛ لتخالفهما، فحرف الجر لا يقتضي معمولين، والجازم يقتضيهما.

المذهب الثاني: أن الجازم لجواب الشرط هو أداة الشرط وفعل الشرط معًا[٣]. وهو ظاهر كلام الخليل[٤]، وسيبويه. وبه قال المبرد، وابنُ جني، ونُسب للأخفش[٥]،

---

(١) ينظر: شرح الجمل(١٨٧/٢)، والمساعد(١٥٢/٣)، والتصريح(٢٤٨/٢).
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب(١٨٧٧/٤).
(٣) نظير قولهم: إن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا.
(٤) نسبه الرضي في شرحه كافية ابن الحاجب(٩١/٤) إلى الخليل والمبرد.
(٥) ينظر: التصريح(٢٤٨/٢)، وهمع الهوامع(٤٦١/٢).

واختاره الشلوبين[١].

قال سيبويه: " وزعم الخليل أنك إذا قلت: إنْ تأتِني آتِكَ، فـ" آتِك " انجزمت بـ" إن تأتِني "، كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر حين قلتَ: ائتِني آتِك "[٢].

وقال في موضع آخر متحدثا عن علة جزم الفعل إذا كان جوابا للطلب:" وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب " إنْ تأتِني " بـ " إنْ تأتِني "؛ لأنهم جعلوه معلَّقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن " إنْ تأتِني " غير مستغنية عن " آتِك " "[٣] .

وقال المبرد:" فإذا قلت: إنْ تأتِني آتِكَ، فـ" تأتِني " مجزومة بـ" إنْ "، و" آتِكَ " مجزومة بـ" إنْ " و" تأتِني ". ونظير ذلك من الأسماء" زيدٌ منطلقٌ " فـ زيدٌ مرفوعٌ بالابتداء، والخبر رُفِعَ بالابتداء والمبتدأ "[٤].

وقال ابن جني:" والشرط وجوابه مجزومان، تقول: إن تَقُمْ أقمْ، تَجزم " تَقُمْ " بـ" إنْ "، وتجزم " أَقُمْ " بـ" إنْ تَقُمْ " جميعًا "[٥].

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلي:

أولا: أن حرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين، وقد جَزَمَ فعلَ الشرطِ، فلا يَجزِمُ الجوابَ إلا بانضمام فعل الشرط إليه في العمل والتأثير.

ثانيا: أن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان الجوابَ، فمجموعُهما هو الطالبُ له؛ فلما اقتضياه معًا عَمِلا فيه معًا.

---

(١) قال في شرحه الكبير على المقدمة الجزولية(٢/٤٨٣، ٤٨٤):"....ومحتَملٌ أن يقال: إن فعل الشرط لا يقتضي الجواب وحده إلا مع أداة الشرط، و" إنْ " تقتضي الجواب خاصة...فينبغي أن يُنسَبَ جزمُ الشرطِ لـ " إنْ "، وجزمُ الجواب لـ " إنْ " وفعلِ الشرطِ. وهذا أيضا قد قال به جماعة أخرى، إلا أن هذا هو أحق هذه الأقوال من جهة النظر؛ ولذلك عَوَّل عليه الأكثر...".

وقال أيضا في الشرح نفسه(٢/٥٠١):"...وإنما الجازم للجواب أداةُ الشرطِ وفعلُه؛ لكون الجازم والمجزوم كالشيء الواحد، وذلك أولى من أن يجزم الجازم فعلين وهو أضعف من الجارِّ، ومن أن يكون الفعل جازما ".

(٢) الكتاب(٣/٦٣).

(٣) الكتاب(٣/٩٣، ٩٤).

(٤) المقتضب(٢/٤٨).

(٥) اللمع(٩٤).

ورُدَّ هذا الرأيُ بأن العامل المركب لا يُحذف أحدُ جزأيه ويبقى الآخر، وفعل الشرط قد يُحذف وتبقى الأداة؛ فدل على أن العامل ليس مركبا منهما(١).

المذهب الثالث: أن الجازم لجواب الشرط هو فعل الشرط وحده، فالشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بفعل الشرط. ونُسب هذا الرأي أيضا إلى الأخفش(٢).

واختاره ابن مالك في التسهيل(٣) وشرحه(٤)، وحمل عليه ظاهر قول سيبويه:" واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجزاء بما قبله "(٥).

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلي:

أولا: أن الشرط يقتضي الجواب، وهو أقرب إليه من الحرف، فكان عمله فيه أولى من الحرف.

ثانيا: ضعف الأداة عن العمل في فعلين مختلفين، والشرط طالب للجزاء؛ فعمله فيه أولى.

ورُدَّ هذا الرأيُ بما يلي:

أولا: أن عمل الفعل الجزمَ مستغرَبٌ.

ثانيا: أن الأصل في الفعل ألا يكون عاملا في الفعل، فالفعل لا تأثير له في الفعل؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

ثالثا: أن قولهم" إن أداة الشرط ضعيفة؛ فلا تعمل في شيئين " باطلٌ؛ لأن هذه الأدوات لما اقتضت فعلين وجب أن تعمل في شيئين؛ قياسا على غيرها من العوامل، وخلافا لغيرها من الأدوات الجازمة التي اقتضت فعلا واحدا؛ فعملت في شيء واحد.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل(٤/٨٠)، والمساعد(٣/١٥٢)، والتصريح(٢/٢٤٨)، وهمع الهوامع(٢/٤٦١).

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٤/٩٢)، وارتشاف الضرب(٤/١٨٧٧)، والمساعد(٣/١٥٢، ١٥٣)، والتصريح (٢/٢٤٨)، وهمع الهوامع(٢/٤٦١).

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد(٢٣٧).

(٤) ينظر: شرح التسهيل(٤/٨٠، ٨١).

(٥) الكتاب(٣/٦٢). وقوله:" بما قبله " فيه إطلاق؛ ولذا يمكن حمله على أن المراد الأداة وحده، أو الأداة وفعل الشرط معًا، أو فعل الشرط وحده، إلا أن نصيه الذين ذكرتهما في عرض الرأي الثاني يرجحان أنه أراد أداة الشرط وفعل الشرط معًا.

المذهب الرابع: أن الشرط والجواب تجازمَا؛ أي: جـزَمَ كـل واحـد منهمـا الآخرَ[١].

وهذا القول ذكره الشيخ خالد[٢]، ونقله عنه الصبان[٣]، وقال الشـيخ خالـد: نقله ابن جني عن الأخفش أيضا.

ورُدَّ هذا الرايُ بما رُدَّ به الذي قبله.

المذهب الخامس: أن جواب الشرط مجزوم على الجوار؛ لأنه مجـاورٌ لفعـل الشرط، ملازمٌ له؛ فحُمل عليه في الجزم، قياسا على الجر، والحمل على الجـوار كثير في كلامهم. وهو مذهب الكوفيين[٤].

ورُدَّ هذا الرأيُ بما يلي:

أولا: أن الجوابَ قد ينجزم ولا يكون الشرط مجزومًا.

ثانيا: أن جزم الجواب واجب، والجر على الجوار غير واجب.

ثالثا: أن الجر على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال، فالشرط والجواب قد يكون بينهما معمولاتٌ فاصـلة، مانعـة للمجاورة.

رابعا: أن الجر على الجوار لا يكون إلا بعد مجرور جرا ظـاهرا؛ لتحصـل المشاكلة، والجواب يكون بعد فعل مجزوم جزما ظاهرا وغير ظاهر.

خامسا: أن الحمل على الجوار ليس كثيرا، مقيسا، بل قليلٌ، مقتصَرٌ فيه على السماع[٥].

المذهب السادس: أن جواب الشرط مبنيٌّ على الوقف؛ لأن الفعل المضـارع إنما أعرب لوقوعه موقع الأسماء، والجواب ههنا لم يقع موقع الأسماء؛ فوجـب

---

(١) نظير قول الكوفيين: إن المبتدأ والخبر ترافعا؛ أي: رفع كلٌّ منهما الآخر.
(٢) ينظر: التصريح(٢٤٨/٢).
(٣) ينظر: حاشيته على شرح الأشموني(١٦/٤).
(٤) ينظر رأيهم في: الإنصاف(٤٩٣/٢)، وأسرار العربيـة (٣٣٧، ٣٣٨)، وشـرح التسـهيل (٧٩/٤)، وارتشاف الضرب (١٨٧٧/٤)، والمساعد(١٥٣/٣)، والتصريح(٢٤٨/٢)، وهمـع الهوامع(٤٦١/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٦/٤).
(٥) ينظر: أسرار العربية (٣٣٨).

أن يكون مبنيا على الأصل في الأفعال؛ لذهاب علة الإعراب. وهو قول أبي عثمان المازني[١].

ورُدَّ بأن استحقاق الفعل المضارع للإعراب ليس مطلقًا، بل لا يستحقه إلا في الموضع الذي تثبت له فيه مشابهة الاسم، فهو يكون معربًا بعد الأحرف الناصبة والجازمة، وإن لم يحسن أن يقع موقع الأسماء، فوقوعُه موقع الأسماء موجِبٌ لنوع واحد من الإعراب وهو الرفع، كما أن الاسم لا يقع بعد الأحرف الناصبة والجازمة التي يقع بعدها المضارع[٢].

اختيار الجوجري:

صحَّحَ الجوجري رأي محققي البصريين القائل بأن فعل الشرط وجوابه مجزومان بأداة الشرط، وذكر ثلاثة أقوال أخرى في المسألة، من غير مناقشة، أو تعليل، أو احتجاج.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه محققو البصريين، واختاره الجوجري من أن أداة الشرط هي العاملة في فعل الشرط، وجوابه معًا. وقد عملت في الجواب بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه، فهي عاملة بواسطته وليس معه[٣]. فالأداة هي جازمة الفعلين، ورابطة الجملتين؛ وذلك لأن العمل أصله الطلب؛ فإذا ثبت طلب العامل اقتضى جميع ما يطلبه، كالفعل اللازم، والمتعدي إلى واحد، أو ثلاثة[٤].

---

(١) ينظر رأيه في: الإنصاف(٤٩٣/٢)، وأسرار العربية(٣٣٧)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٩٢/٤)، وائتلاف النصرة (١٢٨)، وهمع الهوامع(٤٦١/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٦/٤).

(٢) ينظر: الإنصاف(٤٩٨/٢)، وأسرار العربية(٣٣٩، ٣٤٠)، وائتلاف النصرة(١٢٨، ١٢٩).

(٣) ينظر: الإنصاف(٤٩٧/٢، ٤٩٨).

(٤) ينظر: أسرار العربية(٣٤٠)، والمقاصد الشافية(١١٨/٦).

المسألة الثالثة

تقديم جواب الشرط على أداة الشرط

قال الجَوْجَرِيُّ:" يؤخذ أيضا من قوله: " ويُسمى أولُهما شرطا، وثانيهما جوابًا وجزاءً "[١] أن الجزاء لا يتقدم على الشرط ولا على أداته. فإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليلٌ عليه وليس إياه. هذا هو مذهب جمهور البصريين. وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه هو الجواب نفسه. وهو ضعيف "[٢].

الدراسة:

اختلف النحاة في تقديم جواب الشرط على الشرط إلى أربعة مذاهب[٣]:

الأول: مذهب جمهور البصريين[٤]: أن جواب الشرط لا يجوز أن يتقدم على الشرط، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب مما هو في معناه فهو دليل عليه وليس إياه، فالجواب محذوف أغنى عنه الشرط، واستُدِلَّ عليه بالمتقدم[٥].

وبناء عليه فإن المتقدم إن كان فعلا مضارعًا رُفِعَ وامتنع جزمه، وإن كان لا يصلح أن يكون شرطا لم تلزمه الفاء، نحو: أزورُك إن زرتني، وأنت مكرَمٌ إن أكرمتني؛ لأنه ليس جوابا للشرط.

وقال بهذا الرأي ابن السراج، وابن جني، وابن الحاجب[٦]، وابن عصفور[٧]، عصفور[٧]، وابن مالك[١] ، والشيخ خالد[٢]، وغيرهم. وصحَّحه المراديُّ[٣]،

---

(١) ينظر: متن شذور الذهب(٢٣).
(٢) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٦٠٤، ٦٠٥).
(٣) ينظر هذا الخلاف في: الخصائص(٢/٣٨٧، ٣٨٨)، وشرح التسهيل(٤/٨٥-٨٧)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (٤/٩٨)، وارتشاف الضرب(٤/١٨٧٩)، والمساعد(٣/١٦٣)، وشفاء العليل(٣/٩٦٠)، والمقاصد الشافية(٦/١٢٠، ١٢١)، والتصريح(٢/٢٥٣)، وهمع الهوامع(٢/٤٦٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/١٥).
(٤) نسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية(٣/١٦١١)إلى أكثر النحويين، ونَسبَ الرأيَ الثانيَ إلي أبي زيد وحده.
(٥) فنحو: " أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ"، و" تُصِيبُ خيرًا إنْ زُرْتني "على تقدير: " أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ فأنت ظالمٌ"، و" تُصِيبُ خيرًا إنْ زُرْتني تُصِبْ خيرًا ".
(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(٢/٢٥٥-٢٥٧).
(٧) ينظر: شرح الجمل(٢/٢٠٠).

والأشموني[٤].

وهو ظاهر كلام ابن هشام هنا وفي شرحه للألفية[٥]، وابن عقيل أيضا في شرحيه للألفية[٦] والتسهيل[٧].

واحتجوا بما يلي:

أولا: أن أداة الشرط لها صدر الكلام؛ فلا يتقدم عليها الشرط، ولا جوابه، ولا شيء من معمولاتهما[٨].

ثانيا: أن الجواب مرتَّبٌ على الشرط ، ومتسبَّبٌ عنه، والسببُ ينبغي أن يُقدَّمَ على المسَبَّب[٩].

ثالثا: أن الفعل المتقدم يجب رفعه، ولا يجوز جزمه، ولا دخول الفاء عليه، ولو كان هو الجواب لوجب جزمه إن كان مضارعًا، ولصُدِّرَ بالفاء إن كان لا يصلح أن يكون شرطا؛ لذلك فهو لا يصلح أن يكون جوابا[١٠].

رابعا: أن حذف جواب الشرط المعلوم ورد كثيرا في كلام العرب نثرا وشعرا[١١].

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد(٢٣٨)، وشرح التسهيل(٤/٨٥-٨٧)، والمساعد(٣/١٦٣)، وشفاء العليل(٣/٩٦٠).

(٢) ينظر: التصريح(٢/٢٥٣).

(٣) قال في شرحه على الألفية(٤/١٢٧٧):" فُهِمَ من قوله:" يتلو الجزاءُ " أنه لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إياه. هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون، والمبرد، وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه. والصحيح الأول ".

(٤) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك(٤/١٥).

(٥) ينظر: أوضح المسالك(٤/٢٠٥، ٢١٧، ٢١٨).

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن مالك(٤/٤٢).

(٧) ينظر: المساعد(٣/١٦٣).

(٨) ينظر: الإنصاف(٢/٥١٤)، والإيضاح في شرح المفصل(٢/٢٥٥)، وشرح التسهيل(٤/٨٥، ٨٦)، وارتشاف الضرب (٤/١٨٧٩)، والمساعد (٣/١٦٣)، والتصريح(٢/٢٥٣)، وهمع الهوامع (٢/٤٦١).

(٩) ينظر: الأصول في النحو(٢/١٨٧)، والإنصاف(٢/٥١٤)، وتسهيل الفوائد(٢٣٨)، وشرح التسهيل(٤/٨٥، ٨٦)، والمساعد(٣/١٦٣)، وهمع الهوامع (٢/٤٦٢).

(١٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(٢/٢٥٦)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٤/٩٨)، والمساعد(٣/١٦٣)، والمقاصد الشافية(٦/١٢٠)، والتصريح(٢/٢٥٣).

(١١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٤/٩٨)، والتصريح(٢/٢٤٨).

قال ابن السراج:"والفراء يقول: إن نية الجزاء على تقديم الفعل، نحو قولك: أقومُ إن تقُمْ، و"إنْ" شرطٌ للفعل...وهذا الذي ذكر الفراء مخالفٌ لمعنى الكلام وما يجب من ترتيبه، وللاستعمال؛ وذلك أن كل شيء يكون سببًا لشيء أو علةً له فينبغي أن تُقدَّمَ فيه العلةُ على المعلول، فإذا قلت: إنْ تأتِني أُعطِكَ درهمًا، فالإتيانُ سببٌ للعطية، به يَستوجبُها؛ فينبغي أن يتقدم، وكذلك إذا قلت: إنْ تَعصِ اللهَ تَدخلِ النارَ، فالعصيانُ سببٌ لدخول النار، فينبغي أن يتقدم، فأما قولهم: أجيئُك إن جئتني، وآتيك إنْ أتيتني، فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعلُ المقدَّمُ..."(١).

وقال ابن جني:" ولا يجوز تقديمُ الجواب على المُجاب، شرطًا كان أو قَسَمًا أو غيرهما؛ ألا تراك لا تقول: أقُمْ إنْ تَقُمْ. فأما قولك" أقومُ إنْ قمتَ، فإن قولك:" أقومُ " ليس جوابا للشرط، ولكنه دالٌّ على الجواب، أي: إنْ قمتَ قمتُ، ودلَّتْ " أقومُ " على " قمتُ ". ومثله " أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ " أي: إنْ، فعلتَ ظَلَمتَ، فحُذِفَتْ "ظلمتَ"، ودل قولك" أنت ظالمٌ " عليه..." (٢).

الثاني: مذهب الكوفيين(٣)، والمبرد، وأبي زيد الأنصاري(٤): أن جواب الشرط الشرط يجوز أن يتقدم على أداة الشرط مطلقا، أي: سواء أكان ماضيا أم مضارعا، فالمتقدم في نحو: " أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ" و"تُصِيبُ خيرًا إنْ زُرْتني" هو

(١) الأصول في النحو(١٨٧/٢).
(٢) الخصائص(٣٨٧/٢، ٣٨٨).
(٣) نسبه ابن مالك في وتسهيل الفوائد(٢٣٨)، وشرح التسهيل(٨٦/٤) إلى الكوفيين والمبرد وأبي وأبي زيد، بينما نسبه في شرح الكافية الشافية(١٦١١/٣) إلى أبي زيد وحده.
(٤) ينظر: النوادر(٢٨٣)، وليس فيه تصريح بجواز تقديم الجواب، غاية ما فيه أنه ذكر بيتا لزهير بن مسعود تقدم فيه الجواب مقرونا بالفاء، من غير تعليق بأنه الجواب أو دليله، وهو قوله:

فلم أرْقِه إنْ يَنْجُ منها وإن يَمُتْ ∴ فطعنةُ لا عُسٍّ ولا بمُغْمَّرِ

أراد" إنْ يَنْجُ منها فلم أرْقِه " فقدَّمَ الجواب(أو دليله).
ونَسبَ هذا الرأيَ لأبي زيد ابنُ جني في الخصائص(٣٨٨/٢)، وابنُ مالك في شرحه للتسهيل(٨٦/٤)، وشرحه للكافية الشافية(١٦١١/٣)، وأبو حيان في ارتشاف الضرب(١٨٧٩/٤)، والشيخ خالد في التصريح(٢٥٣/٢).

الجواب حقيقة، وليس شبيها به، ولم يُصدَّرْ بالفاء في المثال الأول، ولم يُجزم في المثال الثاني لتقدمه، ووقوعه في موقعه الأصلي(١).

ونُقل هذا الرأيُ عن الأخفش(٢) أيضا.

قال المبرد:" هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه، وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارا. أما ما يجوز في الكلام فنحو: آتيك إن أتيتني، وأزورُك إن زرتني...وتقول: أنت ظالمٌ إن فعلتَ .....فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب؛ لأن " إنْ " لا تعمل في لفظه، وإنما هو في موضع الجزاء"(٣).

واحتجوا بما يلي:

أولا: أن المقصودَ حاصِلٌ بالمتقدِّم، فلا حاجة إلى دعوى حذفه(٤).

ثانيا: أن الأصل في الجواب أن يكون مقدما على أداة الشرط(٥)، وأن يكون مرفوعا، لكنه أُخِّرَ، وجُزِمَ لمَّا جاور الشرط(٦).

ورُدَّ على الحجة الأولى بأن " حرف الشرط دالٌّ على معنًى في الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما؛ فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناه "(٧).

ورُدَّ على الثانية بأن" مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سببٌ في الجزاء، والجزاء مسبَّبُه، ومحال أن يكون المسبَّبُ مقدما على السبب، ألا ترى أنك لا تقول: إنْ أشكرْك تُعطِني، وأنت تريد: إنْ تُعطِني أشكرْك..."(٨).

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٤/٩٨).
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب(٤/١٨٧٩)، والمساعد(٣/١٦٣)، وهمع الهوامع(٢/٤٦٢).
(٣) المقتضب(٢/٦٦).
(٤) ينظر: المساعد(٣/١٦٣)
(٥) مرتبة جواب الشرط عند البصريين بعد الشرط، وعند الكوفيين قبل الأداة.
– ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٤/٩٨).
(٦) ينظر: الإنصاف(٢/٥١١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٤/٩٦).
(٧) ينظر: شرح التسهيل(٤/٨٦)، ونقله عنه الشاطبي في شرحه للألفية(٦/١٢١).
(٨) ينظر: الإنصاف(٢/٥١٤).

الثالث: مذهب المازني[١]: إن كان الجواب مضارعًا جاز تقديمه على الأداة، وإن كان ماضيا امتنع تقديمه، سواء أكان فعل الشرط ماضيا أم مضارعا، فالجائز نحو: " إنْ قام زيدٌ أَقُمْ "، ونحو:" إن يَقُمْ زيدٌ أَقُمْ "، ويجوز: " أقومُ إنْ قام زيدٌ "، و" أقومُ إن يَقُمْ زيدٌ ". والممتنع نحو: " إنْ قام زيدٌ قمتُ "، و" إن يَقُمْ زيدٌ قمتُ "؛ لأن الجواب فيهما ماض.

واحتج بأن المضارع لم يكثر فيه التجوُّز؛ لأنه هو الأصل، بخلاف الماضي حيث عُبِّر بصيغته عن المستقبل تجوُّزًا، فلو قُدِّمَ لكثُرَ فيه التجوُّز[٢].

الرابع: مذهب بعض البصريين[٣]: إن كان الجواب مضارعًا وفعل الشرط ماضيا، أو كانا معًا ماضيين جاز تقديم الجواب على الأداة، وإلا امتنع، فالأول نحو: " إنْ قمتَ أَقُمْ "، والثاني نحو: " إنْ قمتَ قمتُ "، ويجوز: " أقومُ إنْ قمتَ "، و"قمتُ إنْ قمتَ".

فهذا الرأي يتفق مع الرأي الثالث في الصورة الأولى، ويختلف معه في الصورة الثانية.

اختيار الجوجري:

قَدَّمَ الشيخ الجوجري مذهب جمهور البصريين القائل بأن الجزاء لا يتقدم على الشرط ولا على أداته، فإن تقدم على الأداة شبيه بالجواب فهو دليلٌ عليه وليس إياه، ثم ذكر مذهب الكوفيين ومن وافقهم واصفًا إياه بالضعف، لكنه لم يذكر حججا أو أدلة لأي من الفريقين، ولم يعلل لارتضائه مذهب جمهور البصريين، وتضعيفه مذهب الكوفيين ومن وافقهم، ولم يذكر المذهبَينِ الآخرَينِ في المسألة.

الترجيح:

الذي أميل إليه هو جواز تقديم جواب الشرط على الأداة لفظا، على خلاف الأصل؛ لغرض يقتضيه المقام، كتركيز الاهتمام على المشروط قبل الشرط، والمتسبَّبِ قبل السبب؛ إذ هو هدف الكلام ومقصوده، مع ضرورة رفعه إن كان مضارعا، وحذف الفاء إن كان مما تلزمه الفاء عند التأخر، منعًا لتصدير حرف العطف. وفي

(١) نسبه إليه أبوحيان والسيوطي. ينظر:ارتشاف الضرب(١٨٧٩/٤)، وهمع الهوامع(٤٦٢/٢).
(٢) ينظر: همع الهوامع(٤٦٢/٢).
(٣) نسبه إليهم أبو حيان في ارتشاف الضرب(١٨٧٩/٤).

هذا من التيسير والتوسع، وعدم تكلف تقدير الجواب متأخرا ما لا يخفى، لا سيما وقد كثر ورود هذا الأسلوب، واستعماله نثرا وشعرا.

فأنا أوافق الكوفيين في جواز التقديم، وفي حجتهم الأولى، وهي أن المقصودَ حاصِلٌ بالمتقدِّم؛ فلا حاجة إلى دعوى حذفه، لكني أخالفهم في حجتهم الثانية القائلة بأن الأصل في الجواب التقديم، فالصحيح أن رتبته التأخير عن الشرط، إذ هو مرتَّبٌ عليه، ومتسبَّبٌ عنه، والتقديم على خلاف الأصل، فهو متقدم في اللفظ، متأخر في المعنى، كتقدم الخبر على المبتدأ، والمفعول على فعله وفاعله، والحال على عاملها وصاحبها.

المسألة الرابعة

عامل الجزم في جواب الطلب

قال الجَوْجَرِيُّ:" اختلفوا في عامل الجزم بعد إسقاط الفاء في هذه المواضع[١]، فقيل: إن لفظ الطلب ضُمِّنَ معنى حرف الشرط فجَزَمَ. واختاره ابن مالك، ونسبه لسيبويه والخليل. وقيل: إن الطلب ناب عن حرف الشرط بعد حذفه فجَزَمَ. ونُسب إلى السيرافي والفارسي وابن عصفور. وقيل: الجازم حرف شرط مقدر دلَّ عليه الطلب. وهو مذهب أكثر المتأخرين، وهو الراجح، وهو ظاهر كلام المصنف[٢]...وقيل: الجزم بلام مقدرة، فإذا قيل: ألا تنزلَ عندنا تُصِبْ خيرا، فالتقدير: لتُصِبْ خيرًا "[٣].

الدراسة:

إذا سقطت الفاء[٤]الواقعة في جواب الطلب[٥]، وقُصِدَ الجزاءُ، جُزِمَ الفعلُ المضارعُ الواقع في الجواب، نحو: زُرْني أُكرمْك، ولا تَعجلْ تَسلَمْ، وأين بيتُك أزرْك؟ وألَا تنزلُ عندنا تُصِبْ خيرًا، هلَّا تجاهدُ في سبيل الله تغنمْ، وليت لي مالًا أنفقْه.

واختلف النحاة في عامل الجزم في جواب الطلب إلى أربعة مذاهب[٦]:

الأول: أن لفظ الطلب هو الجازم بنفسه للجواب؛ لأنه ضُمِّنَ معنى الشرط. وهو مذهب ابن خروف، وظاهر كلام المبرد[٧].

---

(١) المراد بعد الطلب إذا قُصد الجزاءُ، وأسقطت الفاء.
(٢) ينظر: متن شذور الذهب(٢٣، ٢٤).
(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(٦١٧/٢، ٦١٨).
(٤) سقوط الفاء لا يستدعي سبق وجودها، بل المراد أنها لم توجد مع الفعل المضارع.
– ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣٠٨/٣).
(٥) أنواع الطلب: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني.
(٦) تنظر آراء النحاة في هذه المسألة في:ارتشاف الضرب(١٦٨٣/٤)،وتوضيح المقاصد والمسالك (١٢٥٦/٤، ١٢٥٧)، والمساعد(٩٦/٣، ٩٧)، والمقاصد الشافية(٧٢/٦)، والتصريح (٢٤١/٢)، وهمع الهوامع(٣١٦/٢، ٣١٧)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣٠٩/٣، ٣١٠).
(٧) جاء في المقتضب:" هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها. وتلك الأفعال جواب ما كان أمرا، أو نهيا، أو استخبارا، وذلك قولك: ائتِ زيدًا يُكرمْك، ولا تأتِ زيدًا يَكُنْ خيرًا لك، وأين بيتُك أزرْك؟ وإنما انجزمتْ بمعنى الجزاء؛ لأنك إذا قلت: ائتني أكرمْك، فإنما معناه: ائتني فإن تأتني أكرمْك؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان. وكذلك" لا تقُمْ يَكُنْ خيرًا لك "؛ لأن المعنى: فإنْ لم تقُمْ يكنْ خيرًا لك. وأين بيتُك أزرْك؟ إنما معناه : إن تُعلمني أزرْك ".

واختاره ابن مالك(١)، ونسبه إلى الخليل(٢) وسيبويه(٣).

قال ابن خروف:" كل جواب يُجزَمُ فلتضَمُّنِ الكلام معنى الشرط "(٤).

وقال ابن مالك:" وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـــــ" إنْ " مقدرة، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ" إنْ "، بل تضَمُّنُ لفظِ الطلب لمعناها مُغْنٍ عن تقدير لفظها، كما هو مُغْنٍ في أسماء الشرط، نحو: مَنْ يـــأتني أُكرمْـــه. وهو مذهب الخليل وسيبويه "(٥).

ورده ابنه بدر الدين(٦)، ورفضه ابن هشام صراحة في التوضـــيح، ونســـب قائليه إلى الزعم(٧).

ورده غيرهما من المتأخرين أيضا بما يلي:

أولا: أن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو نادر(٨).

ثانيا: أن في التضمين تغيير معنى الأصل(٩).

ثالثا: أن فعل الطلب سيتضمن معنيين: معنى حرف الشـــرط، ومعنـــى فعـــل الشرط، فـــ " ائتني " مثلا، ستكون في معنى:" إنْ تأتني "، وهذا غير موجود فـــي

– المقتضب(٢/٨٠).

(١) ينظر:تسهيل الفوائد(٢٣٢)، وشرح التسهيل(٤/٣٩، ٤٠)،وشرح الكافية الشافية(٣/١٥٥١).

(٢) فُهم هذا من قول سيبويه:" وزعم الخليل أن هذه الأوائل[يقصد أنواع الطلب] كلها فيها معنى " إنْ "؛ فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال" ائتني آتك " فإن معنى كلامه: إن يكُنْ منك إتيـــانٌ آتك... ". الكتاب(٣/٩٤).

(٣) قال في حديثه عن جزم الفعل بعد الطلب:" وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جـــواب " إنْ تأتِني " بـــ " إنْ تأتِني "؛ لأنهم جعلوه معلَّقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن " إنْ تأتِني " غير مستغنية عن " آتِك ". – الكتاب(٣/٩٣، ٩٤).
وعلق عليه السيرافي قائلا:" تجَوَّزَ سيبويه في عبارته عن جزم هذه الأشياء(يقصـــد أنـــواع الطلب)، فأوهم أن هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها، كما أن حرف الشرط وفعله هو الجازم للجواب...وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ، واتساع، كما اتسع في نصب الظرف، فقال في نحو قولك: " زيدٌ خلفَك " نُصِبَ بما قبله، والحقيقة فيه أن الناصب هو " اســـتقرَّ ". شـــرح كتاب سيبويه(٣/٣٠٠).

(٤) شرح جمل الزجاجي(٢/٨٦١).

(٥) شرح الكافية الشافية(٣/١٥٥١).

(٦) ينظر:شرحه على ألفية ابن مالك(٤٨٦، ٤٨٧).وذكره السيوطي في همع الهوامع(٢/٣١٦).

(٧) ينظر: أوضح المسالك(٤/١٨٧).

(٨) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٣٠٩).

(٩) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٤/١٢٥٧)، والتصريح(٢/٢٤١).

لسانهم، يضاف إليه أن معنى:" إنْ تأتني " غير طلبي، فلو تضمنه فعل الطلب لكان طلبًا غير طلبٍ في آنٍ واحد(١).

رابعا: أن التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنه يدل عليه بالالتزام(٢).

خامسا: أنه يقتضي كون العامل جملة(٣)، و هذا لا نظير له(٤).

سادسا: أن الشرط لابد له من فعل، وليس جائزا أن يكون هو الطلب نفسه، ولا مضمَّنًا له مع معنى حرف الشرط؛ لما فيه من التعسف و زيادة مخالفة الأصل(٥). ولا مقدرا بعده؛ لامتناع(أو قُبح) إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه(٦).

الثاني: أن لفظ الطلب هو الجازم للجواب، ليس بنفسه ولكن لأنه ناب عن الشرط، أي: إن جملة الشرط حُذفتْ، وأُنيبَ الطلبُ في العمل منابها فجَزَمَ الجوابَ، كما أنيبَ " ضربًا " عن " اضربْ " في نحو:" ضربًا زيدًا "(على الأصح). وهو مذهب السيرافي(٧)، والفارسي(٨).

وصححه ابن عصفور، حيث قال: "واختُلِفَ في سبب جزم هذه الجمل ما بعدها، فمنهم من ذهب إلى أنها جَزَمَتْ لكونها متضمنة معنى الشرط؛ لأنك إذا قلت: "أَطع اللهَ يَغفرْ لك" فإنما جُزم جواب"أطع الله" لأنه ضُمِّنَ معنى "إنْ تُطعْ".

ومنهم من ذهب إلى أنها إنما جَزَمَتْ لنيابتها مناب الشرط وفعلِه، فالأصل عندهم في " أَطع اللهَ يَغفرْ لك ": إنْ تُطِع اللهَ يَغفرْ لك، فحُذِفَ" أَطِع اللهَ " وأُقيم " إنْ تُطِع اللهَ " مقامه. وهذا هو الصحيح؛ لأن العامل لا يوجَدُ جملة في موضع،

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٣٠٩).
(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٤/١٢٥٧).
(٣) أي: جملة الطلب النائبة عن الشرط. ورُدَّ بأن العاملَ الفعلُ وحده.
– ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٣١١).
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(٢/١٩٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٤/١٢٥٧)، وهمع وهمع الهوامع(٢/٣١٦).
(٥) لأن تضَمَّنَ الطلبِ معنى الحرف مخالفٌ للأصل، فتضمُّنُه معنى الحرف ومعنى فعل الشرط الشرط معًا فيه زيادة مخالفة للأصل. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٣١٠).
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم(٤٨٦، ٤٨٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٤/١٢٥٧).
(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه(٣/٣٠٠).
(٨) ينظر: المسائل المنثورة(١٦٤)، الإيضاح(٢٥٣).

وإذا كان التقدير في" أَطع اللهَ يَغفرْ لك "على ما ذُكِرَ من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لا بحق الأصالة "[١].

ورد بما يلي:

أولا: " أن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط؛ إذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط "[٢].

ثانيا: أنه يقتضي أيضا كون العامل جملة كالرأي الأول.

ثالثا: أن " زيدًا " في " ضربًا زيدًا " منصوب بفعل محذوف، وليس بالمصدر نفسه[٣].

الثالث: أن جازم الجواب أداة شرطٍ مقدَّرة[٤]هي وفعل الشرط، دلَّ عليهما الطلب المذكور؛ وذلك لقربه من الشرط، وشبهه به في احتمال الوقوع وعدمه؛ فصلح أن يدل عليه، ويُجزم الجوابُ بعده[٥] وهو مذهب جمهور النحاة، واختاره أبو حيان[٦]، والمرادي[٧]، والأشموني[٨]، وأقرَّه ابن الناظم مخالفًا أباه[٩]، وأقره وأقره ابن هشام في التوضيح[١٠]، وصحَّحَه في شرح شذور الذهب[١١]، ورجَّحَه الشيخ خالد[١٢]، وأكثر المتأخرين.

---

(١) شرح الجمل(٢/١٩٢).
(٢) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٣٠٩). وينظر: التصريح(٢/٢٤١).
(٣) اختُلف في هذه المسألة، والراجح أن العامل هو المصدر النائب عن الفعل بجهة نيابته عن الفعل وليس بجهة المصدرية. ينظر: حاشية يس على التصريح(٢/٢٤١، ٢٤٢).
(٤) قال الصبان : " والظاهر أنه يتعين تقدير " إنْ " لأنها أمُّ الأدوات، بل صرحوا بأنه لا يُحذَفُ يُحذَفُ منه إلا هي ".
– حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٣١٠).
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم(٤٨٦).
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب(٤/١٦٨٣).
(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٤/١٢٥٧).
(٨) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٣١٠).
(٩) ينظر: شرح ألفية ابن مالك(٤٨٦).
(١٠) ينظر: أوضح المسالك(٤/١٨٧).
(١١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام(٣٦٠).
(١٢) ينظر: التصريح(٢/٢٤١).

الرابع: أن جازم الجواب لام أمرٍ مقدَّرة، فقولنا: "ألا تنزلُ عندنا تُصِبْ خيرًا " معناه:" لِتُصِبْ خيرا ".

ورده الأشموني قائلا:" وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوُّزٍ وتكلُّفٍ[(١)]"[(٢)].

- فعلى الرأيين الأول والثاني العاملُ مذكورٌ، وهو(لفظ الطلب)إلا أنه جَزَمَ على الأول لتضمُّنِه معنى حرف الشرط، وعلى الثاني لنيابته عنه، فهما مختلفان في العلة فقط. وأما على الرأيين الثالث والرابع فالعاملُ مقدَّرٌ[(٣)].

اختيار الجوجري:

رجَّحَ الشيخ الجوجريُّ مذهبَ جمهورِ النحاةِ القائل بأن جواب الطلب مجزوم بحرف شرط مقدر دَلَّ عليه الطلب، مستندًا إلى أنه اختيار أكثر المتأخرين، ومنهم ابن هشام.

الترجيح:

ما ذهب إليه الجمهور، واختاره أكثر المتأخرين، ورجحه الجوجري هو الراجح؛ لما يلي:

أولا: أن التقدير أسهل من التضمين؛ لأن التقدير زيادة بغير تغيير، بخلاف التضمين فإنه زيادة بتغيير الأصل.

ثانيا: سلامته من التجوُّز والتكلف.

ثالثا: سلامته من الردود الأخرى التي رُدَّتْ بها بقية الآراء.

---

(١) أي: لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع إلا بتجوز وتكلف في بعض المواضع، نحو: أكرمني أُكرمْك، أما التجوز فلِمَا قيل من أن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي، وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل؛ فلا يحسن تخريج الكثير عليه ". حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٣١٠).

(٢) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٣١٠).

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٣٠٩).

المبحث السابع
عمل الفعل

ويشتمل على مسائلتين:

الأولى: الإلغاء والتعليق في المفعولين الثاني والثالث في باب " أعلمَ " و " وأرَى ".

الثانية: أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية.

المسألة الأولى

الإلغاء والتعليق في المفعولين الثاني والثالث في باب " أعلمَ " و " أرَى"

قال الجَوْجَرِيُّ:" يجري في المفعولين الثاني والثالث من مفاعيل " أعلمَ " و " وأرَى " إلغاء العامل وتعليقه بالنسبة إليهما على الصحيح، خلافا لمن منعهما مطلقا، ولمن منعهما في المبني للفاعل دون المبني للمفعول. وقد جاء على الإلغاء قول بعض العرب:" البركةُ أعلمَنَا اللهُ مع الأكابر "، وقول الشاعر:

وأنت – أراني اللهُ – أمنعُ عاصمٍ ∴ وأرأفُ مُسْتَكْفًى وأسْمَحُ واهبِ[1]

وعلى التعليق﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[2] الآية"[3].

الدراسة:

الإلغاء هو: إبطالُ العملِ لفظًا ومحلًّا[4] لغير مانعٍ، على سبيل الجواز[5].

والتعليق هو: إبطالُ العملِ لفظًا لا محلًّا[6]؛ لمانعٍ، على سبيل الوجوب[7].

---

(١) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، استشهد به ابن مالك في شرحه للتسهيل(١٠٣/٢)، وأنشد بيتا قبله، وهو:

وكيف أبالي بالعِدا ووعيدِهم ∴ وأخشى ملمَّاتِ الخُطوبِ الصوايبِ

والبيتان(أو بيت الشاهد وحده) بلا نسبة في: أوضح المسالك(٨٠/٢)، والمساعد(٣٨١/١)، والمقاصد الشافية (٥١٥/٢)، والتصريح(٢٦٦/١)، وهمع الهوامع(٥٠٦/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣٩/٢).

والشاهد فيه: قوله:" وأنت – أراني اللهُ – أمنعُ عاصمٍ " حيث ألغيت" أرَى " عن العمل في المفعولين الثاني والثالث لتوسطها مبنية للفاعل بين معموليها؛ فانفصل الأول" أنت " ورُفع محلا على الابتداء، ورفع الثاني" أمنعُ " خبرا، وأصله: أرانيكَ اللهُ أمنعَ عاصمٍ(أو: أراني اللهُ إياك أمنعَ عاصمٍ)الياء مفعولٌ أول، والكاف مفعول ثانٍ، و" أمنعَ " مفعول ثالث.

(٢) سبأ/٧.

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري(٦٧١/٢، ٦٧٢).

(٤) ويقال:" إبطال العمل لفظًا ومعنًى "، ويقال أيضا:" إبطالُ العملِ لفظًا وتقديرًا ". وكلها تؤدي المراد نفسه. – ينظر: شرح التسهيل(٨٨/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٥٥٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش(٨٦/٧).

(٥) إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة عند توسطها بين مفعوليها، أو تأخرها عنهما جائز(غير واجب) في المفعولين عند جمهور النحاة(خلافا للأخفش وابن أبي الربيع). ينظر: همع الهوامع(٤٩٠/١).

(٦) لهذا سُمي تعليقا؛ لأن فيه عدم قطع بإبطال عمل الأفعال المعلَّقة، فهي معلَّقة لفظا، عاملة معنًى(محلا).

(٧) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور(٣١٩/١)،وشرح التسهيل(٨٨/٢)،وارتشاف الضرب(٢١١٤/٤).

والأصل في الإلغاء والتعليق أن يكونا في الأفعال القلبية المتصرفة الناصبة مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وبهما يعود مفعولَا هذه الأفعال إلى أصلهما(١).

والإلغاء جائز عند توسط هذه الأفعال بين مفعوليها، أو تأخرها عنهما، لغير مانعٍ، نحو: زيدًا ظننتُ شجاعًا، وزيدًا شجاعًا ظننتُ، ويجوز: زيدٌ ظننتُ شجاعٌ، وزيدٌ شجاعٌ ظننتُ.

والتعليق واجبٌ عند وجود مانعٍ من عمل هذه الأفعال، بأن يُفصَل بينها وبين معموليها بما له صدرُ الكلام، كـ لام الابتداء، نحو: ظننتُ لَزيدٌ شجاعٌ، والاستفهام، نحو: علمتُ أزيدٌ سافر أم عمرو، والنفي، نحو: علمتُ ما خالدٌ كريمٌ، ولام القسم، نحو: أحسبُ لَيقومَنَّ بكرٌ.

وأما" أَعلَمَ" و" أَرَى" فتُعدِّيهما الهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، أصل الثاني والثالث منهم المبتدأ والخبر، نحو: أعلمت زيدًا عمرًا شجاعًا، وأريتُ خالدًا الحقَّ منجيًا. وأُلحِقَ بهما أفعالٌ ضُمِّنتْ معناهما، ومنها: نَبَّأَ، وأَنبأَ، وخَبَّرَ، وأَخبرَ، وحَدَّثَ، وعَرَّف، وأَشعَرَ، وأَدرَى، وغيرها(٢).

واختلف النحاة في إلغاء وتعليق" أَعلَمَ" و" أَرى " وما أُلحق بهما عن المفعولين الثاني والثالث(٣)، ورجوعهما إلى أصلهما من المبتدأ والخبر إلى ثلاثة مذاهب(٤):

الأول: الجواز مطلقا، حملا لما ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منهم المبتدأ والخبر على ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فمثال الإلغاء: عمرٌو أَعْلَمتُ زيدٌ مسافرٌ، ومثال التعليق: أَعْلَمتُ عمرًا لَزيدٌ مسافرٌ. وهو ظاهر

---

(١) هذه الأفعال من أخوات " ظن "، وتسمى الأفعال القلبية(أو أفعال القلوب)؛ لتعلق معانيها بالقلب، وهي قسمان: ما يدل على اليقين:(علِمَ، ورأى، ووَجَدَ(بمعنى: علِمَ)، ودَرَى، وألفَى(بمعنى: علِمَ). وما يدل على الرجحان: ظَنَّ، وحسِبَ، وخالَ، وزَعَمَ، وعَدَّ، وحَجَا، وجَعَلَ(بمعنى: اعتقَدَ).

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد(٧٤)، وشرح الكافية الشافية(٥٦٩/٤-٥٧١)، وأوضح المسالك(٨٠/٢)، والتصريح(٢٦٤/١، ٢٦٥).

(٣) وأما المفعول الأول فلا يجوز إلغاء الفعل عن العمل فيه، ولا تعليقه عنه باتفاق.
- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٥٧١/٢)، والمقاصد الشافية(٥١٥/٢).

(٤) ينظر هذا الخلاف في: شرح التسهيل(١٠٣/٢، ١٠٤)، وارتشاف الضرب(٢١٣٥/٤، ٢١٣٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٥٧١/٢)، والمقاصد الشافية(٥١٥/٢- ٥١٧)، والتصريح(٢٦٦/١)، وهمع الهوامع(٥٠٥/١، ٥٠٦).

كلام سيبويه[١]، وصححه ابن مالك[٢]، ووافقه المرادي[٣]، وابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥]، والسلسيلي[٦]، وأكثر المتأخرين[٧].

قال ابن مالك:"....ومنع قومٌ الإلغاء والتعليق في " أَعلمَ " و" أَرَى " وأخواتِهما مطلقا، وخص بعضهم ذلك بالمبني للفاعل، وهو اختيار الجزولي، والصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة..."[٨].

وإلى هذا أشار في ألفيته بقوله:

إلى ثلاثةٍ " رَأَى " و" عِلمَا " ∴ عَدَّوا إذا صار " أرَى " وأَعلَمَا[٩]

وما لمفعولَيْ " علمتُ " مطلقا ∴ للثانِ والثالثِ أيضًا حُقِّقا

وهذا الرأي مؤيَّدٌ بالسماع والقياس:

فأما السماع فمنه: ما سُمع من إلغاء "أَعلمَ" مبنيًّا للفاعل فيما حُكي من قولهم:" البَرَكةُ أَعلَمَنَا اللهُ مع الأكابرِ "[١٠]

وإلغاء" أَرَى "(بمعنى: أعلمَ) مبنيًّا للفاعل في قول الشاعر:

وأنت – أَراني اللهُ – أمنعُ عاصمٍ ∴ وأرأفُ مُسْتَكْفًى وأسْمَحُ واهبِ

وجعل ابن مالك[١١] وغيره من النحويين[١٢] والمعربين[١٣] من تعليق "نَبَّأ"

---

(١) ينظر: الكتاب(١٤٨/٣).
(٢) ينظر: تسهيل الفوائد(٧٤)، وشرح التسهيل(١٠٢/٢-١٠٤)، وشرح الكافية الشافية(٥٧٤/٢، ٥٧٥).
(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٥٧١/٢).
(٤) ينظر: أوضح المسالك(٨٠/٢، ٨١)
(٥) ينظر: المساعد(٣٨١/١، ٣٨٢)، وشرح ابن عقيل(٦٥/٢).
(٦) ينظر: شفاء العليل(٤٠٨/١).
(٧) ينظر: المقاصد الشافية(٥١٥/٢)، والتصريح(٢٦٦/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣٩/٢، ٤٠).
(٨) شرح التسهيل(١٠٣/٢).
(٩) متن ألفية ابن مالك(٢١).
(١٠) ينظر هذا القول في: شرح التسهيل(١٠٣/٢)، وأوضح المسالك(٨٠/٢)، وشرح ابن عقيل(٦٥/٢)، والتصريح(٢٦٦/١)، وهمع الهوامع(٥٠٦/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣٩/٢).
(١١) ينظر: شرح التسهيل(١٠٣/٢).
(١٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٥٧١/٢)، أوضح المسالك(٨١/٢)، والتصريح (٢٦٦/١)، والمساعد(٣٨٢/١).
(١٣) ينظر: الدر المصون(١٥٤/٩، ١٥٥).

(بمعنى: أعلمَ) مبنيًّا للفاعل قوله تعالى:﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾(١).

وجعل(٢)من تعليق" أَدرَى" مبنيًّا للفاعل قوله تعالى:﴿ ومَا أدرَاكَ مَا يَومُ الدِّين ﴾(٣).

وسُمع إلغاء " نَبَّأ " مبنيًّا للمفعول في قول الشاعر:

حَـــذَارِ فقـــد نُبِّئْـــتُ إنَّـــكَ لَلَـــذي ∴ سَـتُجزَى بمـا تَسـعَى فتَسـعَدُ أو تَشـقَى(٤)

وأما القياس فبحمل ما ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منهم المبتدأ والخبر على ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ لما بين هذه الأفعال مـــن المشابهة اللفظية والمعنوية، ولما بين مفعولاتها من المشابهة في الأصل(٥).

الثاني: المنع مطلقا؛ وذلك لأن مبنى الكلام عليهما؛ فلا يجيء بعدما مضـــى الكلام على الابتداء(٦). وهو مذهب أبي علـــي الشـــلوبين(٧)، وابـــن القـــواس(٨)، وابن أبي الربيع(٩)، وابن جمعة الموصلي(١٠).

---

(١) سبأ/٧. قال الشيخ خالد" فالكاف والميم مفعول أول، وجملة(إنَّكم لفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) في محـــل نصـــب، سدت مسدَّ المفعول الثاني والثالث، والفعل معلَّقٌ عن الجملة بأســـرها بـــاللام؛ ولـــذلك كُســـرت" إنَّ "...وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سَدَّ مسدَّ المفعولين". التصريح(٢٦٦/١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل(١٠٣/٢).

(٣) الانفطار/١٧.

(٤) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل(١٠٣/٢)، وأوضـــح المسالك(٨١/٢)، والمساعد(٣٨٢/١)، والمقاصد الشـــافية(٥١٦/٢)، والتصـــريح(٢٦٦/١)، وهمع الهوامع(٥٠٦/١).
والشاهد فيه: قوله:" نُبِّئْتُ إنَّكَ للذي..." حيث عُلِّقت" نُبِّئَ " المبنية للمفعول عن العمل لفظا في جملة" إنَّكَ للذي..."التي سدت مسد مفعوليها الثاني والثالث،وأنيب الأول عن الفاعل. والمعلِّق لها اللام الواقعة في خبر" إنَّ "؛ ولذلك كُسرت همزة " إن "، ولو لم تُعلَّق عنها لفُتحتْ.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية(٥١٥/٢).

(٦) ينظر: همع الهوامع(٥٠٥/١).

(٧) تبع الشلوبين الجزوليَّ في شرحه الكبير للمقدمة الجزوليـــة(٧٠٦/٢، ٧٠٧) فمنـــع الإلغـــاء والتعليق مطلقا في جميع أفعال هذا الباب، ونسبه للمحققين، بينما في التوطئة(٢٠٧) أجازهما في " أرى " التي بمعنى " أظن " ومنعهما في " أعلمَ " وبقية الأفعال.
– ينظر: شرح التسهيل(١٠٣/٢)، وارتشاف الضـــرب(٢١٣٦/٤)، والتصـــريح(٢٦٦/١)، وهمع الهوامع(٥٠٦/١).

(٨) ينظر رأيه في: شرحه على ألفية ابن معطي(٥٢٠/١)، وهمع الهوامع(٥٠٥/١).

(٩) ينظر رأيه في: البسيط في شرح الجمل(٤٥٤/١-٤٥٦)، وارتشـــاف الضـــرب(٢١٣٦/٤)، والتصريح(٢٦٥/١).

(١٠) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب(٢١٣٦/٤).

الثالث: التفصيل، فإن كانت هذه الأفعال مبنية للفاعل لم يجز إلغاؤها ولا تعليقها، سواء توسطتْ أم تأخرتْ، نحو: زيدًا أَنبأتُ عمرًا خيرَ الناسِ، وزيدًا عمرًا أخاك أَعلمتُ؛ لأن الفعل لو أُلغيَ أو عُلِّقَ في هذه الحالة فسيكون مُعمَلًا مُلغًى في آنٍ واحدٍ، وهذا تناقض(١). وإن كانت مبنية للمفعول جاز إلغاؤها وتعليقها، نحو: زيدٌ نُبِّئتُ عالمٌ، وزيدٌ أخوك أُعلِمتُ، أُلغي الفعل الأول لتوسطه، والثاني لتأخره، ويجوز إعمالهما؛ لأن الفعل ببنائه للمفعول ورفعِ الأولِ نائبًا عن الفاعل يصير كصورته في التعدي إلى اثنين(٢). وهو مذهب أبي بكر خطاب(٣)، والجزولي(٤).

اختيار الجوجري:

صحَّحَ الشيخُ الجوجريُّ المذهب الأول الذي عليه ظاهر كلام سيبويه، وصححه ابنُ مالكٍ وأكثرُ المتأخرين، القائل بجواز الإلغاء والتعليق في المفعولين الثاني والثالث من مفاعيل " أَعلمَ " و" وأَرَى " وما أُلحِق بهما، واستدل لذلك بما سُمع عن العرب نثرا وشعرًا، خلافا لمن منعهما مطلقا، ولمن منعهما في المبني للفاعل دون المبني للمفعول.

الترجيح:

الراجح هو المذهب الأول الذي صححه ابن مالك والجوجري وغيرهما؛ لتأيُّدِه بالسماع والقياس.

---

(١) ينظر: التصريح(١/٢٦٦).
(٢) ينظر: التصريح(١/٢٦٦).
(٣) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب(٤/٢١٣٦)، والتصريح(١/٢٦٦).
(٤) ينظر رأيه في: المقدمة الجزولية(٨٣)، وارتشاف الضرب(٤/٢١٣٦)،وهمع الهوامع (١/٥٠٥).

المسألة الثانية

أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية

قال الجَوْجَرِيُّ:" تَرك الشيخُ حدَّ أسماءِ الأفعال[1]؛ لما في حقيقتها من الاختلاف، فإن بعض البصريين ذهب إلى أنها أفعال، واستُعملتْ استعمالَ الأسماءِ. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقةً. والصحيح أنها أسماء؛ لقبولها التنوين والتعريف، ولمخالفة أوزانها أوزان الأفعال "[2].

الدراسة:

اسم الفعل هو: ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالًا[3]، غير متصرِّف تَصرُّفَ الأفعال[4] ولا تَصرُّفَ الأسماء[5].

وهو كالفعل ثلاثة أقسام: اسم فعل أمر كـ صَهْ، بمعنى: اسكت. واسم فعل ماضٍ كـ شَتَّانَ، بمعنى: افترقَ. واسم فعل مضارع، كـ أَوَّهْ، بمعنى: أتوجَّعُ.

واختلف النحاة في حقيقة أسماء الأفعال إلى خمسة مذاهب[6]:

الأول: مذهب جمهور البصريين: أنها أسماء حقيقية[7].

---

(١) ترك ابن هشام تعريف اسم الفعل في متن شذور الذهب(٢٧)، وشرح شذور الذهب(٤٠٩)، وعرفه في التوضيح(٨١/٤) تعريفا مبهما، غير موضح فيه ماهية أسماء الأفعال؛ خروجا من الخلاف. وقد نقلته عنه هنا.

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري(٧١٠/٢، ٧١١).

(٣) نيابتها عن الفعل استعملا يعني: أنها لا تتأثر بالعوامل، فهي عاملة غير معمولة، بخلاف المصادر النائبة عن الفعل، فهي في معنى الأفعال لكنها تتأثر بالعوامل.
– ينظر: تسهيل الفوائد(٢١٠)، وأوضح المسالك(٨١/٤)، وهمع الهوامع(٨١/٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٩٤/٣).

(٤) أي: لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان.

(٥) أي: لا تكون مبتدأة، ولا فاعلا، ولا مفعولا به...إلخ.

(٦) ينظر هذا الخلاف في: ارتشاف الضرب(٢٢٨٩/٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١١٥٩/٤)، والمساعد(٦٣٩/٢)، وهمع الهوامع(٨١/٣، ٨٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٩٥/٣، ١٩٦)، واسم الفعل(٣٦، ٣٧).

(٧) قال سيبويه:" واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمَر؛ وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبَلُ وفي يومك...". الكتاب(٢٤٢/١).
وقال المبرد:" هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وُضعت للفعل تدل عليه، فأُجريت مجراه ما كانت في مواضعها...". المقتضب(٢٠٢/٣).

الثاني: مذهب الكوفيين: أنها أفعال حقيقية؛ لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان(١).

الثالث: مذهب بعض البصريين: أنها أفعال استُعملتْ استعمال الأسماء(٢).

الرابع: مذهب أبي القاسم بن القاسم الأندلسي(٣): أن المنقول منها من ظرف(٤) أو مصدر(٥) باقٍ على اسميته، وما عداه فعلٌ.

الخامس: مذهب أبي جعفر بن صابر(٦): أنها ليست أسماء ولا أفعالا ولا حروفا، بل هي قسم برأسه يسمى "خالفة(٧)".

ونسبه السيوطي إلى الزعم قائلا: "زعمها ابن صابر قسمًا رابعًا زائدًا على أقسام الكلمة، سماه الخالِفة"(٨).

وحكى الأشموني إجماع النحاة على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة(الاسم، والفعل، والحرف)، غير معتَدٍّ برأي ابي جعفر، فقال: "والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يُعتدَّ بخلافه"(٩).

وفسره الصبان قائلا:" قوله:" إلا من لا يُعتدَّ بخلافه " هو أبو جعفر بن صابر، فإنه زاد اسم الفعل مطلقًا، وسماه خالِفةً، والحقُّ أنه من أفراد الاسم "(١٠).

---

(١) قال السيوطي:"وزعمها الكوفية أفعالا؛ لدلالتها على الحدث والزمان"همع الهوامع (٨٢/٣).
(٢) قال الصبان:" والأولى عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحدٌ، وأن الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة ". حاشية الصبان على شرح الأشموني(١٩٥/٣).
(٣) هو: عبد الحمن بن علي بن يحي بن القاسم أبو القاسم الأندلسي الخضراوي النحوي، الفقيه، الفقيه، روى عن أبيه وعن ابن ملكون، وأخِذ عنه كتابُ سيبويه، توفي سنة(٦٠٨ه). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة(٨٤/٢، ٨٥).
– وينظر رأيه في: ارتشاف الضرب(٢٢٨٥/٥) وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٩٥/٣، ١٩٦).
(٤) نحو: دونَك زيدًا.
(٥) نحو: رويدَ زيدًا.
(٦) هو: أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير. تنظر ترجمته في بغية الوعاة(٣١١/١).
– وينظر رأيه في: ارتشاف الضرب(٢٢٨٥/٥)، وهمع الهوامع(٨٢/٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٩٦/٣).
(٧) أي: خالفةُ الفعلِ، والمراد: خليفتُه ونائبُه في الدلالة على المعنى.
(٨) همع الهوامع(٨٢/٣).
(٩) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٣/١).
(١٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني(٢٣/١).

اختيار الجوجري:

صحَّحَ الشيخ الجوجري مذهب جمهور البصريين القائل بأن أسماء الأفعال أسماء حقيقية؛ وعَلَّلَ لذلك بعلتين، إحداهما: قبولها التنوين والتعريف، والأخرى: مخالفة أوزانها أوزان الأفعال، وذكر مذهبين آخرين في المسألة.

الترجيح:

الراجح ما ذهب جمهور البصريين، و اختاره أكثر المتأخرين(١)، وصححه الجوجري من أن أسماء الأفعال أسماءٌ حقيقية؛ وذلك لما يلي:

أولا: أن أسماء الأفعال تلحقها العلامات الخاصة بالأسماء، ومنها:

تنوين التنكير؛ فرقًا بين النكرة(المنون) والمعرفة(غير المنون) منها، نحو: صَهْ وصهٍ، ومَهْ ومهٍ، وإيهْ وإيهٍ، وأُفٌّ وأفٍّ، وهذا التنوين من خصائص الأسماء المبنية(٢).

الألف واللام في " النجاءَك " بمعنى: انجُ(عند بعض النحاة)(٣).

الإضافة في" رُويدَكَ، ودونَك، وعندك، ووراءك، ومكانَك، وحَذَرَك "(٤).

١ – التصغير في" رُوَيدَك "(٥).

علامة التأنيث في" هيهات " بالتاء، و" هيهاه " و" أولاه " بالهاء، والألف في "أُفَّى" بزنة "حُبْلَى" لغةٌ في "أُفّ" بمعنى"أتضجَّرُ(٦).

---

(١) قال المرادي:" والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال ". توضيح المقاصد والمسالك(١١٥٩/٤).
وقال الأشموني:" كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين" . شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٩٥/٣). وينظر أيضا: شرح ابن الناظم(٤٣٧)، وشرح ابن عقيل(٣٠٥/٣)، والتصريح(١٩٥/٢).

(٢) ينظر: الخصائص(٤٤/٣)، وأوضح المسالك(٩٠/٤)، وشرح ابن عقيل(٣٠٥/٣)، والمقاصد والمقاصد الشافية(٤٩٥/٥)، والتصريح (٣٢/١) و(٢٠٠/٢، ٢٠١)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(١٩٥/٣)، واسم الفعل(٣٩).

(٣) ينظر: الكتاب(٢٤٢/١)، والمقاصد الشافية(٤٩٥/٥)، واسم الفعل(٤٤).

(٤) ينظر: الخصائص(٤٥/٣)، والمقاصد الشافية(٤٩٥/٥)، واسم الفعل(٤٧).

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

(٦) ينظر: الخصائص(٤٥/٣)، واسم الفعل(٤٧).

التثنية في "دُهْدُرَّيْنِ"[١] بمعنى: بطَلَ[٢]، والجمع في" هيهات "على قولٍ[٣].

ثانيا: حُكيَ بناء ما كان على وزن" فَعَالِ " من أسماء الأفعال، مختومًا بالراء، بعد التسمية به، نحو: جاءَ نَظَارِ، ورأيت نَظَارِ، وسلمت على نَظَارِ[٤].

ثالثا: أن بعض أسماء الأفعال منقول من المصدر، أو الظرف، أو المجرور بحرف، وكلها أسماء[٥].

رابعا: أن أسماء الأفعال تخالف صيغُها وأوزانُها صيغَ الأفعالِ وأوزانَها[٦].

خامسا: أن بعض أسماء الأفعال يكون على حرفين أصالة، مثل: صَهْ، ومَهْ، والفعل لا يكون كذلك[٧].

سادسا: أن أسماء الأفعال لا تقبل علامات الأفعال، ولا تتصرف تصرفها[٨].

سابعا: أن أسماء الأفعال لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، ولو كانت أفعالا لاتصلت بها[٩].

ثامنا: أن اسم الفعل الطلبي لا تلحقه نون التوكيد لا ثقيلة ولا خفيفة، بخلاف الفعل الطلبي[١٠].

---

(١) جاء في المثل:" دُهْدُرَّيْنِ سعدُ القَيْنِ " وأصله: أن قَيْنًا(حدَّادًا) ادَّعى أن اسمه سعد، فدُعي به زمانا ثم تبين كذبه، فقيل له هذا المثل، ومعناه: جمعت باطلين يا سعد القين، فالقين مشهور بالكذب في السُّرى، وانضم إليه انتحال الاسم. وصار يضرب لكل من جاء بباطلين. ينظر: المستقصى(٨٣/٢)، ولسان العرب(ده در _١٤٣٧/٢).

(٢) جاء في اللسان(ده در _١٤٣٧/٢):" الدُّهْدُرُّ: الباطل، ومنه قولهم: دُهْدُرَّيْن، ودُهْدُرَّيْه للرجل الكذوب...".
وقال ابن جني:" وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد مما هو دون الثلاثة، بل الغرض فيها التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى، كقولك" بطلَ بَطَلَ....وكذلك قولهم: " دُهْدُرَّيْن "أي: بطلٌ بُطْلًا بعد بُطلٍ". الخصائص(٤٤/٣، ٤٥).

(٣) ينظر: اسم الفعل(٤٦).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٢٨/٤)، واسم الفعل(٤٠).

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(١٩٥/٣، ١٩٦)، واسم الفعل(٤٥).

(٦) ينظر: الكتاب(٢٤٢/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١١٥٩/٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(١٩٥/٣)، واسم الفعل(٤٤).

(٧) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(١٩٥/٣) واسم الفعل(٤٥).

(٨) ينظر: الكتاب(٢٤٢/١، ٢٤٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١١٥٩/٤)، واسم الفعل(٤٤).

(٩) ينظر: الكتاب(٢٤٢/١)، والمقاصد الشافية(٤٩٥/٥)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(١٩٥/٣)، واسم الفعل(٤٥).

(١٠) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(١٩٥/٣).

المبحث الثامن
التـوابع

ويشتمل على مسألة واحدة :

- وقوع بدل البعض من الكل في النصف وما فوقه.

وقوع بدل البعض من الكل في النصف وما فوقه

قال الجَوْجَرِيُّ:" ...الثاني[١]: بدل البعض من الكل، سواء كان ذلك البعض نصفًا نصفًا أو أقل أو أكثر، على الصحيح. نحو: أكلت الرغيفَ نصفَه أو ثُلُثَه أو ثُلُثَيه، خلافا لمن زعم أنه لا يكون إلا فيما دون النصف، نحو قوله تعالى:﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إليهِ سَبيلًا﴾[٢].فإنه بدل بعض من(الناس) في قوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ﴾[٣] البَيْتِ﴾[٣] "[٤].

الدراسة:

البدل هو التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا بلا واسطة[٥].

ومن أقسامه: بدل البعض من الكل، وهو: ما كان البدل فيه جزءا من المبدل منه.

واختلف النحاة فيما يقع فيه، على النحو التالي:

ذهب جمهور النحاة[٦] إلى أنه يقع فيما كان البدل فيه جزءا من المبدل منه سواء أكان هذا الجزء أقل من البعض المتروك(المبدل منه) نحو: أكلت الرغيفَ ثلثَه[٧]، أو مساويًا له، نحو: أكلت الرغيفَ نصفَه[٨]، أو أكثرَ منه، نحو: أكلت الرغيفَ ثُلُثَيه[٩].

---

(١) من أقسام البدل. ينظر: متن شذور الذهب(٣١)، وشرح شذور الذهب لابن هشام(٤٤٦).
(٢) آل عمران/٩٧.
(٣) آل عمران/٩٧.
(٤) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٧٨٧).
(٥) ينظر: أوضح المسالك(٣/٣٩٩)، والتصريح(٢/١٥٥)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/١٢٣).
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم(٣٩٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣/١٠٣٧)[نسبه للبصريين فقط]، وأوضح المسالك (٣/٤٠٢)، والتصريح (٢/١٥٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/١٢٤)، والتوابع في الجملة العربية (١٥٥).
(٧) الثلث أقل من الباقي وهو الثلثان.
(٨) النصف مساوٍ للباقي وهو النصف الآخر.
(٩) الثلثان أكثر من الثلث الباقي.

قال ابن هشام:"...الثاني: بدل بعض من كل، وهو بدلُ الجزءِ من كلِّه، قليلا كان ذلك الجزء، أو مساويًا، أو أكثر، كـــ أكلت الرغيفَ نصفَه أو ثُلُثَه أو ثُلُثَيه "(١).

ومما يُرَجَّحُ فيه أن يكون البدل جزءا أقل من الجزء المتروك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليهِ سَبيلًا ﴾(٢) ففي (مَنْ) عدة أوجه، أَرْجَحُها: أنها بدلٌ من(الناس) بدلَ بعضٍ من كلٍّ(٣).

وذهب الكسائي وهشام(٤) إلى أن بدل البعض لا يقع إلا فيما دون النصف، فالمساوي للمبدل منه، والأكثر منه ليسا عندهما من بدل البعض(٥).

اختيار الجوجري:

صحح الشيخ الجوجري مذهب الجمهور القائل بأن بدل البعض من الكل يكون في النصف وفيما قل عنه أو زاد عليه، خلافا لمن زعم أنه لا يكون إلا فيما دون النصف- يقصد الكسائي وهشام - واستدل على ذلك بالآية الكريمة.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه جمهور النحاة، وصححه الجوجري؛ لورود السماع به؛ ولانتفاء الحجة لدى من خص بدل البعض من الكل بما دون النصف، فالنصف وما دونه وما فوقه كلٌّ يصدق عليه اسم الجزء من الكل.

---

(١) أوضح المسالك(٤٠٢/٣).
(٢) آل عمران/٩٧.
(٣) ذكروا في إعراب(من) خمسة أوجه أخرى: أن تكون بدل كل من كل، وأن تكون خبرا لمبتدأ لمبتدأ مضمر، والتقدير: هو مَنْ استطاع، وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر، والتقدير: أعني من استطاع، وأن تكون فاعلا للمصدر(حِجّ) وهو مضاف إلى مفعوله، والتقدير: ولله على الناس أن يحج من استطاع منهم سبيلًا البيتَ، وأن تكون شرطية والجزاء محذوف دل عليه المتقدم، والتقدير: من استطاع منهم سبيلا فلله عليه أن يحج البيتَ.
واستدل بهذه الآية الكريمة من لم يشترط اشتمال بدلي البعض والاشتمال على ضمير عائد على المبدل منه، وصححه ابن مالك، مع إقراره بأنه خلاف الأكثر. وتأوَّله من اشترط ذلك على أن الضمير مقدَّرٌ، أي: من استطاع منهم، وعليه أكثر النحويين. والله أعلم.
- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٦٤/٣)، وشرح الكافية الشافية(١٢٧٩/٣، ١٢٨٠)، والدر المصون(٣٢١/٣، ٣٢٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٠٣٨/٣)، وأوضح المسالك(٤٠٢/٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٢٤/٣).
(٤) ينظر رأيهما في: توضيح المقاصد والمسالك(١٠٣٧/٣)، والتصريح(١٥٦/٢).
(٥) الأرجح أن هذين النوعين عندهما من البدل المباين(إضراب، أو خطأ، أو نسيان).

المبحث التاسع
موانع الصرف

ويشتمل على مسألة واحدة :

المُذكَّرُ المسمَّى بمؤنَّثٍ مجرَّدٍ من التاء بين الصرفِ ومنعه.

المُذكَّرُ المسمَّى بمؤنَّثٍ مجرَّدٍ من التاء بين الصَّرف ومنعه

قال الجَوْجَرِيُّ:" إذا سُمِّيَ مذكرٌ بمؤنثٍ، فإن كان ثلاثيا صُرِفَ مطلقًا على الصحيح. وإن كان زائدا على الثلاثة لفظًا، نحو " سعاد " أو تقديرًا، نحو " جَيَل " مخفف " جَيْأَل "(١) بالنقل، مُنِع من الصرف"(٢).

الدراسة:

من موانع الصرف: العلمية والتأنيث، فيجب منع العلم المؤنث بالتاء مطلقا، سواء أكان لمؤنث كـ فاطمة، أو لمذكر كـ طلحة، أو كان زائدًا على ثلاثة أحرف كـ زينب، وسعاد، أو كان ثلاثيا محرَّك الوسط كـ سَقَر، وقَدَم، ولَظَى، أو أعجميا كـ جُوْر(اسم بلد)، أو منقولا من مذكر إلى مؤنث كـ زيْد(اسم امرأة). وأما إن كان ثلاثيا ساكن الوسط، وليس أعجميا، ولا منقولا من مذكر إلى مؤنث كـ هِنْد، ودَعْد، ونُعْم، جاز فيه المنع والصرف، والمنع أولى وأقْيَسُ(٣).

فإذا سُمِّيَ مذكَّرٌ بمؤنَّثٍ مجرَّدٍ من التاء، فإما ان يكون ثلاثيا أو زائدًا على الثلاثة، فإن كان ثلاثيا ففيه ثلاثة مذاهب(٤):

الأول: مذهب جمهور النحاة: أنه يُصرَف مطلقًا، سواء أكان متحرك الوسط كـ كَتِف، وفَخِذ، وسَقَر، وقَدَم، أم ساكنه كـ شَمْس، وحَرْب، وهِنْد، ودَعْد.

والثاني: مذهب الفراء وثعلب: أنه يُمنع من الصرف مطلقًا؛ لثِقَلِه بالعلمية والتعليق على ما يُشاكلُه(٥).

---

(١) الجَيْأَلُ: عَلَمٌ على أنثى الضَّبُع(بضم الباء وسكونها)، ويقال لها أيضا: ضِبْعَانَةٌ، وللذكر: ضِبْعَانٌ.
– ينظر: لسان العرب(ج أ ل–١/٥٢٩) و(ض ب ع–٤/٢٥٥٠).

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري(٢/٨٣٣).

(٣) ينظر: الكتاب(٣/٢٤٠، ٢٤١)، والمقتضب(٣/٣٥٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف(٤٩)، والأصول في النحو(٢/٨٣–٨٥)، وارتشاف الضرب(٢/٨٧٨)، وأوضح المسالك(٤/١٢٥)، وشرح ابن عقيل (٣/٣٣١)، والتصريح(٢/٢١٧، ٢١٨)، وهمع الهوامع(١/١١٢، ١١٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٢٥٣، ٢٥٤)

(٤) تنظر مذاهب النحاة في هذه المسألة في: وارتشاف الضرب(٢/٨٧٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٤/١٢٠٨)، وهمع الهوامع(١/١١٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣/٢٥٤، ٢٥٥).

(٥) رُدَّ هذا الرأي بأن العلة الثانية(التعليق على ما يُشاكلُه) ليست من العلل التي جعلها العرب مانعة من الصرف. – ينظر: همع الهوامع(١/١١٤).

والثالث: مذهب ابن خروف[١]: التفصيل، فإن كان متحرك الوسط مُنع من الصرف؛ تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع، وإن كان ساكن الوسط صُرِفَ؛ لخِفَّتِه.

وإن كان زائدًا على الثلاثة لفظًا كـ سُعاد، وزَيْنب، أو تقديرًا كـ" جَيَل " مخفف " جَيْأَل " بنقل حركة الهمزة إلى الياء قبلها، ثم حذف الهمزة تخفيفًا[٢]، مُنِعَ من الصرف بإجماع[٣]، بثلاثة شروط[٤]:

١- ألَّا يكون مذكرًا في الأصل.

٢- ألَّا يحتاج تأنيثه إلى تأويلٍ غيرِ لازمٍ.

٣- ألَّا يَغلُبَ استعمالُه قبل العلمية في المذكر.

وبناء عليه فإن المذكر المسمى بمؤنث زائد على ثلاثة يُصرف إن كان مذكرا في الأصل كـ دَلَال، ووِصَال، ورَبَاب، وثَوَاب(أعلام لمذكر منقولة من مؤنث)[٥]، أو كان تأنيثه يحتاج إلى تأويل غير لازم كـ خُروق، ورِجَال، وجِمَال(أعلام لمذكر منقولة من مؤنث[٦])، أو غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كـ ذِراع(علم لمذكر منقول من مؤنث[٧]).

---

(١) جاء في شرحه للجمل(٢/٩٢٤):" فالمحرَّك الوسط لا سبيل إلى صرفه في العلمية، وذلك نحو" قَدَم " و" سَقَر "؛ لأن الحركة تنزَّلتْ منزلة الحرف الرابع ".
وجاء في شرح الجمل لابن الفخار(٣/٩٠٩):" وإن كان المسمَّى به ثلاثيا لم يخْلُ من أن يكون متحرك الوسط كـ قَدَم، أو ساكنَه كـ هنْد، فإن كان متحركه لم ينصرف علَمًا لمؤنث، وانصرفَ نكرةً أو عَلَمًا لمذكر. وانفرد ابن خروف بامتناع صرف نحو " قَدَم " عَلَمًا لمذكر ".

(٢) حذفُ الهمزةِ بعد نقل حركتها إلى ما قبلها قياسيٌّ، ومنه" شَمَل " مخفف" شَمْأَل "، وهذه الهمزة مُلقاةٌ في اللفظ مُبقاةٌ في النية، معاملةً معاملة المثبتة غير المحذوفة.
- ينظر: لسان العرب(ج أ ل-١/٥٢٩)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٢٥٥).

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف(٥٥)، والأصول في النحو(٢/٨٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٤/١٢٠٨)، وهمع الهوامع(١/١١٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٢٥٤، ٢٥٥).

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد(٢١٩)، والمساعد(٣/١٩-٢٢)، وشفاء العليل(٢/٨٩٩، ٩٠٠)، والتصريح(٢/٢١٨)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٢٥٤، ٢٥٥).

(٥) " دلال " و " رباب " و"ثواب "في الأصل مصادر، ثم نقلت للعلمية.
- ينظر: الكتاب(٣/٢٣٩)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٢٥٤).

(٦) على تأويلها بـ (الجماعة)، وهذا التأويل غير لازم؛ لجواز تأويلها بـ الجمع.
- ينظر: الكتاب(٣/٢٣٩)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٢٥٥).

(٧) " ذِراع " في الأصل مؤنث، لكنه غلب استعماله قبل العلمية في الأعلام المذكَّرين، ووصف به المذكر في قولهم:" هذا ثوبٌ ذِراعٌ ". ينظر: الكتاب(٣/٢٣٦)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٢٥٥).

قال سيبويه:" هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث. اعلم أن كل مذكر سميته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدًا لم ينصرف؛ وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يُسمَّى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به...وسألته عن ذِراع فقال: ذِراع كثر تسميتهم به المذكر، وتمكَّنَ في المذكر وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر فيقولون: هذا ثوبٌ ذِراعٌ، فقد تمكَّنَ هذا الاسمُ في المذكر "(١).

وقال أيضا:" وإذا سميت رجلا بسعاد أو زينب أو جَيْأَل، وتقديرها جَيْعَل، لم تصرفه؛ من قِبَلِ أن هذه أسماء تَمكَّنتْ في المؤنث واختُص بها وهي مشتقة، وليس شيء منها يقع على مذكر كالرَّبَاب، والثَّوَاب، والدَّلَال، فهذه الأشياء مذكرة، وليست سعاد وأخواتها كذلك، ليست بأسماء للمذكر ولكنها اشتُقَّتْ فجُعلتْ مختصًّا بها المؤنث في التسمية...فإن سميتَ رجلا بـ رَبَاب، أو دلَال صَرَفتَه؛ لأنه مذكرٌ معروفٌ. واعلم أنك إذا سميت رجلا خُروقًا، أو كِلابًا، أو جمالًا صرَفتَه في النكرة والمعرفة، وكذلك الجماعُ كلُّه. ألا تراهم صرفوا أَنْمارًا، وكلابًا؛ وذلك لأن هذه تقع على المذكر، وليس يُختص به واحدُ المؤنثِ فيكون مثله"(٢).

اختيار الجوجري:

لم يذكر الشيخ الجوجري آراء النحاة في هذه المسألة لكنه اكتفى بالرأي الذي اختاره، وهو رأي الجمهور القائل بأن المُذكَّرُ المسمَّى بمؤنَّثٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ من التاء يُصرَف مطلقًا، سواء أكان متحرك الوسط كـ فَخِذ، أم ساكنه كـ حَرْب.

الترجيح:

الراجح – فيما يبدو لي– هو ما ذهب إليه ابن خروف من أن المذكر المسمى بمؤنث ثلاثيٍّ، مجرَّدٍ من التاء إذا كان ساكن الوسط يُصْرَفُ؛ لخفته، وإذا كان متحرك الوسط يُمنعُ الصرفَ؛ حملا على المسمى بمؤنث رباعي، وتنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع، حيث أحدثتْ من الثقل ما أحدثه هذا الحرف، لاسيما وقد أجمع النحاة على منع الرباعي من الصرف؛ لأن الحرف الرابع قام مقام التاء، فقوي التأنيث، وثقلت الكلمة؛ فمنعت من الصرف تخفيفا، والحركات أبعاض الحروف.

---

(١) الكتاب(٣/٢٣٥، ٢٣٦).
(٢) المصدر السابق(٣/٢٣٩).

الخـــاتمة

الحمد لله ما تعاقب الليل والنهار. والصلاة والســـلام على رسوله المختـــار، وعلى آله الأبرار، وأصحابه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ،،

فإن مسائل الاختيار النحويَّ تُعَدُّ مجالا خِصْبًا للوقوف على مـــذاهب النحـــاة، وآرائهم، ونقاشاتهم، وتحصيل ثمرة هذه النقاشات، كما أنها تُمثِّلُ شخصيةَ صاحبِ الاختيار النحويةَ خيرَ تمثيل، وتُبْرِزُ اتجاهَه النحويَّ خيرَ إبراز.

وقد وفقني الله تعالى لدراسة اختيارات الجَوْجَريِّ النحويةِ في شرحه لشذور الذهب، ويَسَّرَ بفضله إتمامَها، حيث عكفت على قراءة هذا الشرح، ثم قمت بجمع مسائل هذه الدراسة، ثم ترتيبها، وتصنيفها، ودراستها دراسة نحوية تحليلية.

وأسفرت هذه الدراسة عن كثير من النتائج، وأهمها ما يلي:

(١) الكشف عن شخصية عالم من علماء العربية المبرِّزين، وعَلَمٍ من أعلام النحو المحققِّين، امتلك شخصية نحوية بارزة، وعقلية واعية راجحة، وآراء حصيفة سديدة، وهو العلَّامةُ محمد بن عبدالمنعم الجَوْجَريُّ(ت٨٨٩هـ).

(٢) تسليط الضوء على مؤلَّفٍ من أهم المؤلَّفات النحوية، وشرح من أفضل شروح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، وهو شرح العلامة الجَوْجَريِّ.

(٣) عُني الجَوْجَريُّ – في الغالب – بذكر جميع الآراء في المسألة النحوية، ويؤخذ عليه أنه كان في بعض المسائل يكتفي بذكر بعض هذه الآراء، وأحيانا كان لا يذكر خلافا في المسألة أصلا، وإنما يشير إليه مكتفيا بالرأي المختار عنـــده. كما عُني – في الغالب – بنسبة هذه الآراء إلى أصحابها، ويؤخذ عليه أيضـــا أنه ترك ذلك في بعض المسائل.

(٤) أجاد الجَوْجَريُّ في توظيف العلل والأدلة النحوية انتصارا للرأي المرجَّح لديه غالبا، ويؤخذ عليه أنه ترك ذلك في بعض المسائل، حيث جاء اختياره غُفْـــلا من غير حجة أو دليل.

(٥) جاءت عبارات الجَوْجَريِّ في التعبير عن اختياره صريحة واضحة في الغالب.

(٦)غلبت على الجَوْجَرِيِّ النزعة البصرية في اختياراته، وبنى ذلك – في الغالب – على قوة الحجج، والأدلة، متجردا عن الهوى والتعصب.

(٧)كان الجَوْجَرِيُّ موفَّقًا في أكثر اختياراته، كما في المسائل التالية:

- اختياره مذهب البصريين ومن وافقهم القائل بأن " كان " وأخواتها من عاملات الرفع في الاسم تشبيها له بالفاعل.
- اختياره مذهب البصريين القائل بأن العامل في المفعول به هو الفعل وحده.
- اختياره ما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين من أن العامل في المفعول معه هو الفعل أو شبهه.
- اختياره مذهب غير الأخفش من البصريين القائل بأن تمييز " كم " الاستفهامية لا يكون إلا مفردا؛ لشبهها بالعدد الذي لا يكون تمييزه إلا مفردا.
- اختياره رأي الخليل وسيبويه وجمهور النحاة القائل بأن تمييز " كم " الاستفهامية لا يجوز جره إلا إذا جُرَّتْ هي بحرف جرٍّ يكون عوضًا عن الجارِّ لتمييزها.
- اختياره قول أكثر النحاة بعدم جواز الفصل بين(ما) و(دام) بالخبر في" ما دام " الرافعة الاسم، الناصبة الخبر؛ وذلك لأن" دام " هنا فعل غير متصرف.
- اختياره ما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز زيادة الباء في خبر" ما " التميمية؛ لسماعه عن العرب نثرا وشعرا.
- اختياره ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة من أن " ما " تكف " إن " وأخواتها عن العمل وجوبا، إلا ليت فجوازا.
- اختياره مذهب الكوفيين والأخفش وابن درستويه القائل بأن" مِنْ " يجوز أن تأتي لابتداء الغاية الزمانية، كما تأتي لابتداء الغاية المكانية؛ لكثرة ما سُمع منه نثرا وشعرا.
- اختياره مذهب سيبويه وجمهور النحاة القائل بأن المضاف إليه مجرور بالمضاف؛ لتضمنه معنى حرف الجر.
- اختياره قول جمهور النحاة بأن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضةٌ، ويؤيد ذلك سماع وصفه بالمعرفة كثيرا.

- اختياره قول سيبويه وأكثر البصريين بأن إضافة اسم التفضيل محضةٌ؛ لأنه يُنعَتُ بالمعرفة، وتُنعتُ به المعرفة.
- اختياره ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة من أن" إذما " حرفٌ.
- اختياره ما ذهب إليه محققو البصريين من أن أداة الشرط هي العاملة في فعل الشرط وجوابه معًا.
- اختياره قول جمهور النحاة بأن جواب الطلب مجزوم بحرف شرط مقدر دَلَّ عليه الطلب.
- اختياره القول بجواز الإلغاء والتعليق في المفعولين الثاني والثالث من مفاعيل" أَعلمَ " و" وأَرَى " وما أُلحِق بهما؛ لتأيُّدِه بالسماع والقياس.
- اختياره مذهب جمهور البصريين القائل بأن أسماء الأفعال أسماءٌ حقيقيةٌ.
- اختياره ما إليه ذهب جمهور النحاة من أن بدل البعض من الكل يكون في النصف وفيما قل عنه أو زاد عليه؛ لورود السماع به، خلافا لما ذهب إليه الكسائي وهشام من أنه لا يكون إلا فيما دون النصف.

(٨) لم يكن الجَوْجَرِيُّ موفقًا في بعض اختياراته، كما في المسائل التالية:

- جزمه بأن نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية في الأفعال الخمسة عند اتصالها بياء المتكلم، وحذفت إحداهما تخفيفا، فالمحذوفة نون الوقاية، تبع في ذلك المبرد ومن وافقه، والراجح أن المحذوفة نون الرفع، على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش.
- اختياره ما ذهب إليه جمهور البصريين من عدم جواز تقديم جواب الشرط على الأداة مطلقا، والراجح ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من جواز تقديم جواب الشرط على الأداة لفظا على خلاف الأصل؛ لغرض يقتضيه المقام، لا سيما وقد كثر استعمال هذا الأسلوب نثرا وشعرا.
- اختياره مذهب جمهور النحاة القائل بأن المذكر المسمى بمؤنث ثلاثيٍّ، مجرَّدٍ من التاء يُصْرَفُ مطلقا، والراجح ما ذهب إليه ابن خروف من أنه يُصرَفُ إذا كان ساكن الوسط كـ شَمْس، وهِنْد؛ لخفته، ويُمنع الصرفَ إذا كان متحرك الوسط كـ كَتِف، وقَدَم؛ حملا على المسمى بمؤنث رباعي، وتنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع، حيث أَحدثتْ من الثقل ما أحدثه هذا الحرف.

هذا،، ويوصي الباحث بمزيد من الدراسات النحوية في كتاب" شرح شـــذور الذهب " للعلامة الجَوْجَرِيِّ؛ حيث إن دراستي هذه هي أُولـــى الدراســـات- فيمـــا أعلم- في هذا الكتاب القيم، ولا يزال يحتوي على كثير من الموضوعات النحوية المهمة، التي هي بحاجة إلى جمع ودراسة وتحليل.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
(١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي. تحقيق د/ طارق الجنابي(عالم الكتب، ومكتبة النهضة – بيروت – ط: الأولى ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م).
(٢) آراء النحويين والصرفيين في المحذوف من المثلين عند اجتماعهما للأستاذ الدكتور/ أحمد الزين علي العزازي(ط: الأولى١٤١٩هـ=١٩٩٩م).
(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان. تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ومراجعة أ.د/ رمضان عبدالتواب(مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).
(٤) أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق أ/ محمد بهجة البيطار(مطبعة الترقي – دمشق ١٣٧٧ هـ =١٩٥٧م).
(٥) اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم للدكتور/السيد محمد عبد المقصود(مطبعة الأمانة – شبرا – مصر– ط: الأولى١٤٠٦هـ=١٩٨٦م).
(٦) الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق د/عبدالحسين الفتلي(مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الثالثة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).
(٧) إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري. تحقيق أ/ محمد السيد أحمد عزوز(عالم الكتب – بيروت – ط: الأولي ١٤١٧هـ =١٩٩٦م).
(٨) الأعلام للزركلي (دار العلم للملايين – بيروت – ط: الخامسة عشرة ٢٠٠٢م).
(٩) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد. تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان(مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الأولى١٤١٦هـ =١٩٩٦م).
(١٠)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية – صيدا، بيروت ١٤٢٨هـ =٢٠٠٧م).

(١١)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد(المكتبة العصرية – صيدا، وبيروت– بدون).
(١٢)الإيضاح لأبي علي الفارسي – تحقيق د/ كاظم بحر المرجان(عالم الكتب – بيروت – ط: الثانية ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م).
(١٣)الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ــ تحقيق الدكتور/ موسى بناي العلايلي(مطبعة العاني– بغداد ١٩٨٢م).
(١٤)إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا البغدادي(دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون).
(١٥)بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس المصري(المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق – مصر – ط: الأولى١٣١١هـ).
(١٦)البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني(مطبعة السعادة – القاهرة – ط: الأولى ١٣٤٨هـ).
(١٧)البسيط في شرح جمل الزجاج لابن أبي الربيع. تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي(دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط: الأولى١٤٠٧هـ=١٩٨٦م).
(١٨)بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الفكر ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م).
(١٩)التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى(دار الفكر– دمشق– ط: الأولى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
(٢٠)التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبري– تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (مكتبة العبيكان– الرياض– ط :الأولى ١٤٢١هـ =٢٠٠٠م).
(٢١)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان. تحقيق د/حسن هنداوي(دار القلم – دمشق – ط: الأولى).
(٢٢)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق أ/ محمد كامل بركات(دار الكاتب للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م).

(٢٣)التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون).
(٢٤)تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني. تحقيق د/محمد ابن عبدالرحمن المفدى (بدون).
(٢٥)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر، وأ.د/ جابر محمد البراجة، وآخرين(دار السلام – القاهرة، والإسكندرية – ط: الأولى ١٤٢٨هـ =٢٠٠٧م).
(٢٦)التوابع في الجملة العربية للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف(مكتبة الزهراء – القاهرة – بدون).
(٢٧)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق د/عبدالرحمن على سليمان(دار الفكر العربي- القاهرة – ط: الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).
(٢٨)الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي. د/علي توفيق الحمد(مؤسسة الرسالة – بيروت، ودار الأمل – إربد– ط: الأولى١٤٠٤ هـ =١٩٨٤م).
(٢٩)الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة (مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الأولى١٤٠٥هـ =١٩٨٥م).
(٣٠) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، و أ/ محمد نديم فاضل(دار الكتب العلمية – بيروت – ط : الأولى ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م).
(٣١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون).
(٣٢)حاشية يس على التصريح(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون).
(٣٣) حروف المعاني لأبيالقاسم الزجاجي.تحقيق د/علي توفيق الحمد(مؤسسة الرسالة – بيروت، ودار الأمل – إربد – ط: الثانية١٤٠٦هـ =١٩٨٦م).
(٣٤)الخصائص لابن جني. تحقيق أ/ محمد علي النجار(المكتبة العلمية – ط: الثانية ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م).

(٣٥)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. تحقيق د/ أحمد محمد الخراط (دار القلم – دمشق – بدون).
(٣٦)ديوان الأفوه الأودي. شرح وتحقيق د/ محمد التونجي(دار صادر – بيروت – ط: الأولى ١٩٩٨م).
(٣٧)ديوان حاتم الطائي. شرح أبى صالح يحي بن مدرك الطائي. تحقيق د حنا نصر الحتي (دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – ط: الأولى١٩٩٤م = ١٤١٥هـ).
(٣٨)ديوان العباس بن مرداس السلمي. جمع وتحقيق د/ يحي وهيب الجَبُّوري (مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى:١٤١٢هـ =١٩٩١م).
(٣٩)ديوان الفرزدق. شرح أ/ علي فاغور(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).
(٤٠)ديوان النابغة الذبياني. شرح أ/ حمدو طمّاس(دار المعرفة – بيروت – ط: الثانية ١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م).
(٤١)رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق د/ أحمد محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – بدون).
(٤٢)السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د/ شوقي ضيف(دار المعارف – القاهرة – بدون).
(٤٣)سنن ابن ماجة. تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقي(دار إحياء الكتب العربية – مصر – بدون).
(٤٤)سنن أبي داود. تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية – صيدا – بيروت– بدون).
(٤٥)شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. تحقيق أ/ عبدالقادر الأرناؤوط، و أ/ محمود الأرناؤوط (دار ابن كثير– دمشق، وبيروت– ط: الأولى١٤٠٦ هـ =١٩٨٦م حتى ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).

(٤٦)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد(دار التراث- القاهرة- ط: العشرون١٤٠٠هـ ١٩٨٠م).
(٤٧)شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق أ/ محمد باسل عيون السود(دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى ١٤٢٠هـ =٢٠٠٠م).
(٤٨)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني(دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بدون).
(٤٩)شرح ألفية ابن معطي لابن القواس. تحقيق د/ علي موسى الشوملي(مكتبة الخريجي - الرياض - ط: الأولى١٤٠٥هـ =١٩٨٥م).
(٥٠)شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د/عبدالرحمن السيد، ود/محمد بدوى المختون(هجر للطباعة والنشر - ط : الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).
(٥١) شرح الجزولية للأبذي(جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية - السفر الأول رسالة دكتوره تحقيق د/ سعد بن حمدان الغامدي١٤٠٥/١٤٠٦هـ ، والسفر الثاني رسالة ماجستير تحقيق د/ سعد بن مشبب الأسمري١٤٢٣هـ =٢٠٠٣م).
(٥٢)شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق د/ صاحب أبو جناح(بدون).
(٥٣)شرح جمل الزجاجي لابن الفخَّار. تحقيق د/ حماد بن محمد الثمالي(رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى١٤٠٩=١٤١٠هـ).
(٥٤)شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد(دار الطلائع - القاهرة - بدون).
(٥٥)شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري. تحقيق د/ نوَّاف ابن جزاء الحارثي (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة -عمادة البحث العلمي- ط: الأولى١٤٢٤هـ =٢٠٠٤م).
(٥٦)شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق أ/عدنان عبد الرحمن الدوري(مطبعة العاني- بغداد ١٣٩٧هـ =١٩٧٧م).

(٥٧)شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد(مطبعة السعادة – مصر– ط: الحادية عشرة ١٣٨٣هـ =١٩٦٣م).
(٥٨)شرح كافية ابن الحاجب للرضى. تحقيق د/ يوسف حسن عمر(منشورات جامعة قاريونس– بنغازي – ط: الثانية ١٩٩٦م).
(٥٩)شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق د/عبدالمنعم أحمد هريدي(جامعة أم القرى– مركز البحث العلمي وإحياء التراث١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
(٦٠)شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. تحقيق أ/ أحمد حسن مهدلي، و أ/ علي سيد علي (المكتبة العلمية – بيروت – ط:الأولى١٤٢٩هـ =٢٠٠٨م).
(٦١)شرح المفصل لابن يعيش(مكتبة المتنبي– القاهرة – بدون).
(٦٢)شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين. تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي(مكتبة الرشد – الرياض – ط: الأولى١٤١٣هـ =١٩٩٣م).
(٦٣)شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي. تحقيق د/ الشريف عبدالله علي الحسيني (المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – ط: الأولى ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م).
(٦٤)شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقي(مكتبة دار العروبة – القاهرة – بدون).
(٦٥)صحيح البخاري. اعتناء/ أبي عبد الله عبد السلام علوش(مكتبة الرشد – الرياض – ط: الثانية ١٤٢٧هـ =٢٠٠٦م).
(٦٦)صحيح مسلم(دار المغني – ط: الأولى١٤١٩هـ =١٩٩٨م).
(٦٧)الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي(دار الجيل – بيروت – بدون).
(٦٨)الفصول الخمسون لابن معطي. تحقيق د/ محمود محمد الطناحي(عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر ١٩٧٧م).
(٦٩)الكتاب لسيبويه. تحقيق أ/عبدالسلام محمد هارون(مكتبة الخانجي– القاهرة – ط: الثالثة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

(٧٠)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة(دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون).
(٧١)اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري. ج١ تحقيق أ/غازي مختار طليمات، ج٢ تحقيق د. عبدالإله نبهان(دار الفكر – دمشق – ط: الأولى١٤١٦هـ =١٩٩٥م).
(٧٢)لسان العرب لابن منظور. تحقيق أ/عبدالله على الكبير، وآخرين(دار المعارف– مصر– بدون).
(٧٣)لغة تميم– دراسة تاريخية وصفية للدكتور/ ضاحي عبد الباقي(الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م).
(٧٤)اللمع في صنعة الإعراب لابن جني. تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف(ط: الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).
(٧٥)ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج. تحقيق د/ هدى محمود قراعة(المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة ١٣٩١هـ =١٩٧١م).
(٧٦)المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري. تحقيق د/ عبد الحميد حمد الزوي(منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ط: الأولى١٩٩٤م).
(٧٧)متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف(مكتبة الآداب – القاهرة – ط: الأولى١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).
(٧٨)متن شذور الذهب لابن هشام(مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاد – مصر – ط: الأخيرة).
(٧٩)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. تحقيق أ/ علي النجدي ناصف، ود/عبد الحليم النجار، ود/عبد الفتاح إسماعيل شلبي(المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م).
(٨٠)مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه(مكتبة المتنبي – القاهرة – بدون).
(٨١)المسائل المشكلة(البغداديات) لأبي علي الفارسي. تحقيق أ/صلاح الدين عبد الله السنكاوي (مطبعة العاني – بغداد – بدون).

(٨٢)المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي. تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار(دار عمار للنشر والتوزيع- عمان – ط: الأولى١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م).
(٨٣)المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل. تحقيق د/ محمد كامل بركات (جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث – ط : الأولى١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م حتى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
(٨٤)معاني الحروف لأبي الحسن الرماني. تحقيق الشيخ/عرفان الدمشقي (المكتبة العصرية – صيدا، بيروت – ط: الأولى ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م).
(٨٥)معاني القرآن للأخفش. تحقيق د/هدى محمود قراعة (مكتبة الخانجي- القاهرة- ط: الأولى١٤١١ هـ =١٩٩٠م).
(٨٦)معجم البلدان لياقوت الحموي(دار صادر – بيروت – ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م).
(٨٧)معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة(مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).
(٨٨)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية – صيدا، وبيروت ١٤١١هـ =١٩٩١م).
(٨٩)مفاكهة الخلان في حوادث الزمان لشمس الدين محمد بن طولون. وضع حواشيه أ/ خليل المنصور(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).
(٩٠)المفصل في علم العربية للزمخشري(دار الجيل – بيروت – ط الثانية – بدون).
(٩١)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي. تحقيق د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين(جامعة أم القرى – مكة المكرمة – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- ط: الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).
(٩٢)المقتصد في شرح الإيضاح للشيخ/ عبد القاهر الجرجاني. تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان(دار الرشيد ــ العراق ــ ١٩٨٢م).
(٩٣)المقتضب للمبرد. تحقيق أ.د/ محمد عبدالخالق عضيمة(المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).

(٩٤)المقدمة الجزولية في النحو. تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب، ومراجعة د/ حامد نيل، ود/ فتحي جمعة (بدون).
(٩٥)المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور. تحقيق أ/ عادل عبد الموجود، و أ/ علي معوض (دار الكتب العلمية – بيروت – ط : الأولى ١٤١٨هـ =١٩٩٨م).
(٩٦)موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري. تحقيق د/ثريا عبد السميع إسماعيل(رسالة دكتوره في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى – ١٤١٨هـ =١٩٩٨م).
(٩٧)النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان. تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الأولى١٤٠٥هـ =١٩٨٥م).
(٩٨)النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد(دار الشروق – بيروت، والقاهرة– ط: الأولى١٤٠١هـ =١٩٨١م).
(٩٩)هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي(دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٩٥٥م).
(١٠٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق أ/ أحمد شمس الدين(دار الكتب العلمية – بيروت – ط : الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٨٧
الفصل الأول : الجَوجَرِيُّ وكتابُه	٢٩٢
- المبحث الأول : الجَوجَرِيُّ { نشأته وحياته }	٢٩٣
- المبحث الثاني : كتاب : " شرح شذور الذهب " للجَوْجَرِيِّ	٣٠١
الفصل الثاني : اختياراتُ الجَوْجَرِيِّ النحويةُ	٣٠٧
- المبحث الأول : الإعـــــــــــــراب	٣٠٨
- المبحث الثاني: البـنـــــــــــــاء	٣١١
- المبحث الثالث: المـرفوعـــات	٣١٩
- المبحث الرابع: المنصـــــوبـات	٣٢٧
- المبحث الخامس: المجـــرورات	٣٥٦
- المبحث السادس: المجـــزومات	٣٧٥
- المبحث السابع: عمـــل الفـــــعل	٣٩٥
- المبحث الثامن: التـــــوابـــــــع	٤٠٥
- المبحث التاسع: موانع الصرف	٤٠٨
الخاتمة	٤١٢
المصادر والمراجع	٤١٦
فهرس الموضوعات	٤٢٥